

خليفة الخليفة ابو رافع

حاشية ميرزا تقی
مسیحا

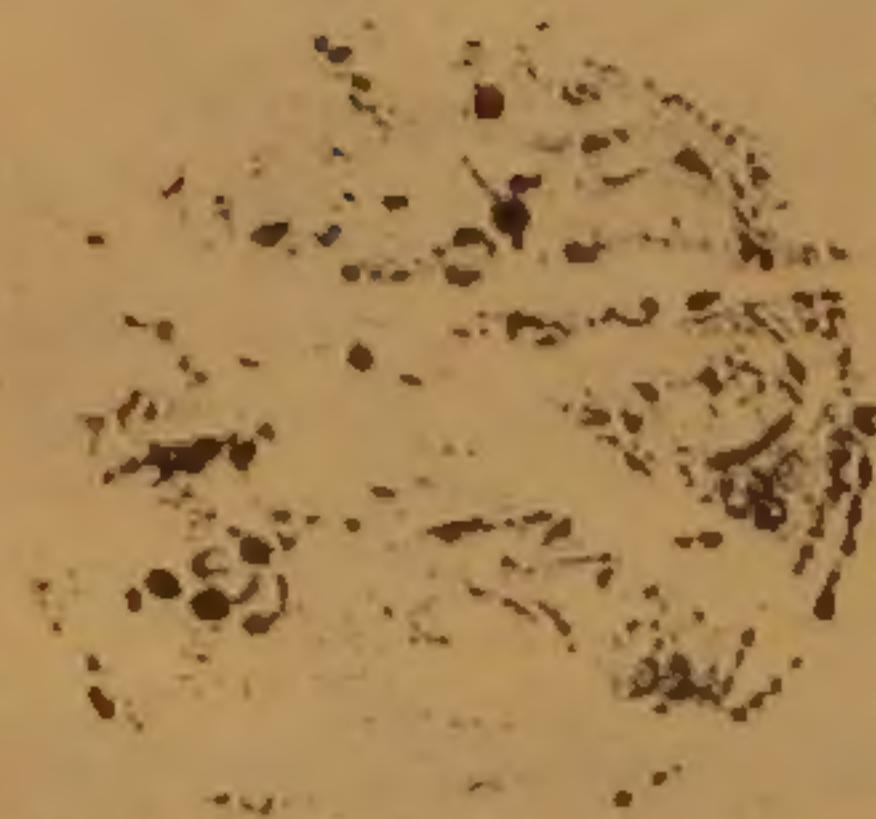
16

حکایت میر تقی
السیاهی

میر تقی
۱۵۰۸



۷۸۵



بسم الله الرحمن الرحيم

وباليمين باليمين واليمين باليمين يقولون لا نقدر ان نلطف الا باليمين
 بل باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 متعلقا باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 التفتنا في هذا القول المشهور في العلم الميراثي انما الاعيان على الله المستحقون
 العون وعلى الله المستحقون **قوله** الباء انما صلة اهلها على السببية ليس ما ينبغي لانها
 لو كانت على ما يكون اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 الطر لا بمعنى العلة فيقال ان اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 اكل واذا لم يظلم لم يحصل اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 والسابق والمقدور ان الله لا ان يقال ان الوصف لا يوجد بافعال اليمين
 ما بالوصف الذي هو عبارة عن اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 صريح والعقل المحض الجليل لا يقر باليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 جعل قوله والمقدور باليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين لان هذه المقابلة
 تدل على كون اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 واما القول بان اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 وان كان محمولا على اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 على الكون المذكور في سند فمع ان الله تعالى لا يظفر **قوله** اللهم الا ان يراد
 لعل وجه ضعفه على حجة عمادة الشهادة لكون الاتجاه باقيا على تقدير

كون الباء صلة واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 على ان يكون اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 وكونه كلمة على بيانته وكونه الاضافة بيانته اولادته فعلى هذا لكون الكلمة
 انما اللاحقة بعد بيان لان مودتها تخص بكونه موددا على تقدير كون اليمين
 عبارة عن اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 كذلك لان مودتها اعم من كون موددا على تقدير كون اليمين باليمين واليمين باليمين
 ومن كون موددا على تقدير كون اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 عدلا على خلافه وانما اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 هذا يكون بيانته اعم من كونها موددة على كونها عبارة عن اليمين باليمين واليمين باليمين
 موددة على كونها عبارة عن اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 عبارة عن اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 العالين المستحقين على معلول واحد وهو خط اليمين باليمين واليمين باليمين
 سبب تكميل وهو علة للوصف فيكون اليمين باليمين باليمين باليمين
التوارد قوله في نظره في ان المراد باليمين المذكور اليمين باليمين واليمين باليمين
 اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 بالاختيار لم يشهد ولا يفرح لان كونها مختصا به حق عنده وكونه اعم من ذلك
 ان كان مشهودا لم يشهد باليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 ولو سلم فلما علم ان الله تعالى لا يظفر **قوله** اللهم الا ان يراد
 مو والكان هذا التمسك في قوله لا يظفر باليمين باليمين واليمين باليمين
 كون الباء صلة اذ هو عبارة عن اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 للشيء فليكن **قوله** او يرد بالاختيار لا يخفى عليك وان هذا الجواب
 غير صحيح لما دله ان اليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين واليمين باليمين
 هو معنى كونها الفاعل بحيث ان شاء وان لم يشأ فليكن باليمين باليمين واليمين باليمين

لوازم ذاتها فيمتنع خلقه من غير ما صدق عليه الاختيار لو كان
بالعلم الاختصاص بالعلم والعدم لكان له ما لا يمكن له فيكون له
ما في ذاته اذا كان اختيارية العلم والعدم من الحقيقه او ما في ذاته فيمتنع ان يكون
اختيارية المدب ايضا علم منها والمدب الالهي بما في ذاته الاختيارية لكان
على استقلاله لكان مستقلا في الاختيار ولكن العلم غير مستقل في
كان غير مستقلا في الاختيار فيكون المدب مختصا بالاختيار لا بغيره فيكون
الفرق بين المدب والعدم في كونها اختيارية بهذا المعنى فيكون العلم اختياريا
صحيحا بل يصح المقابلة ايضا **قوله** حتى يجمع ما صدر في المختار من
ان يجرى اختيارية المدب بهذا المعنى ايضا فيصير المدب مدب الفاعل المختار
وان لم يصدر عنه بالاختيار فيشمل الاختياره وحسب ان يجرى اختيارية
المدب بهذا المعنى ايضا فيصير المدب مدب الفاعل المختار وان لم يصدر عنه
بالاختيار فيشمل الاختيار على الراجح فيكون ما ذكرناه في غير هذا من عدم صحة
الاستثناء والمقابلة **قوله** لكنهما لا يمتنعان بل لا يمتنعان لانهما لا يقعان في العلم
صدا التوفيق في الشئ في مقابلة الشر الصادق عنه تعالى بالاختيار الذي هو
لوازم ذاتها تعالى **قوله** ان يقال ان يجرى ان يكون القول بالشرط لكون
المدب اختياريا بالعلم الاختصاص قول معتبر ومن وافقه في لا يراد السؤال على
هذا الجواب بعد تمامه على رأي القائلين بكون العلم لا يمتنع على الذات
ويجوز ان يقال ان المختار لان القائلين بهما لم يقولوا بالشرط المذكور حتى
يكون قولهم من شرط العلم ان يكون هذا الجواب الذي يكون جوابا على السؤال
المتن على القول بالشرط المذكور لكنه يمتنع ان يكون هذا التوفيق مختصا بالمدب
وهو وافق وهذا من شرط النظر المنطوق لان نظريه هو العلم **قوله** ويجوز ان
صاحب الكتاب انه وانما لو لم يكن علمه جوهرا في مذهب المعتزلة حين في القول
العلم الاختيارية العلم في الشئ في المعنى الشرعي على وفق المعتزلة لا يجوز

على وفق الشرع ولا يمتنع من موافقة اياهم في رجوعه عن مذهبه **قوله**
قالوا ان التوفيق اه بالعلم ان كلاما ان شاء الله في المعنى الشرعي لانه
مأثورهم على ما **قوله** على ما استقاده كلام بعض المحققين في ان يجرى هذا المقصد
منه لا يجوز ان يكونا بيننا البعض في جريدهما العلم الشرعي والعدم في العلم
ولم يجرى العلم الواحد فيكون بينهما وبين عدم العلم فانه في العلم
قوله ولا يلزم ان يكون كل من ذلك الطريق لكانا في ان اطلاق الهمزة
على سبيل الحقيقة على معنى يصدق على من دل على طريق ولم يملكه باطل بل لا يلزم
ان يوردوها عند الذين في موافقة على ابطال ما ذهب اليه المعتزلة من
تاويلهم الهمزة بالعلم والالجان والطاعة اولها اجماع الاتباع واختلاف
الناس فيها والدعوى على اختلافها وثانيها الدعوى بانهم اهدوا
الطريق الى الله في العلم وحده واختلاف الناس في الاستماع بها وعدمها
كأنهم وافقوا ومهدوا بها صفات المدب وتكون مدعى **قوله** فلا تغفل لعل وجوب
عدم العقل دفعه شافعا **قوله** واما القول باحتمال الاشتراك اطلاقا السابق
وامتناعه على الحق انه بان من القليل باحتمال الاشتراك هربا الى بعض من
الجمهور على ذلك الضلال وهم الشيعه **قوله** قالوا وان يقال انه وانما قال
قالوا ان قولنا لا يكونا في العلم كما قال الحق في الجليل ليجاز ان يكون هذا القول
من غير العلم التام في العلم الواسع الابداء او بارجاع الضمير على قوله تعالى ان الله
يشاء فاعذوا عنه اذا دار الضمير بين القولين لا بعد فلا وف **قوله** احدها
ان يكون ان يكونه لعل تاويل قولنا لا تكونا في العلم في هذا التوفيق لعدم صحة
نفي الازدواج على العلم لانه لا يمتنع ان يثبت محبة اياهم ليجاز ان يخلق
تفاوته في عدم العلم على الراءه بجميعهم ويريد ان الله لهم في نفي قدرتهم
على الراءه في شموله على ان الازدواج هذا المعنى بل المعنيين الاخيرين
من العلم على المسكوب عن النبي في قوله هو العلم الذي هو العلم الموصوف بالخط

اذ كان هو الذي اطلق الطريق بالفعل وهذه ليست بلانته من كونها
ولعل هذا المراد بالاشباه **قال المحي الجليل** في حيل الاستقراء لا يخفى عليك
ان تخصيص الاحتمال بالتحقيق حكم اذ هذا الاحتمال يحل ايضا في التوفيق
فيكون معنى هذا الحكم مصدق لا شك في فعل قوله في تلك الاشياء اذ هذا
قوله وانت تعلم انه لو اعتبره اعم ان اسم الكتاب واسم اجزائها من حيث انها
اسمها تسمى بها الكتاب والتدوين فليس تطلق احالة على التوفيق
والانفاذ والمعلوما وان كان اطلاقها على المعاني فيكون اطلاقها على
الادراكات فيكون اطلاقها على هذه الحيل على الحكماء اذ في ذلك المحقق
التي هي في بعض كتب هو الذي يطلق على هذه الاسماء هذه الحيل احالة
واما اختيار قولهم في الاطلاق فيكونها مما جازيها في الاطلاق والاستقراء
المقتضون في التدوين **قال المحي الجليل** في البين انه في ان يكون على التوفيق
الاجزالي على ان يكون اجزالي ويراد به الحكم الذي هو التوفيق الكتاب وانما
يحل في ذلك الحكم على المحي شريطة تسمية للمعبر باسم ما بينه على
البيان في معنى من جواز المحي زعم المحي في جواز انفاق الجزي في غاية التمهيد المنطق
والكلام المحي في الاشارة بهذا اليه حقيقة لكونه حاضرا في الخارج **قوله** فاما
الاشارة العادية اذ في نظر لانها لا تستلزم عدم حادثة في كونها الكتاب
في معنى السبب بعد الاشارة الى اخره في الخارج في سببها لا يكون
الاشارة الى الجوز المبستر في سبب مجموع التوفيق الفاعلي في كونها
وان يحد ذلك الجوز المحي في الاشارة في غاية التمهيد المنطق على المحي في كونها
المحوي الذي هو المحي زعم المحي في الحكم وهو التوفيق الحكم الذي هو المحي
فيكون هو المحي زعم المحي في الاشارة في نظر **قال المحي الجليل** في كونها على
اي وظهر ان المراد من وصف ذلك الاشياء في التسمية في ذلك الاشياء
الاسم على الغرض وصف نوعه وتسميته هو التوفيق الحكم الذي هو المحي في كونها

التوفيق الشخصي وغيره مما يثبت في ذلك الحكم ومن كون ذلك الحكم في الاشياء
بهذه علمته يعني به ان اسم الكتاب لو كان في اسم الاجزاء لكان التوفيق
اسم جنس موضوعا لاشياء تلك التوفيق الحكم اذ كان التوفيق اسم جنس لم يكن
التوفيق جنسا مفردا لان اسم الجنس موضوع لغرض معين في الحقيقة بل تعيينه في
من الخارج واذ لم يكن التوفيق جنسا مفردا لم يكن ذلك التوفيق الحكم الموضوع
بازاء اسم التوفيق معين وان لم يكن ذلك الحكم متعينا لم يصح كون اسم التوفيق بهذه
لان التوفيق في اسم الاشياء وظهر عن هذا التحقيق مع ان ذلك الحكم في الاشياء بهذه
في هذا الحكم فعملت هذا ان اسم الكتاب في اعلام الاجزاء في ادخال
الاسم على كونه اسم كالكافية وان في في كونها تجري في التوفيق فلا يرد
ما اوردته بالفتح هذا ولعل المراد من التوفيق **قوله** في التسمية في الاشياء
وهي الاشارة ان التسمية في الاشياء في كونها سبب في اللفظ فيكون الثانية
فانها محتملة في كونها سبب في اللفظ فيكونها في كونها ظاهرة بحسب هذا الحكم
الاحتمال الاول في الثانية اظهر في التسمية في الاشياء في كونها **قوله** ومن البين انه
لا يمكن في العلم لا يخفى في كون عدم العموم في العلم في التوفيق والاحتمال
لانك اذا علمت بان هذا الكتاب ككلام متعينة في التوفيق في ذاته فوجه المنطق
والكلام بان يتبين بانها بيانها في العلم في كونها في كونها العلم
باعتبار التحقيق العلم بمعنى انه ككلمة العلم في كونها الكتاب في هذا العلم
يعلم في العلم في التوفيق بالبين المذكور في كونها في كونها في كونها
باعتبار في كونها المذكورة ولعل المراد من التوفيق **قوله** فلا يخفى على وجه
الامر بعد الفقيه انه ما كان الاحتمال الاول مساويا لان في كون الاحتمال
المحوي في كل واحد منهما فانما المحي الجليل يعني ان يحتمل في الاشياء في كونها
الاول يدل على مجوزية الثانية في الاول وانت خير بان المبرج راجع والراجح
موجود لان العطف على التوفيق عطف على التوفيق العطف على اول اول

على امتناع النسخ التصديق في التصور لا محالة فليكن هذا المذهب منقذاً
 للنظر الآخر في افكار حصول الشئ بالكنه مرقباً بمقتضى ما اوجبه لا يقال هذا الكلام
 من المحل الجليل من ان تحقيق ذلك قد اورد ابو الفتح في سابق بقوله وانما على ما هو
 المحل عند بعض المحققين كالحق الفاضل في قوله ان العلم بالشئ بوجوده غير
 كنهه فهو ليس على ذلك الشئ حقيقة بل على كنه الوجود لا نقول يجوز ان يكون
 هذا الكلام المحل الجليل في حاشية على شرح النسخ على ما هو عليه من ان لا يثبت
 لهم هذا الى الشئ من غير ان يثبت له حقيقة فيجب ان يثبت له حقيقة في الشئ
 لان مقتضى الكناية الاولى هذا الكلام يقتضي ان يكون العلم بخبره العلم بالكنه
 وليكن ذلك لا بد لتوفي ذلك في دليل اقول على ذلك ان في اجماع المتكلمين
 في العقل الواحد زمان واحد وشجرة واحدة وهو بطريق العقل في وقتها
 ان هذا السبيل الى الظان هذا لا اوجه جواز عن النظر بمنزلة تفرقة الدليل
 ويكفي ان يأتى عن تخصيص النظر الى الشئ بقوله كما هو مشهور بالنظر الورد على التوقف
 انما هي تقدير نظرية كل التصورات بغير نظرية الكمال في نظرية التصورات بغيرية الكمال
 والوجه في تعيين بالتصور ان في كل واحد على تقدير نظرية كل التصورات كمال
 جريان الكلام في راجع الحقيقة الى الوجود الشئ في جميع الجوانب التي لا تفتقر الى اثبات
 التوقف في الوجود الشئ فلا معنى لان بعدة وجوه في اثباتها بما لا يوجب الشئ
 بل ان السبيل بغير ممنوعة الكناية الاولى على تقدير نظرية كل التصورات
 على ممنوعة الكناية الاولى على تقدير نظرية كل التصورات في الوجود الشئ في
 ان يجازى بان النفس هذا لا يرد عليه ان يكون منبسطاً على الوفاء في
 تعلقاتها وان كان من وجوه في حدها كذا التعلق ما خذ في توفيقها كنه قد يكون
 مقابلها في شئ في العرف مع قطع النظر عن دخوله في قوماً في ان بنى الدليل
 ان ليس بعد ان لا يعرف في دفعه لا يرد المذكور بعد المتكلمات بين توقف
 بناء الدليل على حد التصديق في الامر وبين توقف تمامه على حد تعلقها بغيرية

قدها فلم يتركها في حد التصديق في الامر موقوف على لبناء دليل توقفها
 على حد تعلقها على فرض قدها وانما بغيره ذلك لو توقف بناءه على حد
 وجود تعلقها في كنه ذلك فيفضل على دعوى انه كنهية هذا الدليل على توفيق
 كنه التصورات والتصديق نظراً بتوقف على دعوى بديهة المقدرة واطرافها
 لا تامة بتوقف على معلومتها وعلى لا يمكن الا انه السبيل في الوشاة والشئ
 السبيل ليس بموجبه في الامر على التقدير المذكور فيحتاج الى الدعوى والوشاة
 فيكون المعنى ثابتاً فيتم الدليل فيكون انقطاعه عن هذا الانقطاع انما
 يكون بالسبيل وهو غير موجود في نفس الامر على التقدير في كماله من دعواه من
 يكون انقطاع ثباته على كنهية ان يجعل ان يكون دعوى السبيل في مقتضى
 دليل القوم واطرافها صالحة ان يجعل دليل على هذا النسخ غير صحيح لان كان
 المذهب هذا النسخ السبيل لزم ان يكون العام هو دعوى المذكور دليل في
 وهو النسخ المذكور لا مع الدعوى عند احتياج بعض المقدمات واطرافها الى كنهية
 النسخ على تقدير كونه السبيل كماله عند احتياج كل فرد في المقدمات واطرافها
 الاول على ما اوضح في فحاشي والعام لا يستلزم ان يكون قدها على
 السبيل دليل النسخ المذكور على التقدير المذكور وان كان المذهب في رفع الحمل
 فما ان يكون الحمل مسلوباً عن كل واحد واحد وحمل السبيل وانما ان يكون
 مسلوباً عن البعض ثباتاً للبعض فان كان الاول الاول يلزم المذكور
 وان كان الثاني يلزم المصادق على المعطى في لم يخرج دعوى السبيل تكونها
 دليل على النسخ على التقدير الثنية فيكون الدعوى المذكور في عين الثبات
 البعض الذي هو لازم لمقتضى رفع الابطال الكمال الذي اولى براهمة اولاً
 فهذا ممنوع من رجوع الاستدلال بالاشارة الى دعوى بلهية المعطى بما قرره
 بدفع البحث الثالث ايضاً واما في قولنا في مثل الشارة الى هذا المحل في
 الجليل في كنهية هذا لا يرد بعد جامع في توفيق النظر في افراده وعدم

ما فيه تعريف البديهي عن اعتبار ويرد على ايضاً معك في ذلك لا مكان سقوط
 حجة القوة القوية من مرتبة في العلم المطلق لا ان يكون الكفاية
 القول يمكن دفعه او اقله يتبادر من تعريف النظرى والبديهي توقف حصول النظر
 على النظر وعدم توقف حصول البديهي على مطلق سواء كان بالنظر في ذاته او
 البرهان كما هو دافع ما يقدر من ان يكون البديهي كونه المدة توقف حصوله على النظر
 توقف حصوله على دافع ما يقدر من ان يكون النظر كونه بديهي بالنظر في
 الذات قطعاً قوله مع ان بعدهم قول ان بواحدة من الاشياء بالنظر اذا كانت
 كل في ذاتها والاشياء يمكن حصول تلك القوة في ذاتها او بعبارة
 بديهية الوجه ان تلك المكان حصول تلك القوة لا ينافي بعد ذلك في العلم
 لان المتبادر في نظر ان الامر المحكي كونه وقوله في تعريفه لان يكون
 المحكي به هو الترتيب لذلك يشوبه ان يكون المحكي به ان يكون في العلم
 بكونه وهو بطلان سائر تحصيل العلم في نفسه فاما لعل وجهاً منسوبة
 كونه الوصف المذكور لانه المذكور بما لا يمكن انما ياتي في ذلك لكونه ما يدل على
 الترتيب قبل الوصف المذكور وليكن كذلك بالترتيب فتدرك ذلك الوصف لان
 يكون علمه وانما وصفه بالمعنى ليدخل في العلم وصفه بامته وبانما منسوبة كونه
 هذا البحث كلاً على الاستدلال بانما هو ان يكون قول المحكي الجليل في العلم
 جواباً للسؤال مقدر تقديره كما كان المعنى المذكور للتوقف ممنوعاً في معناه
 الذي يلحق التعريف بالنظر في العلم الجليل في العلم الجليل بكونه بديهي
 ان الصورة الذهنية الموجودة باحد العلمين المستغنيين في حيزها من وجود
 بها في الصورة الذهنية الموجودة بالآخرى من حيث انها كذلك من وجود ان الشئ
 الواحد بالشئ من غير ان يكون في العلمين المستغنيين وليست بشئ بان الفاضل
 المتصور لم قال وليست بشئ بعد ذلك هو المدة هكذا في قول المحكي الجليل ثم
 انما وجد في العلمين لا يمكن وجوده بالعلم الآخر في نفسه بل في العلمين

على كونه الترتيب الاول محكي بحث في حاشية المتعلق به عنهما بانما هو العلم
 الوصف بالشئ لا يكون نظرياً وبديهياً معاً بل احدهما في العلمين بكونه بديهي
 لكونه المراد بهذا البحث فان بالنظرية وبديهية بهذا العلم ان يكون العلم
 بالشئ نظرياً وبديهياً معاً وليكن كذلك وفي نظرنا لا يجوز ان يكون العلم على ذلك
 انما هو نظرياً بديهي وجوده بالعلم وبديهياً بديهي وجوده بالعلم ولعل قوله
 في حاشية في هذه الاشياء انما هو في نظرنا انما هو علمه كونه في العلم
 ان يختص بالعلم في كونه وجوده بالعلم لا يجوز ان يكون محكي تعريفه بالنظر
 في العلم الثاني على ان الواجب من حيث انه واحد لا يقدر على ان ينظر في العلم
 ويعلم ان هذا المقام مقام التعقل والحق في كونه مقام التعريف من كونه
 العلم الثاني من حيث العلم الاول فان حاجتنا الى النظر في المتعلق في العلم
 التعريف وفيه تنبيه على ان شراح العلوم وانما بطلان التعريف ثبت ان العلم
 من التعريف والتعريف الى البديهي والكون كونه في العلم كونه بديهي بالنظر
 تنبيه على قوله ان العلم المذكور في وضع العلم في موضع التعريف في العلم ان هذا
 التعريف بالنظر المذكور في حاشية في تعريفه في البديهي والنظر في قوله انما هو بديهي
 لا بالنظر المتعلق بكونه بديهي في معرفة النظر سبب معرفة العلم في العلم
 واحد منها في اختصاصه بالنظر الاول في حاشية انما هو في العلم كونه بديهي في العلم
 بعده كما لا يخفى على من نظر في ذلك كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم
 لان يمكن ان يختص بالعلم بكونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم
 للمعقول في العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم
 على التعريف في العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم
 او في العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم
 لان العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم
 التعريف في العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم كونه بديهي في العلم

الاحتياج الى المنطق اذا كان معرفة صورة الفكر ومواده بديهية خفية ليس
 كذلك فيتم المنطق فلو قلنا فكر العقل وجوهره عند تمامية الحقيقة التي اشتملها الطريق
 الاول فظهرت عدم تمامية الطريق الذي قد يقال فيه من غير فلكان القول عند
 الطريق الثاني وان لم يقبل صوابا قال انما يجب على ان يكون له وجهان ان يكون
 دليل على كفاية وقوع الخطأ في الفكر المستلزم الاحتياج الى العلم به ان يكون
 كذا على ان يثبت تقريره هكذا او وقوع الخطأ في الفكر كما في المستلزم الاحتياج الى العلم
 لان لو لم يكن كذا لكانت الفطرة الانسانية في امتياز الخطأ وكذا لم يقع ادوات الخطأ
 والمقدم مشتمل في وجهين او وجوه اما اولها فاما نحن في الشق الثاني من البحث
 الاول ونتم التفسير فيمنع انما احتياج العلم اليقين بالجدليات التي كانت في الجوزيات
 نظرية ست اجوز ان يكون المراد من الجدليات النظرية بما يقابل البديهي في الفكر فتم
 النظرية البديهي الخفى ويجوز ان يكون احتياج العلم اليقين بالجدليات التي كانت
 الجدليات بديهية خفية ايضا واما الثاني فلما نحن في الشق الاول من البحث الثاني
 ونتم انما وقع الخطأ بالفعل انما كان التصديقية مستدابة انما كان
 الاصح فيها صحيحا انما لم تجز وطولنا من نظرين في التوفيق التي بعضها في التوفيق
 لما وقع الخطأ في الفعل وكذلك واما الثاني فلما نحن في الشق الاول من البحث
 الثالث ايضا ونتم في عدم ثبوت وقوع الخطأ في الفكر باعبار صورته ومواده
 فنتقون ان اراد عدم الثبوت فيها باعتبار تمامية سبيل البديهي فتم ان يكون ان
 القول في اشتراط كل فكر في شقين مثل في الشق الاول اي بالاصول وكذا
 الكبير في الاشتغال في شقين بطلان يقع الخطأ في الصور وصرحوا ايضا في اثبات احتياج
 الشق الثاني في شقين بطريقين مختلفين هذا انما يكون لا ياتر من الصور بل من المباداة
 فيقع الخطأ فيها على سبيل البديهي وانا اراد عدمه في الافكار باعتبار تمامية العلم
 لكن تخفى الشق الثاني منه ونتم في كون الاحتياج الى المباحث المتعلقة بالصور
 واعلموا مطلقا فنتقون ان اراد كون الاحتياج الى المباحث المتعلقة بالصور والمواد

معا مطلقا فتم اذا لم يثبت وقوع الخطأ في الفكر بل باعتبار تمامية العلم
 الى المتعلقة به معا وان اراد كون الاحتياج الى المباحث المتعلقة به على سبيل البديهي
 فتم ان لا يتم عند لزوم الاستلزام او وقوع الخطأ في الفكر باعتبار تمامية العلم
 البديهي عند تمامية العلم على سبيل البديهي حتى لا يتم التوفيق اما باعتبار تمامية العلم
 الشق الثاني من البحث الرابع ونتم في محذور بان الجدليات النظرية لا يمتنع عدد
 في العلم بخصائصها تفصيلا وانما كان الجدليات البديهي بها على جواز ان يكون
 نظريا لا لاول فكر بديهي في الخطأ في العلم به بل في غير ذلك بل في العلم بالجدليات
 اجازا وهو لا يمتنع انما كان القائلون وانما كان في الفكر فاما نحن في الشق الاول من البحث
 الثاني ونتم في ثبوت وقوع الخطأ بالفعل انما كان احد او طائفة من الجدليات او
 انما كان في الجدليات او طائفة من الجدليات بالفعل انما كان احد او طائفة من الجدليات او
 بديهي حسب القوة العقلية وهذه هي الجدليات التي تتحقق في البعد الاول من فكر وجهه
 ان شاء الله تعالى وقولنا هذا انما نحن في الشق الثاني من البحث
 الجدليات بديهي في الجدليات التي اخترعها العقل فيستعملها في الحكم بالجدليات
 فلما قد علمنا اننا نحن هذا ولا علمنا عند الخطأ في الجدليات انما كان احد او طائفة من الجدليات
 على كتابنا في جميع فقرات علمنا انما نحن هذا ولا علمنا عند الخطأ في الجدليات انما كان احد او طائفة من الجدليات
 انما نحن هذا ولا علمنا انما نحن هذا ولا علمنا عند الخطأ في الجدليات انما كان احد او طائفة من الجدليات
 بل انما نحن هذا ولا علمنا انما نحن هذا ولا علمنا عند الخطأ في الجدليات انما كان احد او طائفة من الجدليات
 بقوله والاولى فاننا نحن هذا ولا علمنا انما نحن هذا ولا علمنا عند الخطأ في الجدليات انما كان احد او طائفة من الجدليات
 الاحتياج الى المواصلات التي تتعلق بالصور والمواد الى المواصلات التي تتعلق بالصور والمواد
 فتم انما نحن هذا ولا علمنا انما نحن هذا ولا علمنا عند الخطأ في الجدليات انما كان احد او طائفة من الجدليات
 الى المباحث المتعلقة بالصور والمواد الى المباحث المتعلقة بالصور والمواد
 على ذلك وانما نحن هذا ولا علمنا انما نحن هذا ولا علمنا عند الخطأ في الجدليات انما كان احد او طائفة من الجدليات
 والعصية في الخطأ فيها مطلقا انما نحن هذا ولا علمنا انما نحن هذا ولا علمنا عند الخطأ في الجدليات انما كان احد او طائفة من الجدليات

[illegible][illegible]

لا يخفى ان هذا المصطلح هو الذي ذكرناه في هذا الموضع كونه انظافا هو الا ان يقال
 ان اللفظ هو في الحقيقة قطع النظر عن شئ من شئ هذا الذي لا يخفى له
 وانما اذا كان المعبر به اللفظ في الحقيقة هو اللفظ في الحقيقة المخصوص واللفظ
 في هذا المعنى هو اللفظ الذي لا ينفك عن اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ
 على ذلك المخصوص واللفظ في الحقيقة هو اللفظ الذي لا ينفك عن اللفظ في الحقيقة
 منها من وجوه ذلك اللفظ لا ينفك عن اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ
 انما كان من وجوه ذلك اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص
 ان كل اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 منها من وجوه ذلك اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص
 هذا الذي لا يخفى له ان اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص
 عدم اعتبار اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 باللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 واللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ولم يقل في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 قوله اذا كان اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ولا بد من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ان اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 عقلا او عرفيا من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 هذا الذي لا يخفى له ان اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 لهذا ان كان اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ما ذكره في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ويمكن ان يقال بان اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة

من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 لفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 وان كانت مقالة لم يكن فيها دلالة على اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ويمنع من ذلك المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 فلا بد من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 المقصود مطلقا اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ان هذا الكلام المطلق المتروك من قوله في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 الموضوع في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ان يكون دلالة اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ولا بد من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 المقصود في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 قطع النظر عن اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 الذهنية اذا علم ان ما ذكره عضو الدين في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 بسيطة ثم من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 وكما في اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 ما ذكره بان اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 كالاجزاء في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 هذا المقام ان اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 وانما في اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 قوله في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة
 الاستدلال او هو اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة المخصوص من اللفظ في الحقيقة

بسم الله ومجده وبصاوة كلامه على رساله وعلى افضل خلقه محمد وآله وصحبه
 هذه السبلة - هو الوصف الخ الوصف يطلق على المعنى المتدرج وعلى الخاص
 بالمصدر ونريد المحشر باللفظ الاول والمعنى الاول اورد عليه ان الجمل عند الشئ هو
 المحمود عليه يدل عليه قوله على صفاتها واجيب بان المحشى موجه لتعريف القوم
 كما ان الشئ كذلك ورد بان الشئ ان المحشى موجه بكلام الشئ وان الاعتراض
 المذكور على الشئ وقول ذكر الصفات لا يستلزم ان الجمل المثال بل يدل على ان
 الجمل هو المحمود قوله آخر الا انه يكفه المحمود عليه اختصاريا واما سبلة
 اعترض عليه بان السبلة لا يختص بالمحمود عليه بل تعلم المحمود به ايضا وجيب
 بان المراد بالسبلة الباعث وايضا يرد على الخطا يجوز ان يكون الباء للملح
 يست فليعلم الجمل المحمود والمحمود عليه اذ الملازمة ثابتة لهما الا ان يرد
 ان المحمود باعتبار اللفظ وتكون الباء للملازمة بخلاف اللفظ لا يحتاج الى التقيد
 المتعلق اذ بقاء الملازمة طرف مستفردانما عند الجمهور وعلى التقديرين
 اه اى على تقدير ان يكون الجمل عبارة عن المحمود به عليه وعلى تقدير ان يكون
 الباء للتعريف او للسبلة والوجه والجهة بمعنى والهاء عوض عن الواو يقال
 وجه الشئ اى طريقته ولهذا قال المحشى الجهة اما بمعنى الطريق وهو الطريق
 والظرفية فيكون العطف من قبيل العطف التفسيرية لكن قال في المختار ان
 الظرفية هيبة والشكل فلا يكون العطف ح تفريعا الا ان يكون العطف
 الطريقة بمعنى الحالة وهي احدى معاني الطريقة وهو المتبادر بالنية
 الى لفظ الجهة وبالنسبة الى لفظ لتعظيم . وكلمة على
 نهجته اى هو الاسلوب كما حمل بعض الافاضل لفظ على قوله الرسالة
 التأسيسية ورتبت على مقدمه على الترتيب حيث قال والترتيب بحسب
 الظلال يقتضى ان يتعدى على فاما ان يكون بينهما الاشتمال واما ان يرد
 بدخول على هذا الاسلوب الخاص وح اما ان يكون بينهما البناء يتعدى الى

فان الباء الاسلوب

اشتمال
 ٢

الى اسلوبه على يقال نيت الدار على طبقين او يقال ان الترتيب يتعدى على بناء
 على ان الترتيب لكل جعل اجزاء مرتبة وهذا يتصور على التقادير المختلفة يتعدى على
 اى نحو الواقع هو عليه انتهى فظهر منه ما في كلام المحشى من الخيال تامل وايضا يجوز
 بنظمين معنى التقدير ونحوه والفرق بين النظمين التقديرى والتقديرى على الاول
 يكون الفرق لغوا وعلى الثانى ظرفا مستقرا وايضا ان المعنى المضمين مقصود به
 بالنبع وفى المقدر مقصود فى النظم اصالة فعلى هذا لا يلزم الجمع بين الحقيقة والظن
 فى النظمين اذ لم يتعمل اللفظ فى المضمين اصالة وهذا هو المختار فى النظمين
 لكن نجه الى جمل ان يكون مورد النقص التعريف ومنشأه كونه الجهة بمعنى الطريقة
 وتكون نهجته كما اشار اليه بقوله ويجمل ان يكون المنشأ كونه الباء صلة و
 جمل ان يكون المورد والمنشأ واحد قبل ان هذا مدفوع بجمل التعظيم
 على الظاهرى والتجمل على الباطنى او بالعكس لان السبحى وان امكن
 اجتماعهما مع التعظيم الظاهرى لكن تنافى التعظيم الباطنى انتهى وفيه تنافى
 مبنى على تزد فرماني الظاهرى وان الجهة بمعنى الطراز ويمكن ان يقال ان السبحى
 من اقران الحمد لكنهما غير معتد بهما كما اشار اليه الحفيد اللهم الخ منع بحرية
 التعريف بجمل الباء على السببية وتقييد الجمل بقيد الحشية قال فى الحاشية
 وانما قال من حيث جمل لانه قد يجعل الجمل سببا للجهة للزلة فى الواقع
 كما ان الجهة يجعلون العالم سببا للزلة العلماء لكن وصفهم بالجمل لانه حيث
 انه جمل عندهم وللتنجى ان هذا الجواب غير جار على تقدير كون الباء صلة وغير
 ملائم لقوله وعلى التقديرين كما اشار اليه فى الحاشية فظهر ضعفه كما اشار اليه
 بقوله اللهم او يرد الخ هذا انما يتم ان كان التعظيم باطنا واما اذا كان
 بمعنى الظاهرى فلا فظهر ضعفه ايضا فليد هذا الجواب يتم على التقديرين وفيه
 ما عرفت وايضا على هذا يجب تقديم هذا الجواب على الاول وايضا لا يصلح
 عطفه على الاول لانه قوله اللهم شعر ضعفه ايضا الا ان يقال ضعفه من جهة اخرى

الجمل سببا
 الى

من كونه خلاف الظاهر والجواب الخاتم انه يكون المضائق مقدرا اي على جهة قصد
 التعظيم فتأمل وانما ان يكون الجهة اه وفيه ان يجوز ان يكون الجهة بمعنى
 النوجه اعني القصد ولا يخفى انه كون على بانية لا يختص بكون الجهة بمعنى
 العلة كما عرفت ^٧ بقا وايضا انه انما لا يكون معطوف على قوله اما ان يكون
 فيكون الجهة بمعنى العلة وعلى بانية مقيدا بالتقديرين فليزم على تقدير
 السببية تواردها على مفعول واحد وايضا لا يتفق قوله على ان يكون
 الجمل اه فيكون التعريف مشتملا على الجمل فلفظا لكنه مضاف معنى
 والاعتبار للمعنى والمعنى ان يكون كون الجهة بمعنى الطراز مبني على السطر
 التقديرين فلا يجزئ اخذ من المعطوف وقيل المراد بالتقديرين الجمع لا كل واحد
 منهما والمعنى على الجمع اما ان يكون بمعنى اه فاشتمل على التوارد غير مستحيل
 في المفعول الجمل او النوعي وايضا يجوز ان يكون على معنى مع وايضا
 الجهة اه فيل على التقديرين لا يرد النقص بالسخرية اما اذا كانت بانية فقط
 واما اذا كانت امية فكذا ذلك لان علة التعظيم لا تكون علة للسخرية وفيه
 بحث اما على الاول فلا نه اذا اراد بالتعظيم الظاهر في والتجمل كذا
 فلا شك في دخول السخرية واما اذا اراد الباطني فلا تدخل سواد لوحظا عليه
 ام لا واما على الثاني فلا نه يجوز ان يكون الشيء الواحد علة للتعظيم وعلة للسخرية
 باعتبارين كما سبق من ان العلم يجعل سببا للهرل عند الجهة مع انه سبب للتعظيم
 في نفس الامر لا يكون علة للسخرية في نفس الامر على ان يكون الجمل
 الى ما نظر الى الاضافتين لا الى الاضافة الامة فقط لان المقصود من قول
 التعريف لهما على التقديرين وايضا لو كان عبارة عن الجمع على التقديرين
 الاول فالمراد بالتعظيم اما التعظيم او غيره وعلى الاول كما مر ان يكون على الثاني
 يلزم التوارد ولو كان عبارة عنه على الثاني يلزم احد الامرين ايضا ويمكن
 ان يقال انه على الاول اجمال ثم تعيين وعلى الثاني التوارد غير محال في

الآن بقيد الجنبنة
 والمراد ان العلة
 للتعظيم

في الجنس

في الجنس او النوعي كما مر والوصف معنى جنسي او نوعي بعضهم خصى قوله على
 ان يكون الجمل اه وقوله حيث شمل على التقدير الثاني ولا يخفى انه خلاف الظاهر كما
 يستدق حيث شمل اه اللفظ انه تقرير على مجموع قوله اعني كونه الجهة
 بمعنى العلة وكلمة على بانية والتجمل عبارة عن المحمود به سواء كان الاضافة
 بانية او لامية فاعترض عليه بانه هذا الكلام مشعر بانه التعريف انما شمل
 على المحمودين اذا كانت الجهة بمعنى العلة وليس كذلك بل اذا كان الباء
 سببية كان التعريف مشتملا عليها اذ المعنى في الوصف هو هنا الاتيان
 بما يشترط التعظيم فيكون الوصف محمدا به ثم قيل فانه قلت فلفظ هذا لو كانت الباء
 للسببية لكان قوله بالتجمل مستدركا قلت يحمل على التجويد انتهى وفيه نظر في وجوه
 الاول انه قوله اذ المعنى الوصف اه ممنوع اذ الوصف اعم منه وقوله فيكون الوصف
 محمدا به ممنوع ايضا لان المحمود به انما هو الوصف بالمعنى الحاصل بالمصدر لا بالمعنى
 المقصود به على انه هذا انما هو الوصف بغير الاعمال الوصف يختص باللفظ
 والاتيان اعم منه الا انه يراد منه الاتيان بالاشياء او كونه الوصف عاما وايضا
 الحمد بغير المحمود به يتناول التعريف به تعريفا بالمغاير الا انه يكون التغاير اعتبارا
 واعتراضا ايضا بانه اشتمالا التعريف على المحمود عليه على التقدير كونه الاضافة
 بانية غير ان بل التعظيم ليس محمدا عليه لان محمدا عليه على التقدير كونه الاضافة
 من اوصاف المحمود لا الحامد كما لا يخفى في المتن وايضا انه لا يتفق في تعريف بعض
 المحققين حيث قال الحمد هو الشئ على الفعل الجمل عا جبهة التعظيم يمكن ان
 يقال المحمود عليه الباعث على الحمد لا يخفى انه التعظيم يجوز ان يكون باعنا
 على الحمد باعتبار وجوده الذهني كما في سائر الغائية وبهذا انه يكون جمل
 ما يقال بانه المحمود عليه مقدم على الحمد والتعظيم مؤخر متبوعا عليه لانه يكون
 باعتبار وجوده الذهني متقدما باعتبار الخارج حتى ما خروا في التعظيم الذي هو
 وصف الحامد يجوز ان يكون محمدا عليه قليلا على انه يجوز ان يكون التعظيم

عقل

١٠
او المربها
للمصنف او
البيان
ص

کوکا

لو كان المراد به ما ذكره اما ان يترجم القول الى واما ان لا واللامان باطلا فيبطل
كون المراد ما ذكره وقوله ان كان الى كبر القياس المذكور وصغره مطبوعة
وقوله وغير مشهور دليل بطلان اللزوم الاول وقوله مع ان الى دليل
بدل القول بالتخصيص او بدله غير مشهور وقوله التزم جواب عنه يمنع الدليل
الثاني وانما قال غير مشهور لانه قلل بعضهم بخصيص محمود به بالاختيار
ويجوز ان يكون النظر نقضا اجمالا للدليل المذكور ويجعل ان يكون منعا
وقبه بحث اما اوله فلا في الترتيب الطبيعي للمناظرة يقتضي تقديم المنع
على المعارضة وقيل في الجواب المعارضة متقدمة على النقض في المناظرة
ويجوز ان المنع بعد استحقاقه مثال المعارضة السابقة
واضحا الترتيب ان يكون المنع مقدما على النقض والنقض على المعارضة
كما في ترتيب طبعا واما ثانيا فلا جعل المخالفة المذكورة عادة غير شريفة
هو غير مشهور بل ضعيف فالاولى العكس وفيه ان منع قوله غير مشهور
هو غير مشهور عند المحققين على انه هذه العادة التسليمية على ان العادة
قد تكون قوية على ما يخفى على المنع على المناظرة واما الثالث فلا واجب
باختيار الشق الاول قبل تمام الرد وفيه ان الجواب قبل تمام الرد
كثير واما رابعا فلا في اقتصر في الجواب عن العادة فلا يفيد اختيار الشق
الاول وفيه بحث ايضا الجوان ان يكون تخفيف في الجواب عنها القوة العادة
لما سبق والجواب عن الاول ظاهر وقيل ان المقصود تقبل المحذور
وقوله واجزاء خلاصته بان يقطع النقل من كونه اجمالا محمودا به او عليه
بل يكون النقل الى نفس الجميل وجه الضعف المستفاد بالانتماء الكافي
في امثاله يمتنع على البناء عليه وهذه الجواب غير حاكم لجميع محذور الشق
الاول ويمكن ان يجاب عنه باختبار الشق الثاني ويقال ان وجود غير
مسلم لجوان ان يكون محمودا به وعليه اختيار ما عنده لكنه في الاول

لم يتدفع الجواب وما القول الاخير فقول بمومية المحرور به وخسوبة المحرور
عليه ويمكن ان يجب ايضا باختبار الشق الثالث بنظره
لشد تقريره ان المراد بالجميل ان يكون محمداً به وعليه بان يكون
الباء للملازمة ملكيق وايضا يجوز ان يكون المراد بالاختيار في
الاول بمعنى الصادق بالاختيار وفي الاخير معنى الصادق عن المختار
في الجملة كما قال به بعض المحققين ويمكن العكس فيه ايضا يجوز ان يكون
الاختبار في الاول بمعنى الاختصاص في الفعل والترك في الثاني
بمعنى الاعم اعني ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل او بالعكس او
المراد بالاول الاختيار حقيقة والثاني اعم من ان يكون حقيقة او حكماً
او بالعكس فليتامر وايضا اعتراض آخر على الصغرى الدليل
المذكور في الشرح قال في ذلك لان المراد بالجميل المذكور في الفعل الجميل
كأنه قال هو الصفة بالفعل الجميل على ما صرح المص والسيد الشريف
في حاشية الكشاف وانت تعلم انه لا يغني في المقام شيئاً ولو سلم
الحج وانما اخذ المحشى المحصر مع ان المحصر غير صريح في الشرح لان قوله وهو بال
بالاختيار كبرى ويجب كلياتها في الاشكال الاول والكلية تستلزم المحصر ويمكن
ان يقال ان المذكور ليس بدليل بل كسند للمنع المقدر وحاصله جواب
عن نقض التعريف بانه يصدق على الوصف بالجميل الغير الاختيار على ما
مع انه ليس بمحدود بصدق التعريف عليه لجواز ان يكون المراد بالجميل الاختيار
او على اشكال يرد على المص بانه اختيار المص الجميل على المدح غير مناسب
اذ هما مترادفان على هذا التعريف فلا تنسبه على قاعدة الاختيار يمنع
ترادفهما لجواز ان يكون المراد بالجميل اه وهو الظاهر من كلام المص في حاشية
الكشاف الا انه ينبغي الكلام استثناء من عموم الاوقات مرتبطة بالمعنيين
حاصله ممنوع في جميع الاوقات الاوقات بناء الكلام الحج ويجعل انبساطه

بالمنع الثاني فقط كما استوفى وقوله على مذهب المتكلمين يحتمل ان يكون المراد من
مذهبهم كونه تعالى حيث يقع منه الفعل والترك ومعنى الاختيار عندهم و
يحتمل ان يكون المراد منه كونه تعالى خالف كل شيء ارادته فيكون المراد منهم
اهل السنة ومن وافقهم خاصة ويحتمل ان يكون المراد منه ان الفعل انما هي الاختيار
عندهم والجواب الاول على الاحتمال الاول جواب عن المنع الثاني ولا يخفى ان منع
هذا الجواب لا يتم بالنسبة الى فعل غيره اذ يصدر عنه افعال بلا اختيار و
على الاحتمال الثاني جواب عن المنع اذ كمال جميل فعل اختياره تعالى هو
المؤثر في العالم بالاختيار وهذا الجواب لا يتم ايضا بالنظر الى صفات الله تعالى
ولا يتم بالنظر الى الامور الاعتبارية الجميلية في ابعده يكون على هذا صفاء التلويح
فعل الاختيار تعالى لا يشبه عموم المدح وعلى الثالث جواب عن المنع
الثاني فقط وفيه ايضا ان بعض الافعال انطوائى عندهم ولذا يوصف
الافعال بالاختيارية او براد الح القضية الشرطية لا يقتضيه صدق
مقدمها وتاليها وانما ولهم هذا يكون هذا المنع متصفا عليه عند الفقيين
والمكلمين قالوا ان شاء فعل وان لم يشاء كنه المشبه لا يترجم عليه شيئاً
والمتشبه عند المتكلمين الارادة والحكما قالوا ان شاء فعل وان لم يشأ
ولم يفعل كنه شاء التبية والمشيبة عندهم العلم بالعالم على النظام الاكمل
وهذا الجواب جواب عن المنع الثاني حاصله حمل الاختيار على المنع الاعم وايضا
في قوله كونه مقابلاً للايجاب يفهم ان هذا المعنى لا يقابل الايجاب وفيه
ان الايجاب على قسمين ايجاب بلا شعور كما يجاب الشئ للشيء والناس للحرارة
وايجاب مع شعور كما يجاب في العلم حيوة والاختيار بهذا المعنى لا يقابل
الايجاب الثاني ويقابل الاول ويحتمل ان هذا الجواب لا يتم ايضا على الايجاب
الاول قبل ان هذا الجواب لا يلازم قوله المدح بقدر الاختيار وغيره فانه لا
معنى للمعوم بل هو مختص ايضا بالاختيار في هذا المعنى فامل وفيه ان المعوم

عموم الاختيار بهذه الصفة فاسد لانه لا يقال القول ان شاء تفعل و
 ان لم تشاء لم تفعل فالشيءية الثانية كاذبة الا ان يراد ان الصفة اختيارية
 لذاته وكانت له هذا قال فاما ما اورد على التبادر هذه الجواب ثالث متعلق
 بالمنع جواب حاصله اثبت المقدمتين الممنوعتين فيكون عطفهما على قول
 اني بيني وبينك وبين بعض النسخ بالواو فيكون عطفهما على قوله ويراد فيكون في ثمة
 الجواب والملازم في التقديرين على النسخ الاولى المقدمتان الممنوعتان و
 المنعان والجواز ان اورد عليه وعلى الثانية مذهب المتكلمين وكونه المراد
 من الاختيار كونه الفاعل اه اذ المقدمتان ممنوعتان او المنعان لكن التبادر
 ممنوع اورد عليه وفيه محذوران هذا اليراد واقع على غير الملازم حيث قال
 وقيل وايضا يرد عليه مثله على تخصيص الجمل بالاختيار في على تقدير الشق
 الثاني بل على تقدير الشق الاول بانه في تغيير الا ان يكون هذا اليراد ببيان
 الضعف المتبادر من قبل لكن يكون الاول المختار عنده ضعيفا ايضا
 بمثل هذا اليراد واقع قال استاذنا الوالد رحمه الله ان يكون نقضا على التعريف
 من حيث هو تعريف ونقضا على الدليل من حيث ان التعريف تعريف جنسي
 يقع مقدمة الدليل الذي قام على دعوى العمية المدح في الجمل في جهة غير
 الجهة التي اختارها الشئ ومنعها على اي حثية كانت وغصبا على تقدير
 كونه قوله الا ان يجب به مقدمة ونقضا حقيقيا على تقدير كونه ابطال المقدمة
 مستلزما لابطال الدليل انتهى فقولنا على اي حثية كانت هم اذ على تقدير
 من حيث هو كونه بطلان تعريفنا لم يشتر المانع وايضا لم يظهر في فرق بين كونه على الدليل
 الحق وبين كونه نقضا حقيقيا فامل تعرف الفرق على ان كونه تعريفيا غير ظ قال
 استاذنا المحقق وايضا يرد عليه انه يستلزم عدم كونه شئ العبد على الاخلاق
 المستبينة جدا مع انه محذور يمكن الجواب عنه بانها وان كانت فورية بالنسبة

ان العبد المحذور كونه مختارة بالنسبة الى الخالق على اللب في الجملة الى الاول ولكن اختيار
 انتهى وفيه ان صفة الاول على هذا وان كانت ضرورية بالنسبة الى الخالق
 وانضافته الى الله تعالى انضافته الى الفاعل هو اللفظ قوله وانما تمت الصفات الذاتية
 احتراز عن الصفات العقلية اذ هي اختيارية واما نفس التكون فهي في
 الصفات الذاتية عند القائلين بها لا يقال كيف يتصور الحمد على تقدير العينية
 اذ يلزم ان يكون المحذور والمحمود عليه واحدا قلنا التقدير الاختياري كافي فيه
 وتقرر اليراد انه لا يجب ان يكون المحذور عليه اختياريا او لا يستلزم ان لا
 يكون التنا على الصفات حمدا واللازم بطل اما الملازمة فلا نه لما لم
 تكن صفاته تبا اختياريا يلزم ان لا يكون التنا على الصفات حمدا لك المقيم
 حق والتنا مثله اما الملازمة فظاهرة واما حقيقة المقدم فيا تشكل الثاني
 هكذا الاختيار في ما صدر بالاختيار وتلك الصفات ليست صادرة
 بالاختيار بين الاختيار ليس تلك الصفات فينعكس القول لتلك
 الصفات ليست اختيارية او يعكس هذا الترتيب على ان يكون قوله
 ما صدر به كبرى وقوله تلك الصفات صغرى واما الكبرى فيقال خلقي هكذا لو
 كانت صادرة بالاختيار لكانت حادثة واللازم بطل الملازمة فلهذا
 فقيل اقرانه هكذا لو كانت صادرة بالاختيار لكانت مسبوقا بالقصد والاختيار
 وما كان مسبوقا بالقصد والاختيار كان حادثة فيكون لو كانت صادرة الى لكانت
 حادثة وبنيوه بانه المسبوق بالقصد لا بد ان يكون معدوما حين القصد ولا يلزم
 القصد الى ايجاد الموجود وتخصيل الحاصل وهو محذور في ذاته وستعرف ما فيه فاعرف
 المقدمات المطلوبة والمذكورة والضرورة في قوله ضرورة اما بمعنى البداهة او
 جهة القضية واجيبه جواب بمنع الملازمة الاولى راجع الى دليلها بتحرير
 ان الاختيار اتم في ان يكون اختياريا حقيقة او حكما او بمنزلة الاختيار
 لا لتقلل الذات او اعتراض عليه انه تعالى ينقل في الانصاف بالصفات بل يحتاج في

في الصفات انصافا بمعنى ان بعض عند التكلمين فلا يفتح على ما يهيم كما
 كالحيوة بالنسبة الى العلم والقدرة والارادة ونحوها الا ان يكون للمراد
 بالخارج المفاهيم فهو تفسير لعدم الاستقلال او يكون المراد من الخارج الخارج
 عن الذات والصفات او يكون المراد الاستقلال الذات في الفاعلية لا انه
 علة نامية لكنه يراد على الجواب الاول والثاني انه تعالى يحتاج في اصداها
 لا امكانها وهو امر خارج عنه ويمكن ان يقال لا مكان غير موجود
 في الخارج فلا يكون غير له تع والغير في الاقسام الموجودة الخارج فيندفع
 به ما قال الاستاذ الوالد حيث قال وفيه انه في بعض افعاله تع الاختيارية
 يحتاج الى امكانها وامر خارج عنه ولا يخفى ان استقلال الذات لا يكون
 منشاء لكونه افعال اختيارية بل قد يكون الذات غير مستقل وفعاله
 اختيارية كافعالنا الاختيارية وقد يكون الذات مستقلا وفعاله
 غير اختيارية كما في اقتضات تع صفاته الذاتية ان قلنا انها افعال وقال
 الاستاذنا الحق ويمكن ان يجب عنه يمنع ان كل تعريف غير جامع فاسد
 لم لا يجوز ان يكون تعريفا لفضيا او مبنيا على مذهب القدماء او سرود الغرض
 اخر انتهى او تعريفا تنبهيها ويمكن ان يقال المراد بالوجوب العرفي لا العقلي
 وفيه ما فيه وجهه يعرف مما سبق وايضا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز او
 مجموع المجاز في تعريفات كذا وقوعه في التعريف غير ذلك قال الاستاذ
 المحقق فحمل ان يكون الدخول في السند الاخص وهو بحث ثبات او الدخول
 في حاكمية الجواب على تقدير ان يكون الايراد نقضا او معارضة والجواب منعا
 لمقدمة دليل ابطال الاستدلال انتهى اقوال الاحتمال للمعارضة ههنا وايضا
 الدخول في الحاشية لا يخفى في هذا مع انه الحاشية متخفة هنا لقوله وعدم احتياجه
 فيها الى امر خارج الخ وقيل وجهه انه انما ان يراد ببعض افعال الاختيارية افعاله
 تع فتعبد بها البعض غير مفيد لان افعاله تع كلها باستقلال الذات والاختيار

واما ان يراد افعال العباد فهو غير جائز ايضا لان العباد لا استقلال في افعالهم
 الاختيارية كلها وهو ليس بشي لان المراد من افعالهم ان يكون افعاله تع
 افعاله العباد لكن المراد ببعض افعال الاختيارية افعاله تع خاصة ويمكن ان يقال
 المراد بالافعال افعاله تع والمراد ببعض افعاله تع غير مدخلية الكس او مدخلية
 القدرة العبد مؤثرة او ثابته فدرجة العبد في الوصف على الذي ذهب اليه ويمكن
 ان يكون المراد من افعالهم افعال الله تع ومن افعال العباد والمراد من البعض
 افعال العباد خاصة عند المعتزلة على قولهم باستقلال قدرة العبد في التأثير
 فتأمل ويمكن ان يجب انه منع للملازمة ايضا بارجاع دليلها بتحرر آخر
 للاختيار ولكن الخبر الاول معنى المجازي للاختيار وهذا الخبر بمعنى حقيقي كما قلناه
 هو الظاهر كلام المحقق وحاصله ان الاختيار لفظا متحرك بين ما صدر بالاختيار
 وبين ما صدر من المختار والمراد الثاني قبل عليه الاختيار اما حقيقة فهو
 في الاول وجاز في الثاني واما ما كان يحتاج الى قرينة معنية للمراد ولا قرينة
 ههنا وايضا الظاهر للمعنى الاول فالمراد لا بدفع الايراد وان المتبادر في الصادق
 في المختار ان مختار بالنسبة اليه بناء على انه تعليق الحكم بالمشق يدل على عليه
 التاخذ ولذا قال ويمكن ان يشار الى الضعف او المراد بالاختيار ههنا
 الجواب منع للملازمة بارجاع المنع الى دليلها ايضا بتحرر آخر للاختيار وهو حمل
 الاختيار على ما صدر بالاختيار بمعنى الاثم وهو كونه تع بحيث ان شاء فعل
 وان لم يشاء لم يفعل وهذا يمنع بتحرر منع الاختيار والجواب ان الاول
 بتحرر الاختيار وهذا ان الجواب بناء على بناء المعنى الوصف للفظ الاختيار
 في الاول ولفظ الاختيار في الثاني وان كان راجعا الى اعمية المعنى كونهما حقيقيين
 كما قال الاستاذ قد يقال هو الجواب مع كونه غير مراد عند التكلمين لا يجري
 في صفة المشية وما سبق عليها في العلم والحيوة والقدرة فليس هذا الجواب
 حكما للكمال وقيل تصديق عليها ان شاء فعل ومدق الشرطية لا يتوقف

على امكان مقدمها وهذا ليس بشئ لان الشرطية الثانية كاذبة وايضا يلزم ان يكون
 الصفاء بالنسبة الى القول اختياريا فكذا كره ولا شك ان تنوير السندية
 متعلق بالجوابين تقريره لان الملائمة لجواز ان يكون المراد بالاختيار ما صدر
 من المختار ويجوز ان يكون المراد بالاختيار المانع الاتم فلا يثبت الملازمة وانما
 ثبوت الملازمة فلا بد لا شك ان قيل هو جواب على سؤال المقدر بقدره الاختيار
 كما ذكرنا ما صدر من المختار او ما صدر بالاختيار بمعنى الاعم وتلك الصفات
 ليست صادرة في المختار ولا بالاختيار بالمعنى الاعم لكنهما لا يمتان الى
 رد الجوابين بعدم حاكمية المذكور على القول المختار والمحقق عند
 المحققين ومنهم من ان خصيص عدم التمامية بالجوابين يشترط تمامية الجواب
 الاول كانه التمامية على مذهب الحكماء غير ذلك الا انه عموم قوله وعدم احتياجه
 فيها الى امر خارج بتم الجواب الاول كما مر وايضا لا يمتان على تقدير الصفات
 الذاتية الاعتبارية كالوجوب والعدم والبقاء وايضا لا يمتان على قول في قال ان
 الصفات الذاتية واجبة الوجود كما ذهب اليه بعض الاشاعرة كجميد الدين
 الا انه يزول الوجوب بوجودها لذات الواجب كما اقول بعضهم قال الاستاذ المحقق
 فيه ان صاحب التعريف من اهل المعالفة والاهل للغة من المتكلمين لان
 الحكماء فلا يكون الشئ على الصفات على تقدير العينية في المادة المحققة
 على انه يجوز ان يكون المراد بقوله وايضا هي صادرة عنه الى منسوبة اليه بال
 بالاختيار بالمعنى الاعم وان كانت الصفات من الذات فيتم الجواب الثاني فتدبر
 وفيه بحث لانه ان اراد بقوله واهل اللغة من المتكلمين الاشاعرة فهو غير مسلم
 لجواز ان يكون بعض اهل اللغة في المعتزلة كالزحني حتى وان اراد ما يقا
 الحكماء كما هو الظاهر في المقابلة فمسألة كقول فلا يكون الشئ الا ان
 يقال هذا القول منه على سبيل المنع وقوله على انه يجوز اه فلا بد ان يلزم نسبة
 الشئ الى نفسه الا ان يقال التقدير الاعتباري كافي فيها وايضا ان هذا التو

التوجيه

التوجيه يجري في الجواب الاول بان يقال قوله ولا شك ان صفات الله تعالى لا تتلوه
 صادرة بمعنى منسوبة الى الفاعل المختار فالخصيص بحكم فليتنامل كانه لهذا قال فتدبر
 ويجب ان يمنع كبرى ان كل الشئ المذكور سابقا لاجتماع دليلها ببساطة او مرتبة
 والسبق الذي سبق المحتاج المحتاج اليه على المحتاج سواء كان علة مؤثرة للمحتاج
 او لا وهو انتم في السبق بالطلب ومن سبق بالعلية قال الاستاذ المحقق هذا الجواب
 منع مقدمة الدليل الثاني ودفع البراءة المذكور بلا تحريك جزء التعريف والاجوبة
 السابقة بتحرير ذلك الجزء سواء كان تحرير وظيفه مستقلة او سند الدفع او دليل
 لاثبات ذلك الجزء سواء كان في حيث جزئية في التعريف لفظيا او تبيينها او مقدمة
 دليل الاعمى انتهى وفيه انه لو كان التحرير وظيفه مستقلة لورود النقض على
 وظيفه الخصم في مقابلة الدليل في المنع والنقض والمعارضة قال الاستاذ المحقق
 قوله يجوز ان يكون سبق الاختيار الى بره عليه انه يلزم قدم العالم لعدم القول
 بالفصل عند المتكلمين انتهى يعني لو جاز ذلك لجاز ان يكون سبق الاختيار على
 العالم سبقا ذاتيا فيكون العالم قديما وفيه ان يكون سبق الاختيار على الصفات ذاتيا
 لا زمانيا بل من عدم حدوثها ويكون عدم حدوثها كمالا لا تعللا بخلاف العالم اذ
 حدوث كماله تعالى لا قدمه فلا يجري سبق الذي في العالم فثبت الفصل اعلم
 ان استناد الحادث بالقديم صحيح اتفاقا واستناد الحادث بالحادث صحيح اتفاقا
 واستناد القديم بالحادث صحيح اتفاقا واستناد القديم بالقديم جائز عند الحكماء وعند
 بعض المتكلمين على طريق الاحتياط كما في العقول والصفات الذاتية وعند بعض لا يجوز
 لا يجوز استناد القديم بالقديم مطلقا ولا مدي يجوز مطافا فليحفظ وفيه
 انه لا دفع الاول وهو قوله مع كونه المدفع له بعد حاكمية والدفع الثاني وهو قوله
 لا يتم اه دفعه لانه محال في مخالفة لاجتماع او المراهبة الدفع بان جواب بما لا يرفع صاحبه كما يشع
 حكيمة قوله الذين منهم او المراد الدفع بعدم حاكمية شئ في المواد
 حادثة في قولهم حادث على الحادث الذي لزم الجواب على مذهب

حادث قطعا

هذا لا يخفى فيكون راجعا
 الى سند الجمع او
 دليل النقض او
 المعارضة

عما ذهب المتكلمين لكنه مخالف لا مطلقا لهم وايضا لو فرض تمامية هذا الجواب والجواب
 السابقين في حق الاختيارية والقصد ومنه تعلم الا يتم في كون الصفات الذاتية فعلا كما
 هو المعتبر المعتبر في الجود عليه كما سبق في الشئ في الاستدلال على الاختيارية والا كانت
 الصفات الذاتية فعلية الا ان يراد بالفعل في الجود عليه لفظ وهو مطلق اللفظ القائم
 بالغير وايضا لا يتم هذا الجواب على البرادة والقدرة والعلم والحيوة فلا يتم
 هذا الجواب في تفرع على قوله مبني على كون الصفات ذاتية وكذا لا يتم على راي القائل
 ايضا الا ان يقال لشيء في قوله فلا يتم الخ فانه يتم الاعتراض على القائل بان
 الفاعل المختار حادث والجواب المذكور بعيد وهو الاعتراض فيتم الجواب كما قبل
 وانت تعلم انه لا يلزم في تمامية الاعتراض تمامية الجواب كما عرفت سابقا في عدم تمامية
 الجواب وايضا انما يتم ان لم يكن البراد على مذاق الجمهور بل الظاهر ان البراد على مذاقهم
 ويمكن ان يحجب الجواب منع لبطالة اللازم والحي اذ يتم في ان يكون مرسل
 او مستعارة وقوله لكون تلك الصفات مبادئ الافعال لا قول وقوله وبمنزلة لها
 للثاني قد يتوهم ان هذا وجه لكون الجود عليه مجازا لكونه مجازا ومجازية
 لا يستلزم مجازية الحمد في التسوية بل يقال في وجه كون الحمد مجازا على الصفات مجازا
 انه من اطلاق الخاص على العام ولا يخفى انه لا يفتقد في هذا ابطال المنع ولا السند
 والجيب لا يفي الاستلزام لانه مانع يفتقد الجواز لكنه الاسام في الجواب ان يقال الحمد
 على الصفات بمعنى المدح مجازا كقوله تعرب يا بعتك ربك مغنا ما محمودا وكذا هو
 يتوهم ان المتبادر من الحيان المرسل فالاول ان يقول على سبيل المجاز او المستعارة وهذا
 خلاف البنية ولا يتوهم انه راجع الى الجواب الاول لانه الجواب الاول مبني على تحريم الاختيارية
 وتعميم في الحقيقة والحكمي وهذا الجواب مبني على كون ثناء الله تعالى مجازا وان كان المراد به
 بالاختيارية الحقيقة ومنشاء النوع فوكما عرفت اننا فافهم قال الاستاذ المحقق هذا الجواب
 يتم على المذهبين مع قطع النظر عن قوله لكون تلك الصفات مبادئ وان انتفت اليه لا يتم هذا
 الجواب على راي الحكماء ولا يذهب عليك ان هذا الجواب متبع والاجابة السابقة سليمة

هو
 المستوفى احمد جلال

المبني

في الاول تقديمه على المناظرة واجيب بانها ضعيف بالنسبة الى الاجوبة السابقة وفيه
 انه هذا الجواب يلحق باللازمة والاجابة السابقة مبنية لللازمة كما عرفت سابقا
 وايضا ترتيبها بحسب المتعلقات اذ متعلق الاجوبة السابقة الملازمة متعلق بهذا
 الجواب بطلان التام والملازمة متقدمة على بطلان التام وايضا وما يجب منه
 صريح لان الاجوبة السابقة ضعيفة في وجوه سبها الجواب الرابع وهذا الجواب
 بالنسبة اليها فوق فنذكر قال المصنف قبل علمه المصنف قال في شرح العقائد
 الهداية عند المشايخ خلق الاهتداء وعند المعتزلة بين طرق الشوب والمشيورة
 الهداية عند الشايع الدلالة على ما يوصل الى المطر وعند المعتزلة الدلالة الموصلة و
 خلق الاهتداء لا يكون حينئذ الدلالة الموصلة فانه خلق الاهتداء صفة للشيء بخلاف
 الدلالة الموصلة فانه يجوز ان يكون صفة للشيء ثم بان خلق الله عند دلاله الاتصال و
 والجواب عند دلاله الموصلة صفة لله تعالى ايضا كما ستعرف انه الهداية بمعنى الدلالة الموصلة
 سند البنية خاصة على ان المحشي خبر بلازمة ولا شك ان خلق الاهتداء والدلالة
 الموصلة متلازمان وان جاز نفاذ الموصوفين كانه انما كان الدلالة الموصلة لازمة الاهتداء
 بمعنى سلوك طريق يوصل الى المطر واما اذا كان بمعنى وجدان ما يوصل الى المطر فلا يجوز ان
 يكون المدلول واجدا خيرا كالقائل قال الوالد المحقق الفاضل في عرض المحشي في ابراهه اولا منقول
 المصنف في بعض كتيبه بان المذكور في الكلام اه الاعتراض على الشئ باختيار الاول الذي هو مختار
 المعتزلة ومع ان الشئ في الاشاعة وذلك الاختيار منه مستفاد في التقديم كلامه ومنه ايراد قوله
 والمشهور العكس دفع هذا الاعتراض ثانيا ومنه ايراد الفيلد دفع ذلك الدفع وابقاء الاعتراض
 مع الدخول في سند الفيلد الاخص وذكر الاستدلال الاخر بانه وبناء هذا الاعتراض على ما ذهب جمهور
 المتكلمين الذي هو كونه الدلالة على احد المعنيين واما قوله واما عند العمل الحق اعترض آخر على
 الشئ فنذكر بانه في قوله ومنه ايراد قوله والمشهور دفع هذا الاعتراض محل بحث لانه حاصل الدفع
 المذكور بناء على المشهور والبناء على المشهور غير مقبول عند الشئ حيث قال لم اقف الى
 ما مشهور الا ان يقال انه مشهور حق وقوله مستفاد في سباق كلامه ما يدل على اختيار

بل مرضه بقيل وآخره بل على انه مراد المص المفعول لان الهداية متعدية في كلام
المص بنفسها قوله ومن اراد القيل الخ فيه محتمل ايضا فتعرف قوله بانه كلام الاشاعة
الخ يعني ان المختار عند الاشاعة على انه معنى شرعي مراد في اغلب الاستعمالات الشارح
هو الثاني وان المختار عند المعتزلة على انه معنى شرعي كذلك هو عند المعتزلة فيكون
المعنى الاول معنى لغويا او عرفيا والثاني معنى شرعيا عند الاشاعة ويكون المعنى الاول
معنى شرعيا والثاني لغويا او عرفيا عند المعتزلة فيكون المعنى الاول والثاني مختارا
عند الاشاعة لكن باعتبارين وايضا يكون الاول والثاني مختارا عند المعتزلة لكن
باعتبارين فعلمت من هذا انه قوله قيل الخ لا يقتضي بل بقرينة لان المعنى الاول يكون مع
معنى لغويا او عرفيا الاشاعة يستحق التقديم والترجيح في درجة النطق ولذا قيل
ان كانت الهداية واقعة في كتب شرعية براد بها المعنى الثاني وان كانت في كتب
غير المنطق براد بها المعنى الاول الا ان يقال انما شهد به من الكلام والمنطق دا
داخل في الكلام والكلام في الشرعية والهداية فيه واقعة في الشرعية او يقال مراد
الشارح تحقيق المقام لا توجيه كلام المص ويمكن التوفيق ايضا بان يجوز ان يكون
الكلام الاشاعة في المعنى العرفي والمشهور في المعنى اللغوي او بالعكس ويمكن
التوفيق ايضا بان المذكور في الكلام لبعض الاشاعة والمشهور لبعض اخر
منهم وكذلك المعتزلة والحاصل ان كل واحد منهما فرقان قال الوالد المحقق
وان كان معنى لغويا او عرفيا عند المتكلمين او العامة فلا يصح بناء كلام الاشاعة
عليه مقابلة للمشهور وان كان معنى مجازيا يلزم ان يقع النزاع في المعنى المجازي وهو
بعيد والجواب ان المعنى المجازي مراد في اغلب استعمالات الشارح وهو يليق ان يقع
فيه النزاع او معنى حقيقي شرعية عرفي في اخر عندكم لكن الفرق بينهما باعتبار كثرة
الاستعمال وقلته ويجدشه اه قال في الحاشية اشار بقوله ويجدشه ويقول
فالظاهر انه ان اردت ليس بقوى لانه صاحب الكشاف يجوز ان يغير على غير الغلب
انتهى فانه دفع ما يقال فيه انه محتمل ان يكون ذلك في المواضع التي جرت فيها على

على مذهب الاشاعة ويحتمل ان يرجع صاحب الكشاف عن مذهب كاشف منتهى ان يخالف
المعتزلة في معنى الهداية وان يفسر الآية بالمعنى اللغوي لكن لانه هذه المذكورات بعدت
اوليست باظهر فلا ينافي قوله فالظاهر الخ قوله مع انه انظر اه يرد عليه قد يرد المعنى
اللغوي في الآية كما في قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية مع ان الصلوة
بمعنى الدعاء فيها وهو معنى لغوي الا ان يقال عدل عن النظم في الآية لصارفين عنه و
ايضا لا نسب للكتب الشرعية كالكلام ان براد بالهداية فيها المعنى الشرعي او
رد عليه انه لو اراد الخ قال الوالد المحقق يحتمل ان يكون نقضا فيكون الجواب
منها للضرورة على تقدير كون المراد في الاصل في التعريفين الاصل بالفعل بطريق
الحكم لا في انتفاء كل واحد في التعريفين بهذه الآية وانما ينتقض لولزم من
الاصل في الفعل وصول الدلول الى المطع في كل منهما وليس كذلك بل يلزم في الثاني
دفع الاول وقوله على انه الخ منع على وجه الترتيب ولكن هذين التعريفين لهذه المقدمة
مع قطع النظر عن ارجاعها الى الدليل وذلك غير مناسب ويحتمل ان يكون نقضا
فيكون الجواب بسند الا ان ثبت للمقدمة المنوعة وهو الفقه بقرينة قوله قطعا
انتهى قوله يحتمل ان يكون المراد بالنقض نقض الدليل وتقرير الدليل هكذا لما كان
التعريف الثاني منقوضا كان الاول راجحا لكن المقدم حق والنتيجة منقولة وتقرير
الدليل هكذا لما كان الثاني منقوضا كان الثاني مرجوحا لكن المقدم حق والنتيجة
منقولة ولما كان الثاني مرجوحا كان الاول راجحا فتقرير النقض بهذا الدليل فالدلالة
بستلزام التخصيص اي تخفيض النقض والتخصيص باطل اما استلزام التخصيص فظا واما
بطلان التخصيص النقض والتخصيص باطل اما استلزام التخصيص فلا لانه لو اردت
الاصل الخ يحتمل ان يكون الجواب منها باختبار الشق الرابع وهو انه يجوز ان
ان يكون المراد في الاصل في التعريف الاول اعم في الاصل بالقوة او بالفعل و
في الثاني بالفعل والمراد بالاول الاصل بالقوة وبالثاني بالفعل على ما قيل

في قولنا الخبز في الدار مسكر وايضا محتمل ان يكون الايراد معارضة على ما قيل
 حاصله ان التعريفين متساويان في الانتفاض وعدم الانتفاض فلا رجحان لا
 احد على الاخر ولكل لا يناسب بقوله فتخصيص النقص اه او يريد الاصل
 في قال الاستاذ المحقق بان يكون الدلالة على الاول مقصودة بالذات وعلى الغير
 بالتبع على تقدير كون الاتصال صفة للدلالة فظهر الاعية في عدم وصول المدلول
 او غيره او وصولهما او بان يكون الدلالة على الطريق موصلة الى المظهر بالنسبة الى المدلول
 على تقدير مسكوكه وبالنسبة الى الغير على عدم مسكوك المدلول ومسكوك الغير
 بناء على كون الاتصال صفة للطريق كنه فيه ما لا يخفى وكذا الكلام في معنى الكلام
 في نفس التعريف الاول بالآية الثانية على عكس الاول فانه اذا اريد من الاصل
 في التعريف الاول والثاني اعلم في الاتصال بالفعل او بالقوة او بالفعل للمدلول
 او غيره انتقض كلا التعريفين بالآية الثانية لوجود الاتصال بالقوة وكذا بالفعل
 لغير المدلول ولواريد بالفعل للمدلول لم ينتقض الشيء منهما فالشبهة في محو
 النقص وعدم النقص او في التردد بين الشقوف الثلاثة فلا يرد ان هذا عكس
 الاول فكيف يصح التشبيه وفي هذا المقام احمد احتمالات اخرى مثل ان يرد بالاول
 والثاني القوة بالقياس الى الغنى او الاعم للمدلول او بالقوة للمدلول او لغيره او اريد الاعم
 من القوة والفعل للمدلول او غيره الى غير ذلك فالحاصل محتمل في الاول والفعل
 او القوة والاعم وعلى كل تقدير يمدلول فقط او اعم من المدلول وغيره واحتمال الغير
 فقط عند العقل في الاول ستة احتمالات وفي الثاني ستة احتمالات كذلك في غير
 مجموع الاحتمالات ستة وثلاثين احتمالا فاعرف الصحيح والفاسد منها وان شئت
 في احد هذين الشقين وغير المشترك اقول يمكن دفعه بان المتبادر الى
 وجه التبادر ان الموصلة اسم فاعل والمتبادر منه الفعل والمتبادر في الدلالة
 المقصودة بالذات فكيف كانت الدلالة الموصلة للمدلول لان الدلالة على غير المدلول
 مقصودة بالتبع وفيه ثامن ابعاله لمن سلكه فيه ان الساكن قد لا يتم مسكوكه

اول

لرجوعه

لرجوعه من السكوك او لعموم الشيء مانع لتمام التاكيد فلا يوصل ساكنه
 الا ان ينفذ التاكيد ان على وجه التمام وهذا الجواب جواب عن الاعتراض بال
 بالانتفاض بالآية الاولى وما الجواب عن الاعتراض بالانتفاض بالآية الثانية فيستفاد
 منه هي لانه لو اريد بالفعل للمدلول لم ينتقض كلا التعريفين واما لم ينتقضا
 مع الزم في الاتصال بالفعل فيهما وصول المدلول الى المظهر لم يلزم بل يلزم في الثاني
 دون الاول جمعا لامتناع سلب الدلالة التي لا يلزم فيها الوصول الى المظهر في الآية الثانية
 لان رسالة الرسول ومثلها لهذه الدلالة فلا يصح سلبها عنه عزم وبهذا التقرير
 يندفع ما اعترض بان المتبادر في الاتصال فيهما بالفعل لان اسم الفاعل و
 والفعل المضارع ظاهرا في الفعل وكذا المتبادر في الاتصال فيهما لان انتفاض
 متساويين ولا حاجة الى ما اجيب ايضه بان المضارع يدل على ثبوت الفعل في الكسبة
 فهو بالقوة ولا يخفى ما فيه واجيب ايضه بان المراد في الاتصال بالفعل شخصي
 ما فانه طريقا واحدا مشتملا قد يكون موصلا بالفعل شخصي بالنسبة الى الشخص
 دون شخص بخلاف الدلالة الواحدة المشخصة فانه الدلالة انما تشخص
 بتشخيص الدال والمدلول فانه تشخيص النسبة تابعة بتشخيص الشخص
 الطرفين قال لالة المتعلقة بتمود انما تكون موصلة بالفعل بالنسبة اليهم
 فيستلزم عند ذلك في الطريق المدلول عليهم فانه ربما موصلا بالفعل بالنسبة
 الى غيرهم على ان هذا التطبيق التعريفين بالعرف وقوله كما هو المشهور اما
 ان يكون حلة للتفريع واما ان يكون حلة للبنائين وهو انسب وقوله معتبر ان
 لازم وقوله فلا بد ان يرد مع على تقدير كون الاول والثاني مبنيين على الثاني والاول
 مع قطع النظر عن التبادر فيكون قوله كما هو المتبادر من شلية لا ببنائية فحاصل
 الجواب الاول باعتبار التبادر والثاني باعتبار كون التعريفين مبنيين على
 اعتبار الوصول وعدم الوصول ويمكن ان يقال ان بنائية كنه التبادر بطريق البناء
 وفي الاول مع قطع النظر عن البناء وقوله فظهر تفريع على الجوابين لا على الثاني فقط و

وهذه التقرير يندفع ما يقال انه لو سلم انه اختلاف في التعريفين على ما ذكر الآلة لا يلزم
انه يعتبر على الوجه المذكور لجواز العكس وانه الجاء الى التبادر لم يكن وجهها اخر واعتبر
بعض الافاضل بانه مبني الاختلاف في انما هو الاختلاف في ان الوصول المعبر في مفهوم
الهداية فهل هو بدو وسط بهما فالتعريف الاول مبني على الثاني والثاني مبني على
الاول فليست كل منهما من الهداية هذا ثانياً المراءى من التباين اللغوي اعني
التقوية مطلقاً لا المفعول العرفي فلا يرد ما قاله الاسناد الوالد في ان التباين قد يكون
مستعمل في السند وقد يكون مستعمل في الدليل الظني وقد يكون في معانيد
الدليل مطلقاً ولا يناسب ارادة هذه المعاني لانه المؤيد بهذا لا يكون منعاً ولا
دعوى ولا دليل لانه هذه المعاني عريضة وانما فيم النقص لانه النقص اظهر اولاً
لان متعلق النقص مقدم على متعلق المعارضة والظن منه النقص بطريق الجريان
وتقرير اصل الدليل بالافتراض في تعكس التعريف الاول راجع لانه التعريف
الاول تعريف يكون الثاني منقوضاً ومنه وكل تعريف هذا شأنه فهو راجع
بالنسبة اليه ولا تعريف كان الثاني مرجوحاً بالنسبة اليه وكل تعريف هذا
شأنه فهو راجع وبالاكتفاء في تعكس التعريف الثاني منقوضاً بخلاف الاول
كان الاول راجحاً كانه الثاني منقوض او لما كان الثاني منقوضاً كان الثاني مرجوحاً
ولما كان الثاني مرجوحاً كان الاول راجحاً وتقرير النقص انه دليلكم جار في عدم رجحان
ن الاول مع تخلف المدعى لانه الاول منقوض ايضاً وكل تعريف هذا شأنه فهو
ليس براجح والتقرير في الاستثنائي يعرف منه فعلى هذا يكون النقص مكسوراً
ولو قرر تعكس التعريف الثاني مرجوح لانه منقوض فيقول الناقض التعريف
الاول مرجوح لانه منقوض كانه الدليل جارياً بجميع خصوصيات كانه المقول
مرجوحاً الثاني بل المقول راجح الاول كانه المرجوح لوجعلت دليله راجحاً الاول
كانه النقص واقعا في دليل صغير اصل الدليل او يكون النقص يستلزم خصوصاً الفسار
وتقرير المعارضة ان الاول منقوض وكل منقوض مرجوح وليس براجح وحمل المعارضة

بعضهم

بعضهم على المعارضة بالقلب ولا يخفى انه غير ظاهر لغيرنا ولم يتعرض المدعي لهذا الا
الظن في احتمال الجواز المنع فيلزم مقابلة المنع بالمنع ففيه ما فيه وقوله على ترجيح
الرجح متعلق بالمعارضة وقوله وهذا الجواب المجزئ ثمة دليل الثاني
ارادة العرف الظاهر المراد من الجواز المرسل بذكر القام وازادة الخاص او بذكر
اكثر السبب وازادة السبب واحتمال ارادة الجواز من طرف المرجح للتعريف الاول
وقوله وحاصل الرجح من طرف الناقض والمعارض وظاهره نقض الجملة في السند كونه
لا يحري النقص الاجمالي في السند فالمراد بابطاله الا انه يجوز في السند الذي في صورة
الدليل وكونه ثانياً بناء على انه ابطال وابطاله يستلزم بطلانه عدم المنقوضة فيثبت
المنقوضة فيكون ثانياً لقوله والاول منقوض كانه انما يستلزم بطلانه لو كان السند
مساوياً او اعظم مطلقاً وليس كذلك قال الوالد المحقق فترى ان هذا الجواب الذي هو المنع
مع السند الذي هو احتمال الجواز لو كان صحيحاً وقارحاً في نقض التعريف الاول بالآية
التي نية عندك كانه صحيحاً وقارحاً في نقض التعريف الثاني عندك كانه لم يقدح عندك
ومثاله يرجع الى ابطال السند الاخص بناء على توهم الاشتراك او ابطال السند المساوي
في نفس الامر بطريق الجدال انتهى وفيه ان كونه اخص لا يلزم ان يكون مبنياً على توهم الاشتراك
بل له سند آخر ايضاً مثل الكناية والمنقولية الا ان يكون المراد بالجواز اعم من ان يكون حقيقة
او مجازاً وايضاً ان لقوله وللمناقشة محال سند آخر ايضاً على ما بينه في الحاشية ويمكن ان
يكون مراد الشك بترك احتمال الجواز ان الجواز كانه قارح في نقض التعريف الاول كانه
قارح في نقض التعريف الثاني فالنقوض مساوياً في وقوع النقص والاعراض فاع
فلا اولوية لاحدهما على الاخر فافهم ويمكن دفع السؤال الى طرف الناقض
او المعارض قال الاسناد المحقق حاصل هذا الجواب ابطال وخليفة السائل اي هذا
المنع ليس وجهها لانه متعلق بقوله والاول منقوض باعتبار صحة في نفس الامر
والمراد من هذا القول منقوضة التعريف الاول بالآية الثانية بحسب الظن والتبادر
فمتعلق بالمنع ليس مقدمة دليلنا فلا يكون موجباً وفيه انه لو لم يرد منه بطلان الحقيقة

يزعم انه يكون اكثر الجواب عن نقوض التعاريف خارج الوصفية لان النقوض كثير
 يكون على اللفظ والآجوبة عنها باجماع على خلاف اللفظ والبطا ان هذا دفع اثبات للمقدمة
 المنوعة بتجريد المنقوضات بحسب اللفظ والتبادر ثم اللفظ الظهور والتبادر
 بالنسبة الى المادة النقض بقرينة ان المجاز في المادة اي الآية الثانية واخرى بان
 ناقض التعريف مستدل بالموجب مانع والمانع بكيفية الجوان ثم قيل نعم لو نقض التعريف
 على اللفظ والتبادر لم يكن دفعه يحمل التعريف على خلاف اللفظ منه اذا التعريف يجب على اللفظ
 حمله على التبادر والمق منه الفرق بين التعريف في المادة حيث يجب الحمل على اللفظ
 في الاول وفي الثاني وفيه انه يجب الحمل على اللفظ في الآية بل هو اول ما تقرر ان النقوض
 محولة على ظواهرها ما لم يكن لها صافي وحمل بعضهم الظهور والتبادر بالنسبة
 الى التعريف وهو غير صحيح لما عرفت واعتراض ان احتمال التحويلة لا يكون خلافا للفظ
 والتبادر لانه التحويلة لا يكون الا مع قرينة صارفة فيكون ظاهرا متبادرا وان لم يكن
 لهذا قرينة لم يكن المجاز محتملا والجواب الشهور ان احتمال المجاز لا يتوقف على تحقق
 القرينة بل يكفي احتمال القرينة على اية القرينة فذلكم من عطف او خفية فيكون
 المجاز خلافا للفظ كما في هذا المقام وايضا ان المجاز قيل التنبية بالقرينة خلافا للفظ
 ويعد له يكون ظاهرا والمراد به قبل التنبية فتنبية واما القول باحتمال الاشتراك
 في احتمال ان يكون احتمال الاشتراك جوابا عن نقض التعريف الاول بالآية الثانية
 واحتمال ان يكون جوابا عن نقض التعريفين والاول هو المكسب لكن يزعم ان يكون الجواب
 عن طريق المرجح قد يفيد بل يكون مقصدا لانه اذا كان مستترا لا يكون الاول مرجحا
 على الثاني ان لا يتقضى كل واحد من التعريفين بالاثبات ويحتمل ان يكون جوابا عن نقض
 نقض الثاني فقط ويحتمل ان يكون تحقيقا للمقام لا جوابا عن النقض قال السادة الاول
 الوالد وهذا الاحتمال سند المنع الذي صدر عن بعض القاصرين المتعلق بقوله والاول
 منقوض وحاصله لان اول منقوض لجواز ان يكون للهداية معنى آخر وهو الثاني
 والهداية المنفية في الآية بذلك المعنى وحاصل الرد ابطال للسند الاخص وقال ايضا

وكيفية تحقق المادة كونه
 متحققة بحسب لفظها

يمكن ان يكون هذا الاحتمال كاحتمال الجواز بان احتمال الاشتراك مستترك ووقع في بعض النسخ
 القاصرين وفي بعض آخر المعاصرين لما عرفت ان وفي ما عرفت سابقا وايضا شعر
 ان الاشتراك كانه لا يستلزم اشتراكا في اللفظ بل في الحقيقة واللفظ ايضا
 في ايضا يجوز ان يكون النزاع بينهما اللفظيا وهو كثير وايضا ان اللفظ مما انفصل عن النص
 في سابقا في نسبة احتمال كل في القولين الى كل من الفريقين خلافا لذكره لانه
 كانه قول الآية عند اللفظ على كون النزاع غير مضمون وايضا في التوفيق المذكور
 في المحل في قول ان النزاع ان كان يجب الاصطلاح فلا تحصيل في كل قولين
 اصطلاح ولا مشاحة فيه وان كان بحسب اللغة فلا وجه له فان اصحاب اللغة يفترون
 في نسبة وانه بما يعبر به عن الدلالة المطلقة والرشاد وفيه نظر لانه النزاع
 يجوز ان يكون في معناه الشرعي وبويدة النقض على الثاني والاول بالآية المذكورة
 مع ان اللفظ انما يحول على الشرعي وايضا انهم اختلفوا في المعنى اللغوي فقال بعضهم
 ان الهداية والدلالة والرشاد مترادفة في اللغة بمعنى التعريف على طريق يوصل الى الحق
 كما اشار اليه الشريف في حاشية مختصر الاصول وقال بعضهم الهداية والارشاد اخص
 في الدلالة وهي الدلالة الموحدة لا البقية كما اشار اليه الشريف ايضا وقيل ايضا بحسب
 من النقض مانع والمانع بكيفية الجوان فلم يتوقف ان يكون له فائل ويمكن ان يدفع
 بمثل ما سبق من الاشتراك كالمجاز خلافا للفظ والاصول كما تقرر في محله
 بل اللفظ في قبل وجه التوفيق قوله ذلك ان المجاز يدل على ان أحد الفريقين غير قابل
 بالاشتراك فلا يفيد دفع النقض لجواز ان يكون أحد الفريقين قابلا بالاشتراك
 فلا يفيد السلب الصلي بل السلب الجزئي وما بعد لفظا بل يفيد السلب الكلي واللفظ ان
 وجه التوفيق انه قوله فلا يفيد السلب الكلي لعدم القول بالاشتراك في اللفظ
 بل في الحقيقة كما في اللفظ في الاشتراك في عدم القول بالاشتراك في الفعل لعدم
 اشتراك في الفعل وايضا عدم القول بالاشتراك في اللفظ كما في اللفظ في
 المعنى المختار لجواز ان يكون في معنى غير مختار على طريق بل يقال او يكون

ينص عليه بوضوح احد المعاني متعددة كما في اسم الاشياء كنه فيه ما فيه قال الاستاذ
 الوالد الفاضل ان سلب كلتي فتكون بل النظر ليدل بطلان الثاني فيكون قوله فعدم
 الاشتراك منفرضا على التام الكلي فتفرغ على العدم عدم صحة التمسك ويحتمل
 ان يكون فلا بد ان سلبا جزئيا وقوله بل النظر دليل اخر على وجوب التمسك على بطلان
 التمسك وقوله فعدم الاشتراك متفرغ عليها فتفرغ على العدم بطلان التمسك
 وقال ايضا يشر بقوله بل النظر بان ارادة الاختصاص لم توجد في كلامهم
 فوان الاختصاص متفاد من التخصيص الذي يكون كنه يجوز ان توجد اما
 فلا اختصاصا ولا يرد وان يراد بالاختصاص في فلا تفعل يجوز ان يكون
 وجهه ما ذكرناه سابقا ويجوز ان يكون وجهه ان ينافي ما ذكرناه سابقا
 من ان الهداية عند العمل الحق مشتركة بين المعاني الثلاثة كما قيل لكن لا
 لا تمايزا بينهما لانه يجوز ان يكون المراد من الفريقين الجمهور كما يشعر به
 قوله سابقا هذا عند الجمهور وللمناقشة اه يعني ان الظاهر ان الواو
 لا يقطع على قوله واحتمال التجوز مشتركة وهذه انا يمد بقوله والاول
 منقوض فيكون قوله وللمناقشة انما يمد ببناء على ان المعطوف في حكم
 المعطوف عليه لكن ليس قوله وللمناقشة انما يمد بالان يكون الواو للحال
 او لا يستتبع في كنه خلاف الظاهر هنا كما لا يخفى وهذه القول ايجابا عن
 السؤال فقد تقررت يعلم ما ذكرناه ههنا وتقرر الجواب ان الواو ههنا
 لا حال اول لا يستتبع وليس للعطف لانه لو كان للعطف لكان ثابتا و
 ليس كذلك كما سبق فصرف عبادة عن ظاهر ههنا لكن لما كان عبارة موجبة
 كذلك لكذا كان الاول ترك الواو وادخال لكن بدلها لا بد من شواحيه
 السابق وما سأل عليه بعدم الاولوية على كلا التقديرين ففيه تعيين الطريق
 وليس هو من ذاب المناظرين فافهم واختار الاستاذ الوالد التقدير الاول ويحتمل
 ان يكون معطوفا على قوله والاول منقوض من قبيل عطف الجواب على السؤال

انما هو في الآية
 بطريق الحكم لا غير
 التعريف و حكم

وما بينهما اعترض لكنه خلاف الظاهر وانه تعلم اه قال الاستاذ الوالد
 الفاضل انه ابطال للتسليم المذكور في الحاشية للمنع المتعلق بقوله والاول منقوض
 باعتبار ارجاع هذا المنع الى مقدمة دليل الاول وهي ان التعريف الاول لا يشمل
 على الهداية انما لم يستعمل لوان منع حمل الآية على المعنى الذي هو التعريف الاول وليس
 كذلك بالتسليم المذكور في الحاشية وخلاصة ابطال التمسك بان هذا المنع المستند
 بهذا التمسك لو صح في هذا المحل الصحيح في نقض الثاني بالاول لكن التمسك الاول بطريق
 وبطلان ليس ان التمسك فالتسليم باطل ويحتمل ان يكون ابطالا بانه يرجع بلا مرجح
 ويحتمل ان يكون ابطالا لا لوظيفة لا منع المناقشة المذكورة من يانم مقابلة المنع ابطالا
 بالمنع فتبع المحنة للحياة في هذا وقالوا هذا التوجيه فاسد لانه حصول الالف
 لهم غير واقع لانه قوله لا بعد فمؤد بدل دالة قطعية على نفي الحصول فاذا كانت
 الدالة قطعية فلا معنى للجواب بانه ذلك بدل على عدم الوقوع لا على عدم الجواز لانه
 القطعية تنافي الجواز وايضا ذلك معلوم بتوافر الاثار ومن آيات الدلالة
 عليه قوله تع انما علموه انما صالحا مرسل من ربه وقوله تع وقالوا يا صالح انما هما
 قعدنا انما كنت من المرسلين الآية وقوله تع ولكن لا تخفوا الناصحين الآية فانه المراد
 بالتصريح الهداية لا غير ذلك كنه يجوز ان يقع هذه الاحوال منهم بعد الارتداد ونحو
 فتش ايضا بانه يجوز ان يكون المعنى اردنا هذا بينهم ورد بانه يانم تخلف المراد
 عن الارادة واجيب بانه جائز عند المعتزلة والتعريف الثاني لهم كنه فيه ما فيه
 شامل واعلم انه يمكن اه قال الاستاذ الفاضل في المناقشة ليست
 المذكورة في الحاشية بل في الشرح والمذكور فيه التمسك المناقشة الا انه يقال
 ان النسبة مجازية او يقال هذه المناقشة وان لم تكن مذكورة في الحاشية بعينها
 المذكورة في الشرح لكنها ذكرت بعنوانها المكانية المصدرة باداة التفسير انتهى و
 يمكن ان يقال ان الشرح لكونه مصدرا بقوله يجوز ان يطلق عليه الحاشية و

وبؤيده ان بقية الشارح بالحق وقال ايضا توجيه المناقشة معناه بان وجه
المناقشة ان سندها وهذا الوجه على ما ذكره ثلثة الاول بكلام ثقيفة ما ذكره
في ثقيفة والفظ ان الثاني والثالث غير ما ذكر في الحاشية وان احتمل لهما انتهى
لكن يجوز ان يكون المراد بتوجيه المناقشة على الامتناع المذكور بوجوه وذلك
لانه المراد بالمناقشة المذكورة في الحاشية انما هو الوجه الثالث من الوجوه المذكور
ههنا والتعبير المذكور بوجوب انفس الشيء الى نفسه والى غيره انتهى لا نقدر الخ
فيل فيه ان كتاب اخرج قوله تعالى انك لا تهدي اهل بيتك لا تهديهم على الدلالة
ولا يخفى ان ارباب كتاب مثله في الآية الاولى محتمل قريباهم او قريباهم الى الهدي فاص
فانجبوا العمى الى الهدي فاحتمال الاضمار مشترك واجيب بانه المقربان حاصل
المعنى لا التقدير والاضمار لو كان هذا التفريق بانه حاصل المعنى لكان التقدير قريبا
بيانه حاصل المعنى اذ لا فرق بينهما فيكون الحاصل مشتركاً وكان المراد بالامة امانة
الدعوة في الشقين او امة الاجابة فيهما او امة الاجابة في الاول وامة الدعوة في الثاني
او بالعكس من الفاظ العموم وانفي مسأط عليه فيكون معنى الآية رفعاً لا يجب الكلي
لكن لا يصح هذا الدفع على التقديرين لو اردت في الطريق الطريق مطلقاً لانه عليه السلام
بين الطريق مطلقاً للكلي كما يشعر به قوله وانه وصل صيته السلام الى الكلي اجمالاً وانما
يعني لو اردت منه الطريق المفضل او الارادة بلا وسطة لكن بنوع بحسب النبي وم جميع امة
الدعوة على الاحتمال الاول غير صحيح لان منهم الكافر ولا يجب النبي وم اعم من ان يكون
في نفس الامر وفي اللفظ ولا مر آخر كما عانت المسلمين واتخذ ان اللفظ من لغة انما كانت
عامة اذ كانت شرطية او استفهامية دون موضوعية على ما تقرر في محله الا ان يقال
الموصول كقولهم اللهم هذه الاربعة وقال الوالد قوله بعينه اي مفضل لانه تأكيد الطريق
والمراد الطريق المعين والمفضل اي اردنا فيهم الطريق على وجه التفضل سواء
كان ثلثة الرتبة بلا وسطة او بهما فمح حسن التقابل لقوله او لبعضهم فيبين

الشق الاول والثاني العموم وخصوص من وجه ومادة الاجتماع ببيان الطريق بلا وسطة مفضل
كالامة المحمديين المحمديين ويوجد الثاني بدون الاول في الحاشية الذي اخذ في النبي وم
بلا وسطة بمحمد ولم يفضل صحة حتى ياخذ مفضل وقوله وارادة عطف على قوله ارادة
الطريق اي ارادة وم الطريق بعينه وبفصيله سواء كانت من نفسه او ممن اخذ منه
وم وان سفل وشار الى هذا التوجيه الشارح بقوله بكلي اجيب ولم يردناه و
قوله وان وصل صيته الاسلام الى الكلي لا يخفى بامة الدعوة كما توهم بل يحتمل امة رتبة
الدعوة والاجابة الشئ والتأمل في ذاته قبل عليه بنا في هذا التوجيه ما لم يشر الى ان الآية
نزلت في حق ابي طالب واجيب بان الاعتبار للعموم اللفظ لا لخصوص السبب اذ كان
معنى الآية رفعاً لا يجب الكلي كما سبق فلا يرد انه لا بد ان يكون ذلك الفرد ايضا مراداً
مع انه وم بقدر ارادة الطريق تفضيلاً وثابيد قوله والله يدعوا دار السلام لان المفعول
محذوف للتبهم والتقدير يدعوا كل احد فيكون حسب الاسلام واصداً للكلي وهذا ثابتاً
وقوله يهدي في بيت الآية ثابيد لقوله بل لبعضهم في قوله وذاك لان التبادر لكن
انما يتم الثابيد لو كانت الهداية في هذه الآية بمعنى ارادة الطريق وقد رده المصنف في شرح
العقائد بانه ببيان الطريق بعلم الكلي وان كان مثله هذا الايراد وارد عليه قبل بعد الثابيد
مبني على انه يكون تقديم السند اليه على الخبر الفعلي مفضل للحرف قال الاسناد الوالد وجه
الثابيد اه لما استفيد من الآية ان الهداية تع وارانن الطريق مشروطة بارادة فانه تع
في صحة ان يكون معنى الآية انك لا تهديهم على الدلالة لجميع الامة بدون ارادتنا بل نقدر
عليها بارادتنا ولا يخفى ان هذا التوجيه قاصر مع انه اتحاد الذي غير ظاهر فخذنا
اثنائه وقال ايضا ويكون هذا المعنى لطيفاً دقيقاً حق التأمل وموتد بهذه الآية
قال الشئ فتأمل اشارة الاربعة كانه مدخل لثابيد في مناسبة ان يقال فتأمل
فيما لم انه يقدم على الثابيد انتهى وفيه انه اذا كان مؤتباً بالآية كان مؤتباً بالنقل
ومؤتباً ايضا بالتبادر الذي هو العقل فيكون ادق فيناسب ان يشار اليه بتمام
وقال بعض الفاضل في ادب الشارح انه اذا قال فتأمل اشارة الدقة واذا قال

فليتأمل اشارة عدم العجز وثانيها انه يمكن ان يكون هذا الوجه مبنيا على مذهب
 الحارثية بناء على انه قدرة العبد لها مدخل في الافعال الاختيارية لهم على انها شرط
 عاود لا على انها مؤثرة فيها على ما حققه بعض الافاضل وقيل انها مؤثرة على ما قيل انه
 راجع الى مذهب الاسناد الى الحق واما مبنى على مذهب الاسناد من ان الفعل الاختياري
 للعبد حاصل بجميع قدرتهين مؤثرتين وتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه فلا
 على هذين المذهبين لان قدرة الله مع قوته تامة ناسب اسناد الفعل اليها وانه قدرة
 العبد وان كان قدرة العبد مؤثرة فاعلم هذا مع كلام الله لا يمكن ان لا يقد على
 على الاستقلال حقيقة وان قدرت على الاستقلال فلا هو سواء كان مؤثرا او لا وما
 ان يكون مبنيا على مذهب المعتزلة لانه وان كان قدرة العبد مستقلة في التأثير لكن تلك
 القدرة واقعة بقدر الله فقدرته التي هي المؤثرة حقيقة هذا فيفتح اسناد الفعل
 اليها حقيقة لكن لا يلزم قوله ووجه قوله فتأمل ظاهر على هذين الوجهين وثالثها
 انه يجوز ان مبنى على مذهب الحسن الاسرى وابتاعه فان قدرة العباد عندهم غير
 مؤثرة ولا مدخل لها في الفعل فهو خبر محض لا ينسب له حقيقة ويحتمل ان يكون
 هذا مبنيا على مذهب الحارثية بناء على ان المعنى غير قادر قدرة مؤثرة قيل الفرق
 بين هذا وبين الثاني ان الله مع شيت الصدور لا يفرق له مع على الوجه الثاني واما
 نفى عنه الصدور الحقيقي بخلاف الوجه الثالث فانه نفى عنه الصدور مطلقا واما شيت
 الكسب وان الكسب بين الصدور فلا هو وافرقت بينه بانه في الوجه الثاني قد نزل
 الصدور منزلة عدم وفي الثالث اثبت الصدور حقيقة وصورة ونفى الصدور
 بمعنى اليجاد فاذا قلنا ضرب زبا مثلا فزبا منقصف بالقرن حقيقة وصورة لا باليجاد
 ولا يخفى انه كل ذلك يستغنى عنه بما ذكرنا فافهم وايضا ما يكون بمعنى اليجاد
 هو الاصدار الصدور لكن لا يلزم كل واحد منهما قوله بل انما يمكن لمن يريد ان يردناه
 لانه يلزم اثبات الاستقلال في الاول واثبات القدرة للبعض الذي اراد الله ارادته
 اياهم الان يقال لهذا من الوجهان بالنسبة الى سلب التمكن مطلقا سلبا كلياً

لا رفا

لا رفا لا يجازي كمال في الاول لكن لا يلزم قوله في الوجه الثاني انه ارادة الطريق كمال
 الامة لانه يشعر رفا لا يجازي كمال في الاول لكن لا يلزم قوله في الوجه الثاني انه ارادة الطريق كمال
 الوجهان في الاخير ان المناقشة مطلقا المذكورة في الحكمة لما مر قال الاستاذنا
 الوالد في قوله ووجه قوله انه لانه لما صدر عن الشارح منع الامتناع ولا حجة لثبات
 هذا المنع بالوجه الثاني والثالث وهما مبنيان على مذهب العقل السنة لانه الاول
 مبني على مذهب المستظهر في الاسناد الى الحق والثاني مبني على مذهب الاشاعرة والوجه
 باطلان عند زعم صاحب التعريف الذي هو من المعتزلة امر الله بالتأمل لشارة كسبه
 المنع والكلام عليه بناء على ما قرره المحشي وادفعه بقوله وان كان باطلا عند أهل
 الحق وقوله فلا هو اي ليس بدقيق او جلي فيكون على هذا مقابلا للحق لان الوجه الاول
 خفي بالنسبة اليهما لانه اشبه بين الوجه الاول فقط وقيل ايضا انظر في الآية في ارادة
 متعلفا وفي الوجه الثاني تفيد بالصدور حقيقة وفي الثالث تفيد بالصدور على طريق
 اليجاد واجيب بان مانع بكيفية الجواز وبهذا يدفع ما يقال حاصل الوجوه الثلاثة
 نفى ارادة الطريق والمناسب سبب نزول الآية كونها بمعنى الاتصال لانه انبنى ومجرها
 في سلبية الى طالب فلم يهتد وتالم انبنى وم فانزل سلبية له مثله قوله نعم وما عليك
 الا بالبلغ وايضا سبب النزول الطريق الآخري فيجوز رده فلنا مل فيها وايضا يجوز
 ان يكون وجه قوله فتأمل ما ذكرناه سابقا في الابحاث الواردة والاجوبة والاحتمالات
 الموجهة في حق الاول والثاني والثالث فقال فيه تأمل اللفظ انه الضمير راجع الى
 التأمل لكن فلا هو المنع والمراد اثبات المقدمة المم الا انه يقال المنع انه في مناسبة
 قوله فتأمل ترتيب امور معلومة وقوله لانه بيان وتفصيل للتأمل او بدل منه
 ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى المناقشة بناء على المنع والمقابلة وجه التأمل
 الوارد من الله قال الاسناد الوالد حاصل كلام من لم يتأمل اثبات مناسبة قوله
 فتأمل بوسيلة اثبات المقدمة المم ومثال هذا الدليل انه الهداية المسبوبة ليست

بشأنه لكل الهمدية بمعنى الدلالة على ما يوصل شامله لكل فالهمدية المسبوبة
 ليست الهمدية بمعنى الدلالة على ما يوصل من الشكل الثاني ومثلثه من مقدمة به
 امتناع الحمل واستند عليه في الحاشية ثم لاحظنا اثبات المقدمة بهذا الدليل فقال فنأمل
 تبينها على البراءة التي هي اثبات تلك المقدمة ولكن قد سبق من الشبهة الحاشية واعلم
 أنه كلما قال فنأمل اشتغلتنا اللاحقة في الكلام المذكور وكما قال فنأمل اشتغلتنا
 لما في الكلام ايراد انتهى وما نقل عن الشبهة في الحاشية غير معتد والمعتد ما نقلنا
 من بعض الافاضل لك لا منافاة بينهما فانه يجوز ان يكون قوله فنامل وقوله فنأمل
 اشارة الى الابرار وقوله وان صح ان النبي دم في نفس الامر اوضح مرجوحا قوله فنامل
 فترتاه في بعض النسخ وقيل لا نالاهم وفي بعض النسخ مع انالاهم ولكل وجه اما
 على الاول فنأمل قوله فجميع امته التي ثبتت كحبتك انالاهم كما قال كيف وقد ثبت محبتة
 النبي دم واما على الثاني فنأمل على الابرار بالذات او على الطريق على الفصل
 والمعتد والثاني انشبه كما لا يخفى قال الاستاذ المحقق يعني لما كان كلامه الوجوه الثلاثة يمتنع
 ان يكون وجه التامل فظهر ان دفاع هذه الوجوه ووجه الظهور كونه السند المنع بكلام مقدمته
 الدليل مستفاد من الوجوه السابقة كما فصله الحاشي وقال ايضاً فيه بحث لان بعض
 الوجوه اثبات المقدمة المنوعة بحسب الظن فيكون المظنون فيكون فيه الدليل الظن فلا يتصور
 المنع بناء على ما في نفس الامر اللهم الا ان يرجع المنع الى منع الظن انتهى وقوله كما اعترف
 اه وقد عرفت اندفاعه والمراد منه وقوله وكلمة من لم يقنع يقتضيه اه والقيد
 ان يكون لا حيز لا لبيان الواقع فالعموم في المقيد لا في المطلق وايضاً العموم لمن
 الشرطية لا الموصولة والموصوفة وقيل المراد من الامة في كلامه ببعض الامة ومن الامة
 في كلامه شامله لكل الامة الدعوة ومن الامة في كلامه احب كل الامة امة الاجابة واما
 حديث الاعادة معرفة نفيد العينة تعدل عنه كثيراً فوجه تخفيضه كما وقع التخفيض
 في قوله تع هدى للفقير على تقدير ان يكون الهمدية بمعنى الدلالة على ما يوصل محتمل ان يكون

واحد من الزيادة والتنبيه على مستقلة التخصيص او المجموع على مستقلة باحد الوجوه
 اي الثلاثة بل الاربعة اذا وردت على الوجهين وحاصل الوجه الاول انك غير قادر على
 اراءة الطريق المفصل لكل من اجبته او على الابرار بالذات له وحاصل الثاني انك
 غير قادر على اصدار الابرار حقيقة بل ظاهره وحاصل الثالث انك غير قادر بل
 كما سبقها وقوله عليك بالنأمل فيل وجه التامل ان يقال عدم قدوم على اراءة
 الطريق لمن احب انما يرجع على التوجيه الثاني والثالث ان لا شك ان جميع افعال
 العباد بقدره الله حقيقة وان صدر عن قاصد بخلاف التوجيه الاول فانه اراءة
 الطريق بعينه وبدل واسطة صدرت عنه وم بالنسبة الى بعض الاحياء واجاب
 عنه الاستاذ الاول بان ذلك الصدور من النبي دم بارادة اتمتع والصدور
 المطلوب في الآية بدون الابرار فبذلك ان النبي دم غير قادر بدون الابرار في الوجه
 الاول فلا بد على اراءة الطريق باحد الوجوه وفيل وجه التامل ايضاً ان النسبة
 المذكور على مذهب الاشاعرة لا على مذهب اهل الحق وفيه بحث ان الوجه الاول
 يقتضي على مذهب اهل الحق ولذا قال المحقق سابقاً وهذا معنى لطيفه محموله
 الى واعلم ان الاهتداء لا يكون المتعدي ومما ان نازع فيه بعضهم والهمدي يكون لا
 ومنعياً ولذا قال بمعنى الهمدية تعيناً لكونه متعدياً ودفعاً لوهم ان ما ذكره في نسخة
 في الحاشية الكشاف الهمدي لا الهمدية فلا يمتنع النقل قال الاستاذ الوالد عن
 الحاشي من الحصول بين ما ارادته الشبهة نقل قول المصنف حاشية الكشاف في دفع
 منقضية التعريفين بالآيتين لا مشترك لفظ الهمدية اللازم لا مشترك لفظ
 الهمدي المستفاد من استعماله متعدياً وبدل واسطة او بها كالتعدي في عبارة
 الشبهة بالنسبة الى المفعول مطلقاً وعبارة الحاشي بالنسبة الى المفعول الثاني
 وان امكن حمل الطلاق على المقيد انتهى لكن يجز على الحاشي ان بناء على ما سبق من ان
 عدم الاشتراك متفق عليه كما اشترنا اليه سابقاً وقوله لفظاً كقوله شاعراً هذا
 الطراط المستقيم وقوله تقدير كقوله شاعراً انك لا تهدي من اجبت اي الحق

ومع المتعدد بنفسه اه نقل عنه في الحاشية انه يتقضى بقوله تع وهدىناه النجدين الا
 ان يرتكب التجوز وقيل يمكن دفعه بانه من باب حذف والايصال واورده على قوله الآية
 الموصلة فانه غير ما نقل في حاشية الكشاف فان ما نقل عنها ان المتعدي بنفسه بمعنى
 الايصال الا ان يزد بالايصال الدلالة الموصلة بانه يرد من الايصال الموصلة بتقدير
 الدلالة الموصولة وايضا يجوز ان يكون تعديا بالمرزوم فانه لا يستلزم
 في بعض النسخ بالفاء وفي بعضها بالواو ونقل عنه في الحاشية ان الهداية بمعنى الدلالة
 الموصلة لا يجوز الا مع الله تع على ما قال المصنف في حاشية الكشاف قال الاستاذ الوالد
 الفقه انه استدلال بطريق الاينة على كون معنى المتعدي بنفسه هكذا وان كان هذا
 متفرقا على هذا كما اشار اليه بالفاء ويحتمل ان لا يكون استدلالا على كون قوله فلهذا
 يجوز بين التعدي فيما بعد بقوله بقي الكلام اه وكذا قوله فبند ومن هذا علم ان النسخة
 الاولى اولى انك استعدي للمتعدى لا صراط مستقيم ان التهدي امتك لا صراط
 مستقيم وقوله يهدي للنبي هي اقوى اي يهدي الامم التي هي اقوى فالمفعول الاول
 محذوف فيها فلا يرد ان الهداية فيها ليست فما يتعدي بحرف الجر لا المفعول الثاني لكن
 هذا يخالف لما ذكره المصنف في شرح العقائد من انه بسند الهداية لا النبي صم والقرآن
 مجاز بطريق السبب الا ان يقال هذا مبني على مذاق المشايخ لا ما هو المختار عنده
 والذكر في حاشية الكشاف وهو المختار عنده تأمل واورده وايضا ان الهداية في قوله
 تع انك لا تهدي من اجبت لا يجوز ان يكون بمعنى الدلالة الموصلة لان الهداية -
 المشبهة بعد تعدي قوله تع وكبر الله يهدي من يشاء لا صراط مستقيم بمعنى الدلالة
 ما يوصل بقرينة تعديتها بالواو ويجوز ان يكون التقى والاشبهت على معنى واحد ولهذا حمل
 بعضهم قوله الشه وقال المصنفه ثابتا للناقضة المذكورة وايضا يخالف الحاشية
 المنقولة عنه لانه حمل في الحاشية على الآراء لكن يمكن دفع المخالفة المذكورة في الحاشية
 سند بطريق الجواز وهذا محاكاة بين الفريقين بالاشتراك او دفع النقضية والجواز
 لا يخالفه ويدفع الاول بانه من قبيل استنباه الآية بالاية او من قبيل خلط الآية

وعلى الوجهين استنباه
 دعوى من التفرع
 فلهذا تعذر حاشية
 التفرع صح

بالاية اذا ذكره بعد قوله تع انك لا تهدي من اجبت قوله تع ولكن الله يهدي من يشاء
 هو اعلم بالهدى في سورتي القصص والاسراء وما قوله تع يهدي من يشاء لا صراط مستقيم
 فليست هذه الآية من قوله تع فلهذا قال الله المشرق والعرب يهدي من يشاء لا صراط
 مستقيم قال البيضاوي اصل الهداية ان تعدي بالواو بالتمتع بغير معاملة واختار
 موسى قوله فلا تقض بهما حتى ان يكون المراد الدفع للنقض عما نقل عن
 حاشية الكشاف وتقرر النقض ان ابي المتعدي بالنفس في قوله تع اما يجوز في هذا
 بمعنى اداة التعريف والتعدي بالحرف في قوله تع انك لا تهدي من اجبت بمعنى الايصال و
 تقرير الدفع ظاهر تقريره لان امر الاثنين بالعكس ويحصل ان يكون المراد دفع النقض
 من التعديين المذكورين في الشه وتقرر النقض ظاهر من الشه وتقرر الدفع ان الهداية
 في الآية الاولى بمعنى اداة كقولها وتعيده بالحرف في قوله تع تعريف الاول فلا يتنقض بهما
 التعريف الثاني وانها في الآية الثانية بمعنى الايصال كقولها بتعدي بالنفس في قوله
 التعريف الثاني فلا يتنقض بهما التعريف الاول ومنه قال بقي النقض اه الظاهر ان
 المراد من النقض نقض التعريف المنقول عن حاشية الكشاف للمتعدى بنفسه وبالحرف
 تقرير النقض ان تعريف المتعدي بنفسه غير مانع لا غيرا ليعرف لانه يدخل فيه الهداية في
 قوله تع انك لا تهدي من اجبت وفي قوله تع يهدي من يشاء الآية مع ان الهداية فيها
 متعدي بحرف الجر اما في قوله تع ويهدي من يشاء فظهور ان قوله تع انك لا تهدي
 من اجبت في النسخة بين من اجبت لا الحرف والحرف اول صراط مستقيم فيكون
 تعريف الهداية المتعدي بنفسه غير مانع ويخرج من تعريف المتعدي بالحرف فلا يكون
 جامعا اما الدخول والخروج فلان الهداية فيها بمعنى الايصال فيكون بهذا النقض
 راجعين لا نقض التعريفين المذكورين في الشرح وايضا ان بين كلام المصنف في شرح العقائد
 وبين كلامه في حاشية الكشاف تناقضا حيث قال في شرح العقائد وتعيده الهداية بالنفس
 إشارة لان الهداية ليست بمعنى طريق الحق وقد عرفت جواب قال استناد
 الوالد ان بقي نقض التعريفين في الشرح بنقض تعريف المتعدي بنفسه او بواسطه الحرف

المسناد بن من حصول قول الحق فيهما في الاول وجمعا في الثاني او ينتقل الدليل القائم على عدم
 انقضاء التعريفين في الشرح على ما بيناه سابقا وهو محجة النبي عليه السلام ثابت
 لكل الامة ولو سلم فوج التحقيق الى ما بينه وان كان في حق قوله مع انك لا تهدي منه احببت
 خاصة لكن يعلم منه الجواب في حق قوله مع بهدي منه يشاء لان المشية ثابتة في كل
 كلمة الذين دل عليهم الطريق لان الدلالة على الطريق لا يكون بدون المشية ولو سلم
 ان المشية خاصة ببعض الامة فوج التحقيق زيادة انقضاء بشائهم المشار اليه بقوله
 والله يدعون الى اساتلام وبهدي يندفع ما يقال ان البيضة انما سبق في قوله مع انك لا
 تهدي منه احببت ولا حاجة الى ان يقال بان اضع الملق من راء الله مع الطريق
 الارادة لتفصيل الارادة بواسطة ارادة النبي وم بهدي المعنى سبق الاشارة ويمكن
 ان يدفع هذا الاعتراض بان النقص مبني على الغنى من مادة النقص وظاهر الآية يقتضي
 التخصيص كما قد يكون في المقابلة مع ان الهداية في هذه الجواب مخصوص بقوله
 ثم انك لا تهدي منه احببت فلا يكون هذا الجواب حكما لمادة الاشكال الا ان يقال
 ان المعنى ان النقص بقوله تعالى انك لا تهدي من احبب بجوابين وانقص بقوله تعالى
 يهدي من يشاء يجاب بجواب واحد وبهذا يندفع ما قيل ان هذا الكلام في غاية
 التقط ان مبناه كونه الفاعل المذكور معترضا بكلام القولين وليس كذلك بل المعنى
 الاعتراض بالثاني فقط حيث قال ناستعمال الثاني بالجمع مع انه تحقق انها ليست بمعنى
 الامة بل بمعنى الاجزاء الخ وقيل بمعنى النقص بقوله مع فابغى اهدك صراطا سويا و
 بقوله مع يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد لا غير ذلك ووجه حمل على الخ في الاصل
 يجري في موارد التعدية بنفس ويمكن ادعى بان الاصل في التعدية بنفس ان يكون
 بمعنى الدلالة التوصلية الا انه قد يعدل عنه قلنا وكذا الكلام في التعدية بحرف الجر
 او يقال المعنى بانه المعنى السامع فيه كثير المنقدي بنفس والتعددي بحرف الجر فاقوم
 نعم ينتقض انه قال اسناد الالهة هذا الكلام يعلق بالدليل المذكور في الحصول
 في الحقيقة نقضا او منعا ان كان مبطلا لقوله مع ان الهداية الى الجواب بالتمهم

اشارة

اشارة لا حقيقة ضعفه ووجهه انه يلزم تخصيص الدعوى او يلزم المناقشة في الدليل
 بناء على تعدين التحريرين ان كان التحرير اسندا لا وينوجه الابطال على السناد ان كان
 التحرير اسنادا لا انتهى ووجه الانقضاء ان الاسناد اعم من ان يكون ايجابا او سلبا
 وكذا ينتقض بقوله مع اهدك صراطا سويا وبقوله تعالى يا قوم اتبعوني اهدكم
 سبيل الرشاد اللهم الا ان يحمل وجه الضعف ظاهر مما قرئناه الاسناد وفان
 بعض الافاضل اشار الى ضعف الجواب بالتمهم المسناد من التعددي بنفس انما
 يتأتى في الله مع وذلك صريح في ان الحصر انما هو بالنظر في الاثبات وايضا هو المنهية
 من الاسناد وقيل ان الضعف بالنسبة الى الثاني ورد ايضا بان الثاني ليس بضعيف
 كبقية التعديع الثاني لا يوجد فيه شيء في شعائر الحصر بل هو ظاهر سوط مشعر بجواز
 اسناده في الله مع ووجه بعضهم بان الحصر مستفاد من المقابلة والمقابلة ومنه الغاء
 التفريقية فانه يدل على لزوم ومنه السكون وفيه انه او معنى من حيث العكس لانه
 انما تركت للظهور فهو ظاهر ما خفي واخفاء ما ظهر ويكن ان يقال ان الضعف بالنسبة
 لا قوله او يحمل الكلام فانه ضعيف جدا انه يلزم ان يكون ما نقل عن حاشية انك لا
 اصل غير شامل لا بلغ الكلام فلا ينبغي ان يؤخذ اصلا وايضا التقييد خلاف التعمل
 على ان في الحصر على الاستعمال الاغلب بالنسبة لما اسناد التعددي بحرف الجر بحيث
 ظاهر الا ان يكون الحصر اعم منها وهو ايضا بقيد ثامن في الكلام بحيث ان يكون المراد
 من الوجه لا جبر بين التعدية بانفس والتعدية بالحرف على ما قيل ويحتمل ان يكون الوجه
 الاول فيها الذي يتصور بقوله اللهم الا ان يحمل وجه الثاني بقوله او يحكم على ما قيل ايضا
 اما ان يكون المراد بجميع قوله معي الكلام وقوله وفيه نظر الاعتراض على التعديتين يقع
 معي الكلام في التعديع بانه صحيح او غير صحيح فغير صحيح وفيه نظر او المراد في حيث ثم
 بين البحث بقوله وفيه نظر وجه البحث والنظر ان كون الهداية التعدية بنفسها بمعنى
 الدلالة التوصلية لا يستلزم الاسناد في الله مع خاتمة وكذا ان كون الهداية التعدية
 بالتجربة لك المعنى لا يستلزم صحة الاستسناد لانه ان يدل لا يستلزم صحة

وليست كذلك فان القول
 عن التحقيق في قوله
 الحصر هو ان الاجزاء

سواء كان بالفعل أو بالقوة وسواء كان الوصل قبل الدلالة أو لا والاصل من الاتصال
 في التعريف النسخ لصاحب الكشاف بالفعل سواء كان الوصل أو لغير الوصل وقوله بغير الوصل
 وقوله بمعنى الازدياد والنبات للوصل بين مادة تحقيقه وإن أبا قوله وبمعنى وبما يلائمه
 بقوله مطلقا لا أول فيكون مثاله مثال التعريف الأول المنقول في المصنف فلا ترفع بينهما من
 حيث المعنى وإن كان بحسب الظاهر لا ينبغي أن تكلف وتعتسف ويمكن أن يجاب بأن المنقول
 في البعض المعنى الشرعي والمنقول عن الكشاف في المعنى اللغوي وبالعكس أو الأول اللغوي
 والنسخ العرفي أو بالعكس لا يذهب عليك هذه الآية عن عدم الخفاء لأن الذهاب عن
 الحاضر يستلزم الخفاء أو المعنى لا يذهب على مفتركه بقاءه على اللفظة بل يتفكك
 هذا قيل أن تحقيق المقام ودفع لما يتوهم من أن الاتصال لا يطالب بالذات بل بالوصول
 بالنسبة إلى الازدياد والنبات فخرجت النهاية في الآية المذكورة ونظائرهما في تعريف
 الهداية وقوله وعلى جميع النفاذ يرى على تقدير التعدية بالنفس وبالحر فخرجت وبمعنى
 الدلالة الموصلة والدلالة على ما يوصل أو على تقدير المنقول عن البعض وغير صاحب
 الكشاف وعلى المصنف من كلام بعض المحققين في الاشتراك بين المعاني الثلاثة كما
 سبق وقوله وما نحن فيه في قول المصنف سواء الطريق مما لا يكون مقصودا بالذات
 لأن سواء الطريق كالطريق السقيم غير مقصود بالذات بل المقصود بالذات الفناء والفلاح
 بل رضاه الله تعالى لكن إنما لا يكون مقصودا بالذات إذا ريد ملة الإسلام كما في الشرح أو
 بديهة العقل على ما قيل أو انقضاء الصبح على ما قيل والمنطق على ما قيل أيضا وأما إذا
 أريد به ما في نفس الأمر عما كان هو المختار عند الشرفاء قال إن يقال هذا التوجيه على
 مذاق المحقق لا على مذاق الشافعي وما هو المختار عند الشافعية مردود عند المحققين
 وأنه لا بد من اعتبار التجريد قبل فهمه على حق العبارة لا بد من اعتبار التجريد أو التأكيد
 لاستيفاد الاحتمالات واجيب عنه بأنه اختار التجريد على التأكيد لفصله عليه بكونه
 تاسيسا ورد بأن مفضولية التأكيد لا يخرج عن غير الاعتبارات انتهى ويمكن
 أن يقال إن التجريد مجاز والمجاز مرجوح والتأكيد أيضا مرجوح فلا رجحان لأحد
 لأحدهما

لا أحدهما على الآخر فالنقض لازم أن يقال المجاز وإن كان مرجوحا لكنه يبلغ من الحقيقة
 دو في التأكيد بالفظ لا بالشائعي وفيه أنه مرد عليه مثلا سبق فليست براه قبل
 إنما امر بالبند بر من وجوه الأول أنه قوله لا بد من اعتبار التجريد ليس على إطلاقه بل إنما
 هو كذا لك إذا كان المصنف كونه في مسوره ولا استعمال ولم تكن بمعنى الازدياد والنبات
 ولا فلا تجريد الشئ أن قوله وما نحن فيه من هذا القبيل ليس على ما ينبغي مطلقا بل إنما
 هو كذا لك إذا لم تكن ما نحن فيه بمعنى نفس الأمر كما حققه المحقق في معنى القبيلين
 الثالث أن العقل من صاحب الكشاف غير صحيح إذ هو من معنى المعنى لا على ما هو مشهور
 مع أن الهداية مطلقا عند جميع الدلالة الموصلة لغير الوصل والازدياد والنبات الموصلة
 والرابع أن ما نقله المصنف غير صحيح وأما يكون النزاع لفظيا وفيه نظر أما في الوجه الأول
 فلا بد من أنه لم يعتبر التجريد في الازدياد والنبات بدل عليه قوله على المعنيين وأما في الثاني
 فلما عرفت منه أنه مبني على مذاق المحقق واختار الشافعية مردود عند الشافعية وأما في الثالث
 فلا بد من أن يخالف صاحب الكشاف في اعتبار المعنى وإن يرجع عن الاعتزال لكن
 لكن الوجه على مذاق المحقق وسبق ما يتعلق به وأما في الرابع فلا بد من أنه لا يلزم أن يكون النزاع
 لفظيا إذ المقصود من نقل الشافعية قول المصنف الذي هو قول البعض من حاشية الكشاف
 المحكي بين الفريقين وقول ثالث بينهما لأن أحد الفريقين قال ليس الهداية إلا
 الدلالة على ما يوصل وقال الآخر ليس الهداية إلا الدلالة الموصلة وهذا المنقول أن
 المتعدي بالنفس على الدلالة الموصلة والمتعدي بالحرف على الدلالة على ما يوصل بل بالنظر
 في الدلالة الموصلة إذا نظرت في الأول الحق بالذات وفيه نظر لا ينبغي إشارة
 لأن المصنف سواء لا يقال لا إشارة في كلام الشافعية لأن اسم مصدر لا مصدر
 بل لأن السواء بمعنى المستوي لا تافقون أن سواء ليس موضوعا للمتنوع بل موضوعا
 للاسواء على ما بين في اللغة على ما صرح به صاحب الكشاف في التفسير بهذا الإشارة
 لأن السواء بمعنى الاستواء لكن الإشارة لأن السواء مصدر لجواز أن يكون بمعنى مصدر
 لا مصدر حيث قال سواء لم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر ويمكن أن

وفكر على ما صرح به في غير محله
 لأن ما صرح به صاحب الكشاف
 اسم مصدر لا مصدر

ان يقال ان المتناقض مقدري اسم مصدر او بعم المصدر وقوله وانما في معطوف
على اسم ان يكون داخل تحت الاشارة ثم انه اضافة الصفة للموصوف غير جائز
عند البصريين وجائز عند الكوفيين كما في جرد قطيعة واخلاق ثياب ويؤثر البصريون
وماله انه اضافة جرد واخلاق ليست من حيث انهما صفة بل بمنزلة اسم جنس
بهم اضافة البرهان لخصصا وبهذا المعنى طرح الشارح الحنفية واثار البه الامام الاذن
في التفسير الكبير لكن فيه ثاويلان الاول ان سواء بمعنى المستوي والثاني تقدير اضافة الصفة
للموصوف ويمكن ان يقال ان سواء بمعنى المصدر لا يجوز وتقدر اضافة ونهاية ان سواء
الطريق يكون مطلوبا ويجوز كونه مطلوبا كما للطريق المستقيم والفرط المستوي
وتفسير الش بيان حاصل المعنى ويجوز ان يكون سواء بمعنى المستوي ولا يعتبر
اضافة الصفة للموصوف بل المراد ههنا المستوى من الطريق ومن انتم اثناء الطريق
والتفسير ايضا بيان حاصل المعنى ولما كان كون سواء بمعنى المستوي وضافة الصفة
للموصوف خفيا بينه بقوله كما في حصول صورة الشيء وبيانه انهم عرفوا حصول صورة
الشيء في العقل والعلم عندهم اما كيف على المختار وانفعال او اضافة او صفة ذات اضافة
لا فعل اذ لا تأثر في العلم بالغاثة في الحكم كما هو مذهب المتأخرين في الحكم والحكم ليس
من العلم على العقل بل فعل كما لا يخفى على العالم بالغة فيقول الاستاذ اما كيف وانفعال
او فعل ذكر ما وجب تركه وترك ما وجب ذكره وهذا التعريف لا ينطبق على واحد منهما ولا
فتروه بالصورة الحاصلة لينطبق على العقل المختار وايضا حصول صفة الصورة و
العلم صفة العالم ولا يتحقق التعريف الا ان يقال حصول صورة الشيء في عقل الانسان
وصف للانسان العالم لكن هذا الوصف على المسامحة على المختار كما سيجي مثله ويمكن
ان يقال معنى حصول الصورة في العقل ان ساء الصورة في العقل فتكون التعريف للعلم
على الانفعال كمنه تعطف ويندفع الاعتراض الثاني بتفسيره بالصورة الحاصلة ايضا
وربما يفسره اه واختار السيد السبب هذا التفسير في مثل هذه العبارة واختار
البيضاوي في تفسير قوله تعالى وهذا بالاسماء الصراف وغيره من المحققين في هذه الآية
وهذا احسن من وجوه الاول انه مختار كثير من الفحول والثاني ان سواء بمعنى الوسط

متعارف في كنية التفة خصوصا في الصحاح والثالث انه خال عن التاويل والراجح ما بينه بقوله
ووسط الطريق الخ قال الاستاذ الوالد وافق منه اعترض على ان يخصص التفسير الاول
بالذكر تحكيم وقوله ولا يخفى اه جواب عنه بان الاول او من الثاني من حيث المعنى وهو
المقصود والعمدة فلا يلزم الترجيح بل مرجح وقوله انما من ثمة والاولوية او وجه
مستقل لهما والاول وجه انتهى لكن الاعتراض ليس الا بالترجيح بل مرجح بل ترجيح الترجيح
على الرجح كما لا يخفى على الناظر في كلام المفسر وهو مخيان ووجه الابلغة ان تعدية سواء الطريق
محمود عليها في المعنى والمحمود عليه من مقامات المبالغة وزيارة المبالغة انما تكون في تعدية
الطريق التقييم لا في تعدية وسط الطريق مطلقا اي سواء كان مستقيما او لا لكن اذا جعل
اللام في الطريق للعهد الخارج اشارة الى الكمال الذي هو التقييم وجعل الوصل بمعنى الوسط
لما كان ابلغ وانسب ولعل مراد المفسر هذا فالتفسير الاول او نقل عنه في كنية
ان الثاني اول من حيث اللفظ الختاره عن المجوز والتعاضد المذكورين والتوجيه الذي و
وجه الثاني التوجيه الاول بوجوب الاولوية لفظا ومعنى وايضا حمل الوسط الذي هو معنى سواء
البيضاوي على العدل لان العدل بين الافراط والتفريط فهو وسط فلا يتوجه ما يتوهم من
منع عموم وسط الطريق فيه ان المقصود الحقيقي هو الحق الحقيقي هو الحق بالذات اي الذي
لا يكون وسيله لشيء اي لا يقصد التوسل به لا مقصود آخر كقضاء الله في قال الاستاذ الوالد
هذا اعتراض عن الشيء الضمنية وهي ان كل نفس من طريق مسنود الى اولي اولان هذه
الدموى مقصورة للمقرب بطريق الظاهر كما اشار به بقوله والمراد اه ثم ادعى الممانعة انها اول من
الزدة مله الاسلام بقوله لكن الاول اه ونقرا اعتراض الحنفية بان الحق الحقيقي من جملة نفس الامر
وذلك الحق ليس بطريق بالشكل الثالث ينتج بعض تفسير الامر ليس بطريق فلهذا التام منه عدم
كونه طريقا في يلزم عدم مناسبة هذه طريقا فلا يكون الاول او لم اعترض الحنفية عليه بل التام
الفساد بقوله وايضا الحكم واجاب عنه بان المراد بالطريق الثابت في نفس الامر هو ما لا في
نفس الامر مطلقا في يلزم كون الحق الحقيقي طريقا والحكم بوقوع الهداية لئلا في نفس الامر وجه
الاستغراق لا اختصاص نفس الامر بالطريق ولعدم الطريق فيما ليس بمقدور ويمكن ان يقال

الزيادة الامر الشبهة في نفس الامر بالطريق ولعدم الطريق ومعنى الحق بتقدير المتناقض اي
 طريق الحق اي طريق الامر الشبهة في نفس الامر وهو انتم في الاسلام مطلقا فيكون موافقا
 لما فتره ابيحناء في قوله تعالى هذا الصراط المستقيم حيث قال والمراد به طريق الحق و
 قبل مدة الاسلام وهذا توجيها وقال بعض الافاضل مراد المحقق الفاضل بنفس
 الامر ما يصلح لان يكون طريقا انتم من ملته الاسلام وغيرها من الدلائل العقلية لاجمع
 نفس الامر على ان سبيل الحق هو وقوع الهداية غير مدورة وان الاستغراق المتكامل لتمام
 الحمد بحسب المكان والوقوع لا مطلقا انتهى وقال ابنه نفس الامر العقل الفعال وما تحته نقلا
 عن حاشية التوحيد انتهى وقيل هي ما في التوح المجفوفة واختلفوا في معرفة كنهه واجب تعالى فذهب
 الحكماء والعرفاء وامام محمد الحارثي لا امتناع المعرفة بالكنه وجمهور المتكلمين في الجواز
 ثم اختلفوا فيه فذهب المحققون لا انتها غير واقعة للبشر ولونيتها وذهب
 بعضهم كالقاضي ابى بكر الى التوقف امكانا ووقوعا وقيل عليه وعلى المحقق لا وجه لهذا
 الاعتراض اذا كانت الهداية بمعنى الدلالة على ما يوصل الى عدم القدرة على هذه الامور
 بقدرتنا ممنوع ولا يدل على انه لا يتم اصلا اذ لا يلزم من الدليل المذكور ان تحصيل هذه
 الامور بقدرتنا ممنوع ولا يدل على عدم جوازها مطلقا الجواز ان يحصل لنا بقنائه
 الله تعالى ولا شك ان الهداية في كلام المصنف قد تكون بالكسب وقد تكون بلا كسب بل يقتضيه
 وقبه انه ظهر من تحقيق الشئ ان الهداية في كلام المصنف بمعنى الدلالة الموصل لانتها متعدي
 بالنفس لا بمعنى الارادة وايضا ظهر مما سبق كونه معرفة لكنه غير حاصلة للبشر عند تحقيق
 من المتكلمين ولو بطريق وان جاز ولا يمتنع في نفسه الوقوع لان قوله هذا انا مطلقا عامة
 في اللفظ وكذا الكلام في قوله وبعض الاحكام اه التمام اه اللفظ ان جواب عن الاعتراض
 الثاني اني مني مستقيم في كل وقت والوقت محدد ويحتمل ان يكون جوابا عنهما اي فقد تفسر
 الامر طريقا غير متطلب الوقت المحل فالخصم انسيب لانه لما وجد المحذور
 في الاول مع انه خلاف التبادر من الطريق المستوي يكون الثاني انسيب واعتز به عليه
 الاسناد الوالد واجاب بانه محمول على اصل الفعل الاول متطلب على انه لا يحد ويرتفعها

ان انسيبته فقد استلزم
 منكمبة الاول مع انه متطلب
 الاول في الاول مع

لكن الثاني اولى لكونه متبادرا لكونه بعيد وحاصل النقد بين اه صنعة التلميح ان يشار
 لا قصة او شعر او مثله من غير ذكر فالاشارة الى الابه ليست من صنعة التلميح الا ان يقال
 ليس المقصود بل ايراد الافراد المشهورة كما اشار اليه القصاص في الاطول وقنه ان صنعة
 التلميح انسيب واظهر بالنسبة الى قوله تعالى وهذا نال سواء الصراط ولا قوله مع يهدي
 من يشاء ولا صراط مستقيم ثانيا وجبه اي موافقة اه لما كان عبارة بحملة
 لان يكون التوافق بين السبب والسبب بل هو الذي من قوله متوافقة للمطالاة انظر
 ان يكون التوافق بين التوافق عند بقوله اي متوافقة في الحصول اه فيكون متوافق بين
 الاسباب واللفظ ان الحصول والنادي بالنقل لا السبب اي الاسباب تحتمل تحقيق في نفس
 الامر لا في الخارج فقط ان ارتفاع المانع من الاسباب وليس بوجوده في الخارج الا ان يقال
 ان ارتفاع المانع كاشف عن وجوده على ما بينه السيد السند او لا فينتوي الى
 السبب ويحتمل ان يكون الحصول بالنقل لا السبب والنادي بالنقل لا السبب
 اي في حصول المطر وكونها مؤدية اليه فيكون قوله للمطر للتعليل اي ذلك الجعل
 لحصول المطر على ما ذهب من تحقير التعليل في افعاله تعالى للعاقبة على ما ذهب
 من لم يجوز او بمعنى في اي متوافقة في حصول المطر ولما كان هذا المعنى غير ظاهر
 ابده بقوله ولذا وجه ثانيا انه لما جعل الاسباب متوجبة بمرها نحو السبب
 يلزم ان يكون الاسباب متوافقة في التنادي ومؤدية بالفعل لكن لا مانع من ان
 يعتبر التوافق بين الاسباب والسبب ان يكون الاسباب متوافقة للسبب
 وهذا القول ليس للاشارة الى هذا المعنى بل لاخراج جعل لبعض الاسباب التافهة
 متوافقا للمطر كما يشعر قوله بمرها ثم المراد من السبب اما التام او مطلقا او التام
 والاول هو المتبادر من السبب لكن يلزم التوارد على الاول ولا يلزم قوله بمرها وقوله
 متوافقة الا ان يقال التعدد باعتبار المواد او المراد الجنس لكن عدم الملازمة باق قال
 الاسناد الوالد يشترط ان الاشتراك في التوافق بين الاسباب لا بين الاسباب
 والسبب واستدل عليه بقوله حاصلة بالانبياء وهذا بناء على ان لم يكن من اهل

قصر

من أهل اللغة لكنه اطلع على مرادهم وقال حاصله اه ان جعل الاسباب متوجهة ومقتضية
 للمسببات وهو في ان الاسباب مشتركة في الحصول والتأدي والافتقار انتهى و
 لا يخفى ما فيه واما إضافة التوجيه الى الاسباب إضافة المصدر الى المفعول والفاعل هو
 الله تعالى ويحتمل ان يكون من قبيل إضافة المصدر الى الفاعل على ما قيل لكنه غير صحيح
 لانه يلزم ان لا يكون التوفيق من صفات الله تعالى والا فلا نقل عنه في الحقيقة لانه
 يلزم وجوب تعدد المسبب في توفيق واحد ولا اقل من ثلثة مسبب ويحتمل ان يكون
 وجه الاولوية كون الجنس مناسبا للتعريف ورتب ان اللام اما عوض عن المضاف اليه الى
 مسبباتها وتعد الاسباب بوجوب تعدد المسبب ولو استعار واما للتعريف حيث
 لا عهد بحمل على الاستفراق لما تقرر من ان الجمع المعرف باللام يفيد العموم انتهى ولا يخفى
 ان لا بد من دفع الاولوية اما الاول فقط واما الثاني فلان الظاهر في التعريفات ان يحمل على الجنس
 والاولى في الجواب ان يقال ان المتبادر بالمسببات الجنس بناء على ان الجمع المعرف باللام قد يراد
 بالجنس وهو انسب للتعريف وايضا يلزم على الثاني ان توجيهه لا يكون بعض الاسباب لبعض
 المسببات توفيقا وتوجيه سبب واحد تام المسبب كذلك قال الاستاذ الوالد المراد بقوله
 الواجب لانه لا يلزم من الدليل فيما نقل عنه مع ان الاول قد يستعمل بمعنى الواجب والمقصود
 منه دفع ابراهيم قوله الا ان يقال ان بان هذا الجواب يفيد اصل الجواز لا نفي الاولوية
 وانت تعلم خلة مما سبق وفيه ما فيه نقل عنه في الحقيقة لانه يلزم ان يكون لكل سبب
 واحد سبب واحد لا يتقابل الجمع بالجمع يقتض انقسام الاحاد على الاحاد كما في قولهم
 ركب العقوم روايتهم لكن هذا اصل يعدل عنه كثيرا كما في قوله تعالى وايد يكم وارجلكم وكان في
 قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وايضا لو حمل السبب على التام اندفع هذا اذا حل سبب
 مسبب تام واحد لكن لا يلزم قوله بل ربما وقوله متوافقة كما مر بهذا معناه اللغوي
 يفهم من شرح المواقف ان التوفيق في اللغة نهية الموافقة ولهذا يناسب قولهم خلق
 القدرة على الطاعة المعنى اللغوي وقوله فعند بعض المتكلمين وهو دعوة الى وهو مذهب
 المعتزلة اولوهم بالدعوة الى الايمان وهو مراد في الهداية حيث قال في المواقف وشرحه

والمعتزلة اولوهم بالدعوة الى الايمان والطاعة وايضا سبيل المراد وبطلان المواقف
 بوجوه الاول اجماع الامة على اختلاف الناس فيهما والدعوة عامة والثاني الدعاء بهما
 والثالث كونه مهديا وموفقا من صفات المدح دون كونه مدعوا انتهى ملخصا وقد مر في
 ما يتعلق بالهداية وقوله وعند بعضهم هو خلق القدرة اه هذا مذهب الاشاعرة وقد مر في
 ان هذا المعنى ياسب المعنى الاول لان الموافقة في قدرة الطاعة وخلق الله تعالى القدرة
 الحادثة على الطاعة يحصل تهيؤ الموافقة وقوله خلق الطاعة هذا مذهب امام الحرمين
 اذ لا تأثير للقدرة الحادثة وعندهم الهداية خلق الاله تعالى وهو الايمان كما في
 وعرفه بعضهم بانه جعل الله تعالى فعل عباده موافقا لما يحب ويرضاه ولهذا يحمل
 قول الشافعي وحده بالنقل الى العرفي والشرعي وان كان التقوى اعم ويحتمل ان يكون المعنى
 وختم في الاستعمال الاغلب لغويا او عرفيا او شرعيا ويحتمل ان يكون المعنى وختم في اللغة
 وان كان التعريف اعم فيدل على هذا الكلام مبنى على ان الشرعي موافق للعرفية في
 احد المعاني المذكورة الا لعدم الاستعمال في غير الخبر مبني على المقابلة كسندها الى العرف
 على ما هو صريح كلامه ولم يتعرض المعنى الشرعي واجاب عنه الاستاذ الوالد بانه عطف
 الشرع على العرف عطف التفسير وفيه تأمل اقول قال في شرح الجوهرة التوفيق
 لغة التأليف وجعل الاشياء متوافقة وشرعا فقال امام الحرمين خلق القدرة على
 الطاعة والداعية اليها وقال الاشعري خلق قدرة الطاعة في العبد ولا يصدق على الكافر
 على الترتيب لان مراد الامام بالقدرة سلامة الاسباب ولذا فبدل بالداعية لاخرجه و مراد
 الاشعري بالقدرة الاستطاعة التي مع الفعل فخروجه في هذا انتهى ملخصا فظهر ان هذين
 المعنيين الاشعري وامام الحرمين شرعيان فهذا يؤيد ما قال الاستاذ وان كان بين ما في
 شرح الجوهرة وبين ما في شرح المواقف نوع منازعات وقيل التوفيق عند امام الحرمين
 العصمة فعل الاول وهو الدعوة الى الطاعة والظن ان قوله مطلقا معناه سواه
 كان الهداية بمعنى الدلالة على ما يوصل الى الدلالة الموصلة واخر من بعض الافاضل هو
 بوجهين الاول انه لا يصح مع وجود العاطف كونها تأكيد والثاني ان المقسم في تعداد

انعم الله ورحمته مجود عليها ونعيرها والتأكد بنا في ذلك وكذا ان لو قدر الطريق
 المستوي بنفس الامر كما هو المختار عند الله لا يكون التوفيق بهذا المعنى مؤكدا وكذا
 لا يكون مؤكدا بمعنى ملة الاسلام اذ ان الدعوة عامة تخص الدعوة بالاجابة
 تكلف على ان يكونها مؤكدا يكون الهداية الدلالة الموصلة غير مستقيم على ما عرفت وهذا
 مثل قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون لا مثل قوله تعالى اولئك كالكاف
 كالانعام بل هم اضل اولئك هم الفالكون الا ان يقال المراد من التأكيد الدعوة وهو
 التقرير والتقوية كيف ما كان او المراد على التثنية لكن لا يقابل لقوله في تاسيس
 واجاب عن الاعتراض الاول الاستاد الوالد بان كون التأكيد مبني على عدم وجود الود كما هو
 في بعض النسخ او على انها للعطف التفسير في التقرير واما على المعنيين الاخيرين
 الخ وهما خلق القدرة على الطاعة وخلق الطاعة لان المعنى الاول للهداية الدلالة على ما هو
 صوابه اتم في خلق الطاعة وخلق القدرة على الطاعة لان المراد من القدرة ليست سلامة
 السبب بل الاستقامة الحقيقية كما علمت من كلام الشرح الجوهرية في تعريف الاشعري
 وفي تعريف الامام وان كانت بمعنى سلامة السبب لكن تقيدت بالدعية كما عرفت
 وتأكيدا لانها حملها ان حملت على المعنى الثاني يكون خلق القدرة على الطاعة وخلق
 الطاعة والدلالة الموصلة متلازمين فيكون تأكيدا فيلحق خلق القدرة على الطاعة به
 والدلالة لا يستلزم الا اتصال بالعقد فهي تاسيس على الاول من الاخيرين بالمعنى الثاني
 للهداية وقد عرفت ان دعاء مما قررناه وقوله فتأمل اشارة الى ما ذكرناه نقل
 عنه في الحاشية انما امر بالثبات اشارة ان جعل التوفيق خيرا فيقول ليس مؤكدا
 على شيء من الاحتمالات وان كان جعله فيقال مؤكدا على بعضها فالعطف مناسب
 وقال الاستاد الوالد لم يتعرض للمعنى القوي مع انه التوفيق بمعنى القوة مؤكدا ان
 حملت الهداية على المعنى الثاني وتاسيس ان حملت على الاول ولعل وجه التأمل هذا
 وفيه بحث لان التوفيق في اللغة اتم من ان يكون المظاير شرعا مع ان المعنى الثاني
 للهداية خاص للخير فيكون تاسيسا على هذا الا ان يقال يكون القوة الثانية على
 هذا تصرحا ما علم التزم ما تأكيدا وبضم وجه عدم التعرض انه لا يناسب المعنى

في قوله المصم لان المعنى القوي عام كما مر فلا يناسب لمقام الحمد الا ان يرد بالتوفيق الفرد الكامل او
 يقال ان المعنى القوي يخصه بقوله خير رفيق فليست اتم وتلخص المقام اه وجه الظهور
 ان السلامة لعل من الحذف قبل عليه امان يرد بالمقام بالنظر لا الشرح والمتمن او بالنظر
 على المتمن فقط وبؤيد الاول قوله باحد الثوابين اه فعل الاول زيادة التعلق بالتوفيق
 قرينة بلا مربية لان الفاضل المحض لم يرد في المقام ولم يذكر في الكلام ما اطلق عليه جماهير
 النحاة من ان عمل المصدر المعرف باللام فيما في خبره نادر فكيف فيما تقدم على انك ان
 اذا احطت بمعنى التوفيق واللام ظهر كذا خلد الكلام لان التقدير جعل توفيق غيرنا
 لنا من لان اللام المتعلق بالتوفيق بمعنى عا دنا والمجوز موقوف عليه ولا بد له من موقف
 فلا جزم هو الغير فيكون حمد المصم على جعل الغير موقفا وجعل المصم موقفا وهو باطل
 بخلاف ما اذا كان الظرف حالا من التوفيق وعلى ان يضاف فعلية من المنع بندرة الوجوه
 وتقدم المفعول لفظا والخلل لفظا مع ولوا رد توفيق الاحتمالات فلم تترك التعلق
 بخبر او مقدر يكون حالا من التوفيق في من الكلام الا ان يقال انه تكلم على الظهور
 فيه نظر اما ان لا يرد ان قوله ما انطبق عليه لا يضر لان مقولته تصحح كلام المصم
 على مراقبه والمصم وهو يجوز على المصدر هو المعروف والتكرار في المتقدم حيث قال في
 المصنوع والظاهر جواز في الظرف كذا قوله تعالى لا تأخذكم بهما ذنوب وقوله نعم فلما بلغ
 معه السعي فهو واقع في ابلغ الكلام عنده فكيف في كلامه واما ثانيا فلان الدعاء في
 ثم كيف في بيانه في اتم شك واما ثانيا فلان قوله وعلى الثاني فعلية ايضا قد عرفت
 ان قاعه بوقوعه في ابلغ الكلام وقوله والخلل انطية فقد عرفت ما فيه ايضا
 وثانيا فلان قوله ولوا رد توفيق الاحتمالات الى ان كان مراده انه ذكر التعلق بخبر
 في نفس الحاشية فمنع جواز الاكتفاء بما نقلته وان كان مراده مطلقا فمؤذنه
 فيما نقل عنه وقوله او بمقدرة بخبر به معلوم مما ذكره واما التام في قوله والظ
 الى وايضا يجوز ان يكون مفعولا ثانيا اقدم على الاول وهو التوفيق وخبر رفيق
 حاشية كما نقل عن الش في الحاشية وقال الاستاد المحقق في بيان متعلق لنا بما لاحظ

في قوله المصم لان المعنى القوي عام كما مر فلا يناسب لمقام الحمد الا ان يرد بالتوفيق الفرد الكامل او

الشرح هذا القول من غير ذكر او بذكر صريح او ضمنى من الدليل القائم على ان متعلق لنا احد الطرفين
 وهذا الدليل بجميع اجزائه ليس بمذكور في قول الشارح بل المذكور البعض والبعض الآخر معلوم
 بالمقابلة كما توفيق بان يندرج في حكم الرقيق بخلافه دليله ولهذا الخصم المحض
 فقد بينا ثم جميع بين التوفيق والرقيق في الحكم وخلافه الدليل وايضا المحض حال
 الخبر في التخصيص على المقابلة بان يندرج في حكم الجعل وابتدائه على ما لا يخفى انتهى
 ومن هذا عرفت جواب ما قيل ايضا اما ان يتعلق بالجعل اه نقل عنه في الحاشية لا يخفى
 انه يمكن ان يتعلق ايضا بالخبر المضاف لكنه في قوة التعلق بالجعل في تركاكة مع زيادة
 التكلف بتقديم المفعول على العامل مع الفصل بينهما بلا اجتناب فان لم يتوضو في المحل
 تانخصر المقام فانهم وجه الفهم ان من تعلقه بالتوفيق تركاكة ايضا من جهة المفعول ومن
 جهة اللفظ كما عرفت مما قيل لكن عرفت انه غايه ايضا لا متناع تقديم مفعول
 المصدر غلب على ما بينه المصير لانه عند العمل ما يؤول بان مع الفعل وهو موصول
 ومفعول الصلة لا يتقدم عليه لكونه كقديم جزء من الشئ المرتب الاجزاء عليه ثم قال
 ولا يظهر انه جائز اذا كان المفعول ظرفا او مفعولا فالادع فلما بلغ معه الشئ ولا
 تاخذكم بهما زفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقديم تكلف واجاب عنه بقوله
 وليس كل ما اول بشئ حكمه ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه راحة الفعل واعتز
 بعض المحققين بان الكلام في المصدر المحكم المنكر في المعرف بناء على ان الثاويل بان مع
 الفعل المنكر لا المعرف على ما نقرر في الخواص في هذا المقام وبين بعضهم امتناع تقديم
 مفعول المضاف اليه على المضاف بان المضاف اليه لا يتقدم على المضاف لان المقصود
 من الاضافة اتصال جزء المضاف باول المضاف اليه والتقديم ينافيه واما الامتناع له
 خلافا كما تعرض في الاول فالظرف عدم الجواز وله في الظرف نقل عنه في الحاشية ان المضاف
 من حيث هو مضاف ولا شك ان ما في خبر المضاف من حيث هو مضاف هو المضاف
 اليه ومفعولا شرا المضاف
 وافول اه وما بني الشئ تركاكة تعلقه بالجعل من
 حيث المعنى على ما ينبغي على سبيلهم الفطرة وقوم الفطنة وعدم الخفاء ليس شاملا

لذكرى والا وسطه بل الاول والخمس من قبيل الاول بين مراد الشرح لا يخفى بقوله واقول
 للاختصاص وقوله لانهما الضمير اما راجع الى خبرية او المرافقة والاول هو المناسب للتابع
 واللاحق والثاني مناسب بحسب المعنى ويقوله النعمة العظيمة واعتراض على قوله محمودا بها
 بان خبرية مرافقة التوفيق انما يناسب جعلها محمودا عليها لا بها فالنقطة منه انه
 جعلها النعمة العظمى مع انه جعلها محمودا بها واجيب عنه بان كونه محمودا بها باعتبار
 تعلق الجعل بها لكن المناسب ان يكون محمودا به وهو قوله الحمد لله وقوله الذي هدا لنا
 جعل لنا تليد لا ختام الحمد والحقاق به تعالى فيكون محمودا عليه مجعولة
 لا منتفاه قول مرافقة التوفيق لغيرنا لا منتفاه عنا عين مرافقة التوفيق لنا لان
 مرافقة التوفيق لغيرنا سبب لا منتفاه عنا كما يشعر قوله بها بالواسطة وانتفاعنا
 مطلوب فيجعل تلك المرافقة لا منتفاه عنا جعل الاسباب متوافقة للمطلوب
 الا ان يقال غاية ما في الالباب ان مرافقة التوفيق يترتب له هذا ليس بقصر والمطلوب
 هذا كما يشعر قوله وان لم يكن نصا وقيل هذا الوجه يجري ايضا بالتوفيق قلنا الخلف غير مسلم
 فان في تعلقه بالتوفيق تركاكة ومخالفة المشهور ولا تخصيص في كلاهما تركاكة تعلقه
 بالجعل وفيه نظر الحق قال الاستاذ البوالد انظر انه منع للجواز ومقدمة الدليل القائم
 على انتفاء الاقتضاء حاصلة لان الجواز ومما انما يصح لو لم يكن خلافا متبادرا و
 العمل بالتبادر واجبا وليس كذلك ومنشأ الغلط مبني على انه لم يكن نصا في المرافقة
 بل وسطية وبانظام التبادر نصا وتجهل ان يكون معارضة على المقدمة المدللة
 ويجهل ان يكون قوله وفيه نظراشارة الى المنع وقوله كاف في الخواص اشارة الى المعارضة
 وقوله لا التبادر سند للمنع ودليل المعارضة باعتبار ان انتهى لكن في جوابه واجتماع
 المنع والمعارضة كلام وبعض المحققين جوزه كما وقع في عبارة مختصر الاصول في بحث
 العلم وهذا كاف في الخواص التي اعترض عليه ان هذا انما يكفي في الخواص عن النفس
 فقط ولا يخفى ان العاقل الفطن اذا خلى وطبعه واعين النظر في طباق اللفظ والمعنى وجد
 بينهما تفاوتا بنقض احدهما عن الآخر ولذا فوضه الى استلزام الفطرة السليمة والفطنة

القديم ولذا قال بعض الافاضل في وجه الركائز ان المعنى غير تام اي بالنسبة الى اللفظ
وبعض تعليل الجعل المذكور بان متاعنا يستلزم ان يكون العبد نفسه علة للجعل الله وفعله
ولو باعتبار الانتفاع وهذا يشبه اساءة الادب وان جاز ذلك في حق الله تعالى فلا خلل
عن الركائز وهذا ليس بشيء لاننا لانتم ان اللام للتعليل بل للتخصيم كما في قوله تعالى
لكم الارض فراشا وابقتهم يحوز ان يكون للعاقبة كما في لدوا الموت وبنوا الحزاب ولو سلم
انه للتعليل فالمحوز للتعليل في افعاله تعالى قال التعليل باعتبار المنافع المرجوة البناء
فعليه ان يكون العبد باعتبار الانتفاع علة لفعل الله تعالى ليس فيه شبهة استاءة الادب
وابقتهم الركائز في اساءة الادب لا في شبهة الادب الا ان يقال الشهادة ملحقه بالحقيقة و
بهذا يندفع من انه يستلزم كونه فعل الله تعالى مفعولا بالغرض وبعض

تأخير

الشارحين لم قالوا الاسناد الوالد الظن ان المراد من ذلك البعض عبد الله البزدي فادوان
لم يصرح منع الركائز لكنه اعترف صحة التعلق بالجعل من حيث قال اولاً الطرف اما متعلق
بجعل اللام للانتفاع كما في قوله تعالى وجعل لكم الارض واما بالتوفيق والاول اقرب لفظ
والثاني لفظ وسبقا من هذا الكلام صحة التعلق بالجعل من حيث المعنى كالتعلق من
حيث اللفظ فلا يرد ان يقال فاللفظ ان يقول منع بعض المحسن فلا يحتاج الى الجواب
بان نقل كلام القائل بالركائز ثم منعها بعد التصريح وتوجيه الولد بعيد غاية
البعد وقوله وانما تعلم نقوبة لبعض الشارحين وتمهيد لدفع السؤال الوارد على
ذلك البعض وقوله وجعله متعلقا بالفرش والبناء اهـ وجود عدم الظهور لانه
وجد الفعل الصريح الصالح لكونه متعلقا ومع وجوده فتعلقه بالفرش من ظاهر
وابقتهم تقديم الممول على العامل غير ظاهر الا ان يقصد به كنهه كالتعظيم والاهتمام
بشأنه وحصره والقاصلة وقوله استمها حذف لاي لا سيما وبشأن ما يتعلق به
وجه اولونه عدم الظهور على هذا ما ذكره بقوله من امتناع اهـ لكن يرد عليه ان عدم
الظهور يستلزم الجواز والوجه الذي ذكره يدل على استحالة الامتناع تعميم عدم الظهور
من الاستحالة او يؤول باحد التاويلين المذكورين في الشرح فيثبت الجواز والعرض

عليه بان مقصودنا من الركائز بحسب المقام كما ظهر من تقرير المحسن الدليل فلا يقدح في ذلك
كون تعلقه بجعل في الآية المذكورة مناسبا للمقام على ان الركائز مدعى مدلل ومنع المدعى
المدلل ليس على قانون التوجيه الا ان يرجع لادليل لكن لا يخفى انه لا يتوجب لادليل
الذي ذكره المحسن ولا يخفى ان ما ذكره في وجه الركائز غير مطعون في سوق الشئ فان قول
الشئ ركبتك من حيث المعنى يتبادر منه ان معنى الجعل لا يناسب تعلق لنا وامثاله لا
انه لا يناسب المقام هذا اذا كان الجعل بمعنى النصر واما النصر واما اذا كان بمعنى الخلق
فلا ركائز بشيء من الامثلة وفيه بحث اما اولاً فلان المقام فيهما مقام تعدد النعم لنا
تعلقه بجعله بحسب المقام الا ان يقال المقام في الآية المذكورة مقام الامتنان والمقام في الكلام
المقام الحمد واما ثانياً فلان منع بعض الشارحين قبل اقامة الدليل على المدعى والاقامة
من المحسن فيكون على قانون التوجيه الا ان يكون بدلياً كما ادعى الشئ بدلية لكنه لا يفيد
على انه منع بعض المدعى المدلل بدراجاع موجب اذا كان مع سند لانه في حكم المعارضة كما قال
بعض المحققين واما ثالثاً فلان قوله انه معنى الجعل لا يناسب ممنوع لانه عدم مناسبة
التعلق بجعل من حيث عدم مناسبة المقام لان الجعل وان كان بمعنى التصدير ومنضمنا
بمعنى الفعل المناقض لكنه فعل ويمكن صريح تام ايضا واما رابعاً فلان قوله واما اذا
كان بمعنى اهـ الركائز فيه ثابتة بناء على ما ذكره المحسن من الدليل وايضا فيه شبهة اساءة
الادب كما سبق وقوله لكون البناء المحصر البناء بالمصدر وجوز في الفرش عدم كونه
مصدراً لان المحقق ان البناء مصدر وان كان مستعملاً بمعنى البناء مجازاً والفرش
يجوز ان يكون لهما للمفروش وهو المراد بقوله ومنضمنا اهـ ويجوز ان يكون مصدراً
ليس بشيء اهـ ابطال للوصيفة بوجهين الاول ابطال للوصيفة بكونها
خارجة عن المناظرة لانه كلام على السند بطريق المنع والثاني ابطال للوصيفة
بكونها واردة على غير الملتزم لانها واردة على عدم صحة التعلق بنفس الامر
بالفرش والبناء وهو غير ملتزم ويمكن تقرير الوجه الثاني بانه اثبات للمقدمة اعم
على تقدير تسليم كون كلام بعض الشارحين اسنداً لا بانها مبنية على الظن وتعلقكم بالفرش

والبناء شريطة وبطلان لا بطل السند بانه خارج عن المناظرة لان سندنا مبني على
اللفظ وما ذكره في بطلان السند غير فاضل على تقدير تسليم كونه كلاما على السند
بطريق البطلان وايضا ان كان الفرائض مصدر كالبنا فالمتعلق غير صحيح
كما في فتاوى تعرف بانه في تامل فليكن تامل واعلم قبل التمهيد في علمه
في كلام الشيخ اما راجع الى المضاق اليه المذكور واما راجع الى المضاق المحفوظ فاعلم الاول
الضمير في اللفظ في كلامه اما راجع لفظا الرقيق او الموصول كما هو اللفظ وعلى الثاني فراجع
الى الموصول كما هو اللفظ في قوله لان المفعول اه لا بد لامتناع المذكور على تقدير
عدم الواو ويجب رجوع ضمير عليه في كلام الشيخ المضاق المحفوظ وعلى الثاني يجوز رجوعه
رجوعه الى المضاق او المضاق اليه في كلام الشيخ وفيه انه لا مانع على تقدير كونه دليله لامتناع
من رجوعه الى المضاق اليه تامل لكن الاول او الثاني وجه الاولوية انه ينبغي المقدمة بلا دليل
مع انها نظرية ولان التدقيق اولى من التحقيق ولان كونه دليله على عدم المساعدة شبه
تاكيد بخلاف كونه دليله لامتناع فيلزم عليه القول ليس باول بل الاولي الثاني لانه يلزم
سند ركن قوله لامتناع اه لان قوله لان المفعول اه يمكن جعله دليله لعدم المساعدة
بلا واسطة من غير احتياج له قوله لامتناع اه وفيه انه لا يلزم منه الاستدراك كما لا
يخفى ويمكن ان يقال له دليل الاول خاص على عدم مساعدة تعلقه بالرقيق وهذا الدليل
عام دال على عدم تعلقه بالتوفيق والترقيق كما لا يخفى على المتأمل فجدد دليله ثانيا لعدم
المساعدة على وجه الترفي او تامل والفظ انه اسم للحاصل الخ فالفاضل
في عدم تفضيل المقام لفظ هدى اما مفعول ثان للارسال بتضمين معنى الجعل او حال
من المفعول وعلى التقديرين فهو اسم لاثر للحاصل بالمصدر او مصدر وعلى التقدير الاول
اما الاثر الفاعل او المفعول او الفاعل الاول لا يلزم مقام المدح والصلوة فتعين الثاني
فعل هذا اما ان يحمل الكلام على التجوز في الاعراب اى في هدى او في النسبة بمبالغة
وهذا النسب بالمقام وعلى الثاني فالمصدر اما باق على حاله او مؤول بمشتق وعلى الاول
فالكلام ايضا اما محمول على التجوز في النسبة كما هو المشهور في رجل عدل او على

التجوز

او على التجوز في الاعراب بمثل ما سبق والا اول ان نسب وعلى الثاني فاما ان يؤول بهم المفعول
وهو غير مناسب او باسم الفاعل فيكون المجرى في الطرف ويجب ايضا اعتبار التجوز في
في النسبة لا المعنى الثاني للهداية فالنسبة ثالثة في التقدير الاول واقل اول التقدير
الثاني وانسبها الاول بناء على اوجه كونه ثم نفس الاثر يبلغ من كونه عين الناظر
لا مكان تختلف الاثر لسطع الناظر وفيه بحث اما اول فلان الحمرة في المفعول
والحال غير مستلزم لجواز ان يكون تمييزا او مفعولا مطلقا بنقد الفعل اى بهدى هدى
او مفعول له على من جوز التعليل او حالا من ضمير ارسالي ضمير الفاعل او خبر مبتدأ
تخذه وفيه اما ثانيا فلان قوله فهو لهم للحاصل بالمصدر لا يخص فيهما لجواز ان يكون
مصدر مبنيا للفاعل والمفعول الا ان يقال لحمرة الحمرة مبنية على من لا يفرق بين الحاصل
والمبنى وايضا يجوز ان يكون المراد من الهدى الاثر الموجود الترتيب على المصدر كالقوز و
والوصول لا المطا كما لتعظيم بالنسبة للحمد واما ثالثا فلان قوله الاول لا يلزم الخ
ثم كيف والاثر الفاعل بالمفعول على المعنى الثاني للهداية مناسب للمقام واما رابعا فلان
حكم التجوز في الاعراب بمعنى ذاهي وفي النسبة لم يجوز الخذف في جانب المفعول الاول اى
جعل حاله هدى وكذا الحال واما خامسا فلان قوله وعلى الاول فالكلام ايضا ثم بمثل هذا واما
سادسا فلان قوله فاما ان يؤول بهم المفعول اه ثم ايضا ان كان المراد بالمعنى الثاني من الهداية
واما سابعا فلان قوله ويجب ايضا اعتبار التجوز اه عرفت ما يتعلق به سابقا حاصل
هذا اه قال السناد الاول كان مراد المحقق انه ادى القيل ان التجوز في هذا الكلام معتبر في الطرف
لان الهدى بمعنى الهداية ثم اعترف ان اثارح بانه اسم للحاصل بالمصدر فيصير اعتبار التجوز
في النسبة ايضا لاحظ الجواب من طرف القيل باننا لم ندع حصر معنى الاعتبار في الطرف
بل اولوية اثار ثانيا لا الاعتراض عليه بما بقوله والفظ يعني ان اللفظ ان الهدى اسم للحاصل
بالمصدر فاعتبار التجوز في النسبة اولى لان التجوز في النسبة يبلغ من التجوز في الطرف
انتهى هذا لفظه لا حاجة اليه لان القيل ادى اول اولوية كون الهدى بمعنى الهداية
واعتماد التجوز في الطرف وعارضة معارضة تقديرية ابلغ حيث قال

الى العالم بالوضع ان الدلالة صفة اللفظ والفهم ليس كذلك فلا يكون معنى لانه اما ان
يراد به مفهومه المعنى واما ان يراد فهم السامع المعنى والاول صفة المعنى فلا يتحقق التعريف
بها للدلالة اللفظية الوضعية التي هي صفة اللفظ والثاني صفة المعنى السامع فلا يتحقق
التعريف به ايضا واجاب عنه بان اللفظ ينصف بفهم المعنى منه الآلة الزكية لا يستحق
منه الاسم وكذا قال في تعريف العلم حصول صورة الشيء في العقل كما سبق الاشارة
اليه واعترض عليه بان ما لول المعنى ونحوه المحققين واحد لا خلاف فيه غير ان المقتر
اشبه الوصفية المطلقة كما هو المشهور عند الجمهور والمحققون حملوا كلامه
بل كلامهم على الوصفية الاعتبارية الشا السامحة ونفوا حقيقة الانصاف والمقام
لا ينكر ذلك والقول بان الوصف الحقيقي المتعلق بالشيء وصف حقيقي لذاتك
الشيء فيما لا يصدر عن العاقل فضلا عن الفاضل والآلة كان قول المتكلم مرتين
برجل مسلم كافر بوجهين المتضادين ولعل تكفير المسلم شرعا وفيه بحث
لان اللفظ من كلام المتكلم في شرح التسمية في تعريف العلم والعالم كما ينصف بالعلم
بنصف حصول صورة الشيء في عقله الآلة الزكية لا يستحق منه اسم الفاعل
بخلاف العلم ان انصاف العالم حصول صورة الشيء في عقله حقيقي كما يشتر
التشبيه وقوله الا انه انكره او يمكن الجواب عن المثال بانه لا يلزم جمع
المتضادين في تكفير المسلم ولما يلزم لو كان الكفر قائما به بلا ملاحظة القدر
وغايبه انصاف رجل بالاسلام وكونه ابيه كافر حقيقة ولا تضاد بينهما
نعم اه قال الاستاذ الوالد اشارة الى ان الدليل القاطن على صحة العلم على كون
المصدر مبنيا للمفعول لما لم يتم الدعوى لا حصر الاولوية عليه واقام عليه
دليل الاظهرية بحسب المعنى لكن اشترها في المسامحة دليل على الظهور الا ان
يقال وان دل على الظهور لكنه ليس باظهر اقوال دعواته الا ان المناهضة لان
الدليل المذكور انما يقوم عليه الا على صحة كونه بمعنى المفعول وعدم صحته كونه

بمعنى الفاعل كما يتوهم كالا يخفى على من نظر في قوله والاول خبر منكم ثم غير الدعوى
في الاظهرية ونحوه الدليل ايهما تغير قوله فلا يتحقق جعل النبي ثم اه لا قوله فلا يكون
اظهر لان فيه المسامحة المشهورة ويحتمل ان يكون قوله نعم بيان من غلط
الشئ يعني ان هذه التوجيه مبنية على ما هو المختار عند المحققين ومع هذا لا يثبت
عدم الاظهرية مع ان المبنى عليه غير مرضي عند المصنف فيكون توجيهها على ما لا يرضى
به صاحب الظاهر بحسب المعنى اي اظهر من الحمل على المبنى للفاعل لانه لا يحتاج هذا
الحمل الى المسامحة المشهورة لانه وصف بحاله عدم خلاف ما اذا حمل على المبنى للفاعل
للفاعلة لانه صفة الغير فيحتاج الى المسامحة المشهورة اي كونه عدم بحيث
يرتد به الغير وانما قال بحسب المعنى فان المبنى عليه للفاعل هو المناد كما مر
به واعترض عليه بانه اذا كان مبنيا للمفعول يكون صفة الغير فلا يبنى جعل النبي
عدم حقيقيا به واجيب باننا سلمنا ذلك لكن اذا كان بمعنى المبنى للفاعل يكون المعنى
المعنى كون الغير مبنيا بسببه واذا كان بمعنى المبنى للمفعول يكون المعنى كون الغير
مبنيا به اي كون الغير موقعا عليه بالبرهانية منه ولا يخفى ان الثاني يتو بالمذبح واخذه
على تقدير الحمل على الثاني يحصل المدح لا انكاره كتاب المسامحة انتهى ولا يخفى ما فيه
ثامر حط الاقتداء فيه اه يحتمل ان لا يقصد فيه المحرقة لانه يجوز ان يكون التقديم
بجدة الاهتمام او للتعظيم او لبين جواز تقديم معمول المصدر في المعرف باللام عليه كما
في قوله تعالى بلغ معه السعي وانه يقصد به المحرقة فيلزم ان التخصيص لازم للتقديم
غالبا وهو الظاهر ثم قال الشئ المحفد والمحرقة فيه ادعائي او اضافي او حقيقي باعتبار
زمان النبي عم الى ساعة القيمة او باعتبار زمان التكلم والمراد من الاقتداء الا
الاقتداء الكامل والمحرقة قوله بالاقتداء حقيقي اضافي ويمكن ان يقال تقديم قوله
الاقتداء للسمع او للاهتمام والقصر في قوله بالاقتداء قصر في الصفة على
الموصوف وفيه قال الاستاذ الوالد انقضى اجماعي بل يلزم الرجوع بلا
مرجح وفيه ان معارضة بالمثل حاصلة بليلكم وان دل على مدعاهم اعني عدم

بما لا يخلو من غلط في قوله
 لا يخلو من غلط في قوله
 لا يخلو من غلط في قوله
 لا يخلو من غلط في قوله

وهو مناسب لمقام المدح
 ينتج تعلقه بالافتداء
 بفيد المناسب مع

لباقه تعلقه بيليق لكن عندنا ما يدل على ما مدعى بغيره اعني ونحو انما يحصل
 اذا كان متعلقا بيليق فالمناسب تعلقه بالافتداء مناسب لانه يفيد حملا الافتداء
 به وهو للمقام ويجعلها صغرى لغو لنا وكل ما يفيد المناسب للمقام فهو لا يخلو من غلط
 قياسا على الاول غير متعارف والثاني متعارف فان كان النقص بالجرى ان في
 الدليل الاول يكون النقص مكسورا نقريرة تعلقه بيليق بفيد المناسب لمقام
 المدح لانه يفيد تحملا وهو حملا للباقه فيه وم هو مناسب للمقام ينتج تعلقه بيليق
 بفيد المناسب للمقام وان كان النقص في القياس الثاني يكون النقص محتملا
 اجماليا مشهورا نقريرة تعلقه بيليق مناسب لانه يفيد المناسب لمقام المدح
 حملا افتداء بان لا يتم ان المناسب لمقام المدح منحصر في حملا الافتداء لجواز ان يكون
 المناسب ايضا حملا للباقه الافتداء وقال بعضهم بان حملا مطلق الافتداء اعاني
 وحملا للباقه الافتداء حقيقى ضرورة ان الافتداء المطلق قد يكون لغيره واما الافتداء
 الاثني فلا يكون الاوله والخبر الحقيقى مرجح وفيه جرح لا يخفى وقيل ايضا حملا الافتداء
 بفيد الاتصاف بالفعل دون حملا للباقه الافتداء وهذا مرجح برده عليه انتهى
 ان حملا الافتداء وان افاد الاتصاف بالفعل لكن لا يفيد لباقة الافتداء اذ الفعل
 اعم من اللباقة الا ان يقال اللباقة مستفادة من اسناد بيليق على ما هو المختار
 اه قال المصنف في شرح التلخيص ان مذهب الشيخ ان المسند اليه ان وقع بعد حرف
 النفي فهو للتخصيص والافتداء يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى مضمرا كان الاسم او
 مظهرا مفعلا او متكررا مثبتا كان الفعل او منفيا وظاهر كلام صاحب الكشاف و
 موافق للشيخ ومذهب السكاكي انه ان كان ثمرة فهو للتخصيص ان لم يمنع مانع
 فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخر
 فهو للتخصيص والا فهو للتقوى فظهر ان مثل زيد قائم قد يكون للحرف فيكون
 لا يقول بالحرف فيه وقوله لا يقال بيان بالافتداء فهو اما منع لاستلزامه الترجيح
 بلا مرجح او منع الجريان بالارجاع لا الدليل او اثبات المرجح بدليل آخر وبغير

الدليل

الدليل السابق ان لا يتم استلزامه للترجيح بلا مرجح لجواز ان يكون حملا للباقه مستفادا
 من تقديم المسند اليه على الخبر الفعلي فيكون حملا للباقه مستفادا سواء تعلق
 بالافتداء مناسب وارجح ونقرر منع الجريان بالافتداء ان الدليل جارية تعلقه
 بيليق لجواز ان يؤخذ الدليل هكذا بالافتداء مفيدا لحملا الافتداء مع حصول حملا
 للباقه الافتداء بتقديم المسند اليه وقوله وهذا محتمل بضمين اه لان اللباقة منحصر
 في الافتداء والافتداء منحصر في النبي وم فيكون اللباقة منحصر في النبي وم على نفس
 وثانويه لانا نقول اه تعريف المسند اليه بلام الاستغراق يفيد حملا الافتداء
 بالاتصاف واما تعريفه بلام العهد الخارجى او الذهني فلا يفيد اتصافا ففى
 هذا المقام يجوز ان اللام للعهد الخارجى او الذهني فلا يفيد حملا افتداء بضمين اه
 لانه لان الافتداء منحصر في اللباقة واللباقة منحصر في النبي وم فالافتداء منحصر
 في النبي وم وهذا اثبات للهنوع بابطال السند لذاته او مسند يته او بطل
 الدليل باستلزام الترجيح بلا مرجح كما سبق مثل وبالحمله مستفادا اه قال
 الاسناد بل فيه اربعة احمر باعتبار المتضمن لكنه لم يتعرض لهذا لكونه مستفادا
 بواسطة احد الامرين بخلاف ما عداه وقوله عاوجه وذلك الوجه هو تعلق السطر
 بالافتداء على الاول وباللباقة على الثاني وحملا الافتداء في اللباقة على تقدير
 تعريف المسند اليه وحملا للباقه في الافتداء على تقدير تقديم المسند اليه على السند
 الفعل والمتضمن على تقدير التعلق بالافتداء فيه حملا للباقه الافتداء وفيه المتضمن
 على تقدير التعلق بيليق حملا الافتداء فالاول ان يوجه اه لما توجه الاثبات على
 الوجه المذكور ثم اجاب ثم توجه الاشكال فلا يكون لاسنه فلا يثبت المطلب
 فالاول ان يقال بدله اه وجه الاولوية ان ما بعد الاوول وان كان لا يخرج عن الاصل
 لكنه به دفع كما اشار اليه بقوله فتذكر بخلاف الدليل الاول واه ان هذا الدليل
 يمكن تصحيحه بوجه عاوجه به كذا قال اه اذ الولد كان الوجه الاول لا يكون
 وجهها الاولوية لان الاولوية يستلزم صحة الوجه الاول ولا يصح لان له

لا يخفى عن الاضطراب ولا يدفع بخلاف التهمة وقوله بان المتبادر الظاهر وجوه مستقلة
 بحتم ان يكون من تمة الاول فاذا كان المتبادر هذا فلو تعلق بابق لكان المفعول
 مقيد بالابق به ومن البين ان الكون مقيد بالابق به لان الكون مقيد بالابق
 بنا وابنه اذا تعلق بالافتداء يفيد حصول الافتداء بالفعل واذا تعلق بابق لا يلزم
 حصول الافتداء بالفعل لان التباينة لا تستلزم الحصول بالفعل وابنه تعلقه
 بالافتداء متبادر من السوق وقوله وحمل الافتداء اه دفع السؤال المقدر تقريره
 انه لا يلزم من كون المبني للمفعول متبادر الحمل عليه وانما يلزم لو لم يكن المفعول المبني
 للمفعول صحيحا وليس كذلك وحاصل الدفع بان الحمل على المتبادر ليس مبنيا
 على عدم الصحة المبني للمفعول كما زعمت بل على ان هذا المفعول خلاف الظ فلا يصار اليه
 من خبر ضرورة كذا قال الاسناد وقيل في تقرير السؤال ان ذلك المحذور يندفع
 بكون الافتداء بمعنى المبني للمفعول فالحمل فاجاب بما تروى وقوله وهذا كاف
 من تمة الدفع ويحتمل ان يكون اشارة الى نتيجة دليل التبادر والقرب
 او مجموعهما والاشبه هو الاظهر لكن فيه ما عرفت يعني ان المراد بالافتداء
 المبني للمفعول اما كون مقيد با واما كونه مقيد بالغير فلا يمتح جعل النبي
 لانفايه وفيه ان التباينة اعم من ان يكون مقيدا بالنظر في اول وقوله فتذكر اشارة
 لا النظر الوارد عليه وايضا يرد ما اورد به بعضهم وما اجنبنا عنه لا يقال يمكن
 توجبه ذاك اولوية التعلق بالافتداء وهذا يفيد وجوب التعلق بالافتداء
 وعدم صحة التعلق بابق قال الاسناد تعلق بالافتداء لا بابق معلل
 بعين ان لو كان متعلقا بابق دون الافتداء لصح تقديم بابق على الافتداء
 والتا بط حسب الظ وقوله لم يمتح تقديمه من قبيل اقامة بطلان التام مقامه
 وقوله قد عرفت دليل الملازمة والدليل الثاني انه لو كان متعلقا بابق دون
 الافتداء لصح تقديم معمول بابق على الافتداء مع انه لا يمتح لعدم صحة تقديم
 حامله عليه وهذا العدم ثابت بقوله قد عرفت فتخرج قوله فلا يمتح باعتبار

ما هو ثابت به وبهذا التقرير يخلو بل مستغنى عنه والقرب المناسب ان يقال تعلق
 به بالافتداء دون بابق واجيب لانه لو تعلق بابق لم يمتح تقديم به على الافتداء
 مع انه صحيح عند المصنف اما الملازمة فلا لانه لو تعلق بابق لم يمتح تقديم بابق
 على الافتداء بحسب الظه وان لم يمتح تقديم بابق على الافتداء لم يمتح تقديم به على
 الافتداء اما الصغرى فانه بابق خبر الافتداء وفعله اه واما الكبرى فلما عرفت
 ان المفعول لا يقع الا من حيث لا يمتح وقوع العامل فيه ثم المتفرقة في الخواصة
 يجب تقديم المبتدأ اذا كان الخبر فعلا لانه لا ينسب المبتدأ بالفاعل
 في المفرد وبالبديل في المثنى والجمع وانما قال بحسب الظه لانه يمكن ان يقول احد
 المتبادرين السابقين كما قال الا باحد المتبادرين السابقين لا تافول
 اه قال الاسناد انواله الظه ان هذا الجواب من قبيل المعارضة بدم صحة
 التعلق بالافتداء ويحتمل ان يكون نقضا بالتخالف باجزاء خلاصة الدليل
 ويحتمل ان يكون منعاً للتقريب مع الاستدعاء لا يلزم من عدم صحة التعلق
 بالافتداء انتهى والمراد بالمعارضة المعارضة بالقلب كما هو الظاهر في قوله
 التعلق بالافتداء غير صحيح لانه لو صح لم يمتح تقديم به على الافتداء لكنه صحيح
 ويحتمل ان يكون نقضا للدليل باستلزام الترجيح لا مرجح فيلزم عليه عدم صحة
 تقديم معمول المصدا عليه على المشهور لا على التحقيق على ما مر من كلامه بخلاف
 عدم صحة تقديم خبر الفعل عليه وتقديم معمول لذلك فانه قطع الاشبهة فيه
 اقول قطعة عدم صحة تقديم خبر الفعلي على المبتدأ ثم ولو سلم فلازم صحة
 قطعة عدم صحة تقديم خبر معمول على المبتدأ اذا كان خبرا كما اشار اليه سابقا
 وقوله الا باحد المتبادرين قال الاسناد انواله متصل باعتبار التوسط وسف
 ومنقطع باعتبار كونه متعلقا بمعنى لكن يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز في الا
 والجمع بين المعنيين الحقيقيين وكلاهما يبط الا ان يقال المراد احد المعنيين
 هو يحتمل التقديم بحسب الظه انتهى ويمكن ان يرد ما يطاق عليه الاستثناء

حقيقة الحجاز او حقيقته او ما يقال انه مبني على جواز اراءة المعنى الحقيقي
والجواز بل بلفظ واحد واردة المعنيين الحقيقيين به لان النور اقوى
من الهدى فيه انه انما يكون النور اقوى منه اذا كان المراد من الهدى وجدان
ما يوصل الى المطر واما اذا كان بمعنى سلوك طريق يوصل الى المطر فلا يظهر
كبرها اقوى الا ان يقال ان سلوك طريق يوصل الى المطر لا يستلزم الوصول به
بالفعل كما مر فنكون اقوى وان النور منع الهدى مستفاد منه فيكون اقوى به
مطلقا وقوله واحصر المتقدمة لا تعرف ان احصر فيها ثلثة سواء تعلق به بالاخذ
او بتطبيق وفي القرينة الاولى وحصر الحقيقي بالمجرور فقط ففي القرينتين سلوك طريق
الترجي من وجهين الوجه الاول بالنظر الى النور والهدى والوجه الثاني بالنظر الى الحصر
المتقدمة وقوله ففي القرينتين تفريع على الابغية من وجهين اعني كون النور اقوى و
كون الحصر المتقدمة اكد ويحتمل ان يكون تفريعا على قوله لان النور اهدى قبل وجه
التبيين انه كما يكون الحصر في القرينة الثانية متعددا ذلك في القرينة الاولى
يكون متعددا بالنظر الى التقديم كما مر وبالنظر الى ضمير الفصل وهو حصر حقيقة
الاعتداء في الشيء وفساده ظاهر لان هذه الضمير ليس ضمير الفصل لان
ضمير الفصل هو المتوسط بين المبتداء والخبر على ما بين في النحو والمعاني
وهذا الضمير ليس متوسطا بين المبتداء والخبر ولو سلم ان الحصر في الاولى
متعدد فلا يكون زائدا على الحصرين والحصر في الثانية زائد على الحصرين فيوجد
الترجي وقبل ايضا في القرينة الثانية سلوك طريق الترجي من وجهين الثاني
وهو ان الحصر في الاولى اضافي وفي الثانية محتمل ان يكون حقيقا حقيقيا
وقبه ان الاحتمالات لا يفيد الترجي وايضا يجوز ان يكون الحصر في الاولى حقيقيا
من ان الطرف المستقر في الطرف المستقر قوله لان الاول هو المشهور
ما كان متعلقه مقدرا عاما والقوم لا يكون متعلقه مقدرا عاما سواء لم
يكن مقدرا او خاصا الثاني ما قال المحقق الشريف حيث قال الطرف المستقر

المستقر ما كان متعلقه مقدرا خاصا من غيرهما من القرينة او عام ما عند عدمها وهذا مختار
الحقوقيين كلف قولنا زيد في البصرة اي مقيم فان معنى الإقامة منهم منه وقولنا زيد في الدار
اي حاصل وهذا التقرير يبين ما في كلام الخنسي من الخلل قال الاسناد الوالد قوله الطرف المستقر
المستقر ما كان اه اي الجار والمجرور كان متعلقا اي مجموع الجار والمجرور مقدر لكن تعلق
الجار بالمقدور من حيث اللفظ وتعلق المجرور به مطلقا اي من حيث اللفظ باعتبار استلزام
انتصابه بالمتعلق ومن حيث المعنى باعتبار ان بينهما نسبة كالمطرفة والمطرور في
وخوفا فلا يرد ان المراد من المصطلح لفظا اما الجار والمجرور واما ما كان يفيد التوفيق
قبل عليه في نظرنا اولافلا لا حاجة الى التكليف في تطبيق كلام الخنسي للمشهور لا لزامه
اتباع الحق وان لم يكن واما ثانيا فلا تالوسنا كون الحق ما هو المشهور فلا نعلم ان هذا
الحنسي مخالف للمشهور اذا تلبس ايضا من الالفاظ العامة كما خرج به العصام وصرح
الحنسي و اشار الى الحق في حكاية التلويح وكون كلامه في الخاتمة بيانه الحاصل المعنى احتمال
قائم فلا يكون كلامه مبني على ما حققه الشريف ولان جواز ذلك فتمتد في مقام النزاع
فقوله بالتحقيق طرف لقوله لا خنثه واما ثالثا فلا نعلم ان قوله لو كانت متعلقة بما
ينسب من مجموع ان يكون ابناء الملا بنة لا يثبت التعلق كما هو مذكوب في حواشي
الكشاف وفيه نظر لان الحنسي ليس في صدره تطبيق كلامه للمشهور حتى يرد ما يرد بل
المقصود اجنا تطبيقه للتحقيق كما قال سابقا هذا مبني على ما حققه اه اي بنة الملا بنة
الخاتمة والاتصال فلا يكون من الافعال العامة لان الملا بنة بهذا المعنى غير شاملة
بجميع الموجودات والافعال العامة هي الافعال الشاملة لكل الموجودات كالحاصل
والكائن وايضا قول الحنسي لو كان متعلقه متمسك لكانت صلة للتلبس
بحسب الظن والقطع لان المقصود منه اثباته كما قال وبوتة وقوله الا ان
يقال استثناء من عموم الادوات العنبرية في قوله لا مستقر كما يشتر قوله في التلويح
في التفرع فيكون الطرف مستقرا ويحتمل ان يكون استثناء من قوله لو كان متعلقه
مقدرا خاصا او خاصا الثاني ما قال المحقق الشريف حيث قال الطرف المستقر

ان سلم الاشارة الى في اسم الاشارة امثاله قولان احدهما انه موضوع لمفهوم كلي وهذا موضوع
 لمفهوم المشار اليه بالاشارة الحسينية البصرية وهذا اختيار المحقق فيكون الوضع عامتا
 والموضوع له كذا لكان لكن يستعمل في الجزئية كما انما جاز والاشارة موضوع لكل واحد
 من جزئيات الكلي وهذا موضوع لكل واحد من المشار اليه بالاشارة الحسينية ستة
 البصرية من الجزئيات وهذا اختيار المحققين ومنهم المحقق الشريف فيكون الوضع عامتا
 والموضوع له خاصا قال الاستاذ الوالد في حق الموضع منه ان مراد الش وان كانت
 فلا يفرق بين المعنى المراد من لفظة هذه لكن الحق الاصلي ليس كذا لكان بل المراد
 بيان استعمال هذه اللفظة في هذا المعنى على سبيل المحرر وانه استعارة مصححة وان
 الداعي اليه اما التنبية على الظهور او الاشارة الى الفطنة للترغيب في التثبوت لقوله
 وترغيبا وتنشيطا من قبيل عطف المسبب على السبب وانت تعلم ان التعبير باسم الاشارة
 لا يختص فيما ذكر لجواز ان يفهم به اكل التمييز كما في قوله هذا ابو الصقر فزيد في
 محاسنه والاختلاف بشان الحكم والد من بانه كلمة التناول قريبة الماخوذ كانه
 كالا مورا المحسوسة على ما قال القصاص الا ان يرجع الاول الى التنبية الظهور ثم ان
 هذه العلة اما على مرتبة او على موجبة كما اشار اليه في المطول والبعير بهذا
 الداعي القريب تنبيه على زيادة سهولة الاخذ منه وقربه ويمكن ان يقصد به التخييل
 التخييل بالنسبة الى شانه المصق وان كان عظيمما بالنسبة الى النفس والغير
 ذكره المحقق الشريف في حيث قال في حاشية المطول الكتاب وما يذكر فيه
 من المقدمة والاقسام اما ان يكون عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على المعاني
 الخصوصية وهذا هو اللفظ واما عن النقوش الدالة عليها بنوعها تلك الالفاظ
 واما عن المعاني الخصوصية من حيث انها مدلوله لتلك العبارات والنقوش واما
 عن المركب من الثلثة او الاثنين منها قال الاستاذ الوالد هذه الاحتمالات
 مستفادة من قول الشارح في النقوش الكتابية مع ما بعد التدوين موحدا
 او مشتقا او مثلثا والحق منه ثابيد لما اختاره الش من الاحتمالات بقول

السيد

السيد وقوله وانت تعلم انه اعترض على الش والسيد بعدم اخصارهما فيما ذكر والمراد
 من تلك الملكة ملكة الاختصاص كما يدل عليه قوله بالحاصلة من تكرار الادراكات ويجمل
 ان يراد بهذه ملكة الاستنباط كما اعتبر في أسماء العلوم المدونة وتفصيل الاحتمالات
 انه اما ان يراد به المعاني الالفاظ الخارجية او الخفية او ادراكات المعاني او ملكة
 الاختصاص او ملكة الاستنباط فهذه هي المفردات او المركب من الاثنين او الثلاثة او
 او الاربعة او الخمسة او الستة او السبعة او الثمانية لكن الالفاظ الخارجية
 والنقوش الخارجية ساقط عن تحقيق الشارح واجاب بعضهم عن اعتراض المحقق
 بان جعل الكتب واجزائها عبارة عن الادراكات او الملكة مما لا يثبت بالنقل ولا يجمع
 بالعقل لا افراد ولا تركيبا والقياس على أسماء العلوم قياس مع الفارق ويمكن
 ان يدفع الجواب السابق بان الاسماء احتملا لا يلزم ان يثبت بالنقل ولا ان
 يثبت بالعقل بل يكفي فيه الخوض العقل الا ان يكون الحكم مستقرا بنا وقوله لكن جمعا
 اه اعتراض آخر بان ترجيح بلا مرجح واعتراض عليه بان اذا اريد من الكتابات
 الملكة يكون من الموجودات الخارجية وايضا في عدم وجود التصديق في الخارج
 بحيث لا يشعر بالمقام وفيه نظر لان قوله لان الملكة استعداد غير صحيح لان الملكة
 كبقية راسخة في النفس والاستعداد كون الشيء بالقوة القريبة او البعيدة
 كما في تعريفات السيد وكون الشيء بالقوة من الامور الضافية وايضا عانت منه
 فساد قوله والاستعداد من الموجودات الخارجية الا ان يقال الاكراه والاضافات
 موجودة في الخارج ثاملا فيه وقوله في عدم وجود التصديقات اه يدفع البحث
 بان المحقق سيفرح بان العلم من الامور الاعتبارية التي لا وجود لها في الخارج
 والتصديق التصديقات من العلم وكون العلم من قبيل المكلف على الشبهة فافهم وقوله
 في ترجيح احتمال الالفاظ اه قيل وجه البحث ان الكتاب كما يطلق على الالفاظ
 كما في قولنا قراءات الكتاب يطلق على النقوش لان يقال بعث الكتاب
 واشترينه ويقال كتبه على القرطاس ويطلق على المعاني لان يقال علمت الكتاب

وفهمته والاصل في استعمال الحقيقة فيكون الكتاب لفظاً مشتركاً بين العاين
الثلاثة لكن الاشتراك خلاف الأصل والتحقيق انه اذا اراد اللفظ بين الاشتراك
وبين الحقيقة والمجاز يحمل على الحقيقة والمجاز عند التحقيق لشيوع المجاز
وعدم شيوع الاشتراك والكتاب شائع مشهور في الالفاظ فيكون حقيقة وحال
ومجازاً فيها عداه فافهم اورده عليه قال الاستاذ الولد الظاهر غلط
او معارضة مجازية او نقض باعتبار ارجاعه الى مجموع الأدل او اثبات ملازمة
القبول بعد التخيير كما اشار اليه قوله فالاشارة الى ذلك لكن العنوان آك
عنه ويحتمل ان يكون منعاً لعدم حضوره وقوله فالاشارة من قبيل تفريع المنع
واعلم ان جمهور المنطقيين لا وجود الكلي الحقيقي الذي له فرد موجود لانه جزء
الموجود وجزء الموجود موجود كالحيوان فانه جزء من هذا الحيوان موجود
وبعض المتأخر ذهب الى انه غير موجود واخبره المصنف في شرح الشريعة
وردة الاول بوجهين الاول لاننا لانم ان المطلق جزء خارجي من الشخص بل ذهني
لا يجب وجوده في الخارج والثاني ان المطلق لو كان جزءاً خارجياً فهو معنى
فلا اخذ لزم التماثل في صفاته متفاداة وجوده في زمان واحد من امكنة متفاداة
والحق ان الكلي الحقيقي موجود في الخارج بمعنى ان في الخارج شيئاً يصدق عليه و
اما المنطقي والعقلي في وجودهما خلاف فمن قال بوجود الإضافات قال به و
من لم يقل به انتهى ملخصاً واجاب عنه بعضهم بان النقيض الكتابي ليس
بذاتي والكلي الذي قيل بوجوده ذاتي ورد بان النقيض الكتابي نوع لما تحته
على ان الأدل المذكور يجري في كل كلي بل في سواء كان جنساً او نوعاً او فصلاً
او خاصاً او عرضاً عاماً مثلاً يقال في الماشي جزء من هذا الماشي موجود وكذا الضا
رجوابه الى اعتراضه عليه بان المصنف فائل بوجود الكلي الحقيقي في الخارج
حقيقة بوجود الأشخاص على ما يستفاد من كلامه في هذا الكتاب بل فائل
بحسوبة ايضا على ما وقع في بعض كتبه حيث قال لانه لما اتحد بالأشخاص

الموجود

الموجود المحسوسة على ما قال الشيخ وغيره يلزم ان يكون موجوداً او محسوساً ضرورة
امتنا اتحاد العدوم بالموجود وغير المحسوس بالمحسوس وايضا هذا الجواب من جانب
الشراح وقد التزم اتباع الحق فلا يصح قوله وان كان على خلاف التحقيق وايضا
فلان قوله لا شك انه لا حضور التحقيق للمقام فحمل على التوجيه على رايه على ان
بناء على ان الكلام في شرح كلامه من شعائر الشك بل الحق في الجواب انه نفى
الحاضر المحسوس لا الموجود الخارجي مطلقاً ولا بنائي التحقيق الآتي نعم بنائي ما
ينقل عن المصنف من محسوبة وهو تلور آخر وللتفصيل عنه مجال انتهى وفيه نظر لان قوله
بان المقام ممنوع لما عرفت مما نقلناه من شرح الشريعة وقوله على ما يستفاد
من كلامه محل نظر لان قوله المقام والحق ان وجود الكلي بمعنى وجود الشخصية معناه
مستند الوجود اليه مجاز وانه يصدق على الشخص موجود في الخارج لانه موجود
كما قال في الشريعة كما عرفت والاي يلزم التناقض بين كلاميه كما حمل بعضهم
اشارتين في قوله ههنا على ما قلناه قوله بل فائل بحسوبة ممنوع لان هذا
المنقل خبر معلوم الثبوت ولو سلم فهو تقرير لكلامهم لا تحقيق عنده ومعنى اتحاد
الكلي بالشخص ان لا يكون لهما وجود ان سواء لم يكن له وجود اصلاً وانصف
الموضوع به او كان له وجود فهو عين لوجود الأشخاص كيف وصدق العدميات
على الموجود بل جاز كقولنا البياض لاسود كما في حاشية المطول للسيد وقوله
وايضاً هذا الجواب اه يندفع بقوله والكلام ههنا في شرح كلامه على التوجيه
فيه ان المحسوس في مقام المنع فلا ينافيه كون محله على التوجيه على رايه من شعائر
الشك على ان المراد من عدم حضوره قال الاستاذ الولد الجواب الاول منع
ملازمة فلا بد ان يكون الكلي موجوداً في الخارج وهذه العلوة منع مضموت
كذلك امر حاصراً محسوساً في الخارج وقوله ما حققه الشيخ سند له وما
نقل عنه في الحاشية من انه فيه انه على تقدير وجوده في الخارج يجوز ان يكون
محسوساً ايضاً وما ذكره الشيخ في الاشارة محل بحث على ما استقر

حك

فلا يتم العداوة فمنع للسند الا ان يقرر العداوة اسند لا ويمكن ان يقال انه في
 يمكن ان يجاب اولاً بذكر وفيه نظر بدفع اسناد ارادة النقوش للاشارة الى الحاضر
 في الخارج ثم يثبت ان لهذا اشارة الى الحاضر في الذهن لكن لم يتعرض الشارح
 هذا الجواب لضعفه كما اشار اليه بقوله فتعطين والعادة والفعل الكلي والاكثري
 اما عدم حضور حاشي العادة مع اشارة في المطولات والموسوعات و
 الرسائل الكبير في نظر واما الرسائل الصغير في فهم وان كانت الاشارة اليها
 حاضرة مع واقعة اكثرها نادرة فلا يثبت العادة في عدم الحضور فتعطين
 قبل وجهه ان المشار اليه بالاشارة المحببة لا يلزم ان يكون اجزائه مرتبة
 سباسباً عند الاشارة بل يكفي ان يكون بعضها مرسلاً ولا يلزم ان لا يمكن
 الاشارة الى اجماع فالان يكون شفاقاً كاملاً ضرورة ان بعض اجزائه ليس رتبة
 فانه يجوز ان يشار الى جميع النقوش وان كان المراد يوجب بعض من رتبة العلم يلزم
 الحكم على الكل عند الحكم على الجزء بالاحتمال المحتملة به كما حكم على هذه النقطة بانها لا
 تنفي وكما ان انفيه الجدر وحكم عليه الجدرية كان حكماً على البيت والتحقيق انه
 قد يقصد بالاشارة الى الجزء الجزئية وقد يقصد به الكل فلهذا يكون الاشارة
 الى الجزء كافية في اشارة الكل الا ان يقال كلام القائم في الاشارة مطلقاً ولو بالتبع
 كما قال في الحكم على الجزء يكون المقصد بالذات الحكم على الجزء فقط ولا يلزم سريانه
 الحكم من الجزء الى الكل تماماً وقيل اذا امكن الحقيقة بالنظر الى المص بان كبت
 على حقيقة كبيرة واحسن جميع اجزائه معا واترأه الى ابصاره الى الخارج لما تقرر
 ان اذا امكن الحقيقة لا يصار الى الجار الا ان يقال اذا تقرر الحقيقة عداوة
 بصر الى الجار على ما قاله صاحب في بعض كتبه فيه ان ما ذكره انما يدل
 اه واعلم ان علم الشخص ما وجد في شيء مع غيره من الاشياء وذلك بانهم لا

لاحظوا الشخصاً بما يمنع به تصور شخصه من وقوع الشك في موضوع العلم لذلك
 الشيء مع تلك الشخصاً زيادة وتقصاً ناحب ما يقتضيه الازمنة والحوادث
 الحالات ولا يلزم تعدد الاوضاع ولا كلفة الموضوع له لكن هذا العلم في الموضوع
 وقد يكون محبباً لغيره الاستعمال مع الاضافة او اللام في الشيء بعينه حاجته
 او ذهنيته ولم يتناول التشبيه لكن برده عليه انه قد يوضع العلم لكل منضم في
 شخص كما اذا سمي احد باحمد مثلاً لا يثبت عند الاخبار به ولم يره فهو كذا عند
 ما لم يحسن ويمكن ان يقال انه من قبيل اليقظة وعلم الجنس ما وضع للماهية للعلمية
 في الذهن وقيل للماهية المطلقة ولم الجنس ما وضع للماهية المطلقة وقيل انه
 موضوع للفرد المستتر اما الفرق بين علم الجنس واسم الجنس على الاولين فقط و
 كذا على الاخيرين واما الفرق على الثاني والاول فلان علم الجنس يدل بحجته
 على الماهية المعلومة المعروفة عند الخاطب كاعلام الشخص بخلاف اسم الجنس
 واذا عرفت ما ذكرنا فاعلم انه وقع في بعض نسخ الشرح من اسماء الاجناس
 وهو لا يستقيم الا على القول الاول في اسم الجنس قال الاسناد الوالد الظاهر منع
 التقريب ويحتمل ان منع الكبرى الذكورية مع طئي الصغرى ويحتمل ان يكون منعاً
 للملازمة في الاستثنائي وقوله مع ان العلمية الجنسية معارضة على وجه الترتيب
 ويحتمل غير هذا انتهى من النظم والمنع وانما قال ويؤيد لجواز ان يدخل اللام
 على العلم كالمصطفى واجد يجوز ان يدخل اللام بعد تجريد العلمية والتعريف و
 اجده يجوز ان يكون مثل النجم وقوله لا تكون الا تقديرية فانهم لما زادوا بعض احكام
 المعارف على بعض الاجناس ولم يوجد شيء من اقسام المعارف ولم يجل لها العلمية
 اضطروا الى الحكم بعلمية قال في الحاشية يمكن ان يقال للعلمية الجنسية نسب
 في بعض اسماء الكتب كفنناح العلوم وتلخيص الفناح رعاية للمناسبة بان المعنى
 العارض والمعة الاصل التركيبي في التعريف وفي غير ذلك ليكون الكل على ديرة واحدة
 كما قال بعض المحققين في اصول الفقه من اسماء العلوم المدونة وفيه ان القياس

على اسماء العلوم قياس مع الفارق كما سبق الا ان يقال ان هذا القياس قياس
بجامع وهو ما ذكره من قوله رعاية للمناسبة اه وايضا ان الظن في بعض اسماء الكتب
كونه من اسماء الاجناس كالكافية والشافعية كما ذكره والظن بعضها ان يكون من اعلام
الاجناس كفتح العلوم فلو كان جميعها من اعلام الاجناس يلزم الترجيح
بلا مرجح بل ترجيح المرجوح على التراجع لان العلمية انظر اربعة ولا انظر اربعة اسماء
الاجناس وايضا الاضطرارية تنقد بقدرها واجاب بعض الافاضل عن الاول
بانه لا بين ان ليس الغرض وصف الشخص المعين ولا تسمية فلا يكون من اعلام
الاشخاص وكان من العلوم ان ليس الغرض وصف الفرد المنتشر الذي هو الواحد المطلق
المصادف على الافراد على سبيل البدل وهو المسمى بهم الجنس لتحقيق وضوح الاطلاق
على الواحد والمتعدد منها من غير تفرقة فلا تكون من اسماء الاجناس ايضا انتهى
وهذا انما يتم اذا اراد بهم الجنس الفرعي المنتشر وانما هو اريد بالخاصية المطلق
فلا الا ان يقال قول الشئ مبني على ان اسم الجنس الفرع المنتشر كما هو المختار عند
المحقق وعلم الجنس الخاصية المطلقة ويمكن ان يعارض بان اسماء الكتب لا تطلق
مع التنوين على المتعدد كرجل وتطلق عليه بدون التنوين على ان قوله وكان من العلوم
اه ثم اللهم اه انه جواب عن المنع السابق بان ثبت القريب ويحتمل ان يكون
جوابا عن الثاني ايضا بطريق المعارضة فالقلم تصور ويشارة الى ضعف الجواب
بقوله اللهم ويقلوله ثاملا قبل وجه التام ان احوال الادم على اكثر يكذب المشهور
فيه نظر الجوان ان يكون ذاك بعد تجريدها عن العلمية ويمكن ان يقال المانع من
ان خال الادم هو الاعلام الشخصية لا مطلقا انتهى وقد عرفت ان الاعلام الشخصية
لا تمنع وايضا ان التكميل بحسب الظن ثابت والتجريد خلاف الظن فلا منافاة وقبل
ان ما ذكره لا يدل على ابطال كونها من اعلام الشخصية مطلقا بل يدل على انها ليست
موضوعة للنقوش الخصوصية فتكون عالما حشبا بالنسبة الى النقوش واما
بالنسبة الى الالفاظ والمعلق فيجوز ان يكون موضوعة للمعاني الخصوصية

او الالفاظ الخصوصية فتكون من الاعلام الشخصية بالنسبة اليهما وفيه ان تقرر
ان شام ولا اختصاص له بالنقوش وذكر النقوش على انها واقع في الجواب والتوال
بقا او على انها مبني على التمثيل كما يدل عليه قوله في الاشارة الى الحاضر في ذهن على جميع
التقدير وقيل يحتمل ان يكون وجه التامل ان مبني على المشهور على ان لا يلتفت الى
ان يقال ان مشهور حق ويحتمل ان يكون وجه التامل ما ذكرناه سابقا اي الثاني
ان شام بحسب اللفظ حمل المحيى النسبية بالنظر الى اللفظ دون المعنى اما حمل النسبية
بالنظر الى اللفظ فلما ذكره ههنا من قوله لان توجيها اظهر واما عدم النسبية بالنظر
الى المعنى فاستفاد من قوله ان المناسبة للمقام وصف الكتاب لا وصف المتصنف
قال الاستاذ الوالد يعني لو لم يكن الانسبية بحسب اللفظ لما بناها على الامر المحسوس
الاستفاد من قوله كما ترى لكذا بناها كما لا يخفى وقوله لان توجيها اظهر دليل على نفس
الامر بحسب اللفظ على وجه يكون مرارا الشئ بقوله كما يرى والمراد من التوجيه مبني الثاني
وهو حذف المصاف وهو لفظ التصنيف انتهى وفيه ان المبني عليه ليس باظهر
وعبارة الشئ كما يحتمل حذف المصاف يحتمل بيان ما هو له فيكون الاستاذ محازيا
يحتمل ان يكون من قبيل ذكر الجزء واردة الكل ويحتمل ان يكون من المحاز في الطرف
ويحتمل ان يكون الاشارة الى التصنيف وقوله الشئ او تصنيف هذا الكتاب بينه حاصل
المعنى لكن الظاهر ما ذكره المحيى وقوله وتوجيه الاول ظاهر ايضا قبل في التوجيه الاول
حذف المنعوت والنعوت واقام بمبول الثاني مقامهما على يجوز كون المفعول المطلق
من غير لفظ العامل وغير المصدر واما عند غيره ففيه حذف قمرهما مع اقامة تابع المفعول
المقدر مقامهما ويمكن حمل الكلام على التجوز في الاعراب في هذا الكتاب ذو غاية تهذيب
الكلام وفي النسبة المبلغ ويحتمل ان يكون محاز في الطرف بذكر المتعلق واردة
المتعلق ويحتمل ما ذكره المحيى فتقول المحيى فتوجيه الاول ان اراد ان المبني عليه
وهو ما قال ان التهذيب فهو غير ظاهر من وجهين كما لا يخفى وان اراد ان البناء ظاهر
ايضا بجوان بنيائه على غيره كما عرفت مع ان خلافه من عبارة الشئ وفي بعض

النسخ اه المفعول المفهوم من تقرير الحق ان النسخ مبني على خبره محذوف اي غير
 وكما ترى بمعنى كما لا يخفى متعلقا بالنسبة الحكمية ولما كان عدم الخفاء غير شامل
 للازكيا والاولى بين الحق بالنسبة الى الاواسط فان البدعية والنظرية تختلفا
 باختلاف الأشخاص وما قيل ان تصنيف بعض المصنف فيناسب المقام مع زيادة
 فحال عن التحصيل فانه لا معنى لقوله تصنيف هذا الكتاب غاية تهذيب الكلام ح لانه
 يكون المعنى مصنف هذا الكتاب غاية تهذيب اه فلا معنى له من وجهين الا ان يكون
 الاضافة بيانية والاستناد مجازيا وفيه نظر ايضا وقوله ولا يلزم هذا المعنى اه قال
 الاستناد الوالد وجه عدم الملازمة ان لما كان المراد من قوله والثاني كما ترى انه غير
 فلا يحسب المعنى ينشأ من قوله وتوجيه الاول لا يخفى انه غير ناجب المعنى ايضه وهو
 خلاف الحق انتهى الا ان يقال ان عدم الظهور المستفاد من لفظ التوجيه عدم الظهور
 من حيث اللفظ لا من حيث المعنى فحصل الملازم الا ان يقال بفسره قد يطلق
 التوجيه على التاويل وقد يطلق على بيان الوجه اي العلة وقد يطلق على جعل الشيء
 موجبا لمستحقنا وقد يطلق على جعل كلامه مقابلا لكلام الخصم وعلى
 تفسير الحق يكون التوجيه مصدرا مبنيا للمفعول عن المعنى الثالث وتفسيره
 ثانيا بقوله اي حسن الاول تفسير باللائم فالنسخ الاول انسب فيها ابراهام
 لطيف حيث اشار الى ان النسخ الاول نسخ والثاني انسب وجه الاستنباط
 ان الذكرى في موضع الالتباس والخفاء انسب بل مطلقا لما ان السلامة اول من
 المحذوف ووجه الاولوية انه برر على النسخ الثانية الاشكال ثم يحتاج الى دفعه
 بخلاف الاول الظاهر ان اراد بالعموم اه وجه الظهور موافقة اللاحق
 لتابق امر ظاهر مناسب والمخالفة خلاف الظاهر والاصل لا يعدل اليه الا للضرورة
 حيث قال انه هناك في الحاشية العموم باعتبار التحقق العلم يعني ان المستلحق
 المنطق يعلم كلما يعلم القسم الاول ولا عكس ولا عموم بهذا المعنى لانه لا يعلم تحرير المنطق
 والكلام كلما علم الكلام في هذا الكتاب بل العموم انفسها اي كلما علم الكلام في هذا الكتاب

في هذا الكتاب على المنطق والكلام كما في القسم الثاني كما علم القسم الاول علم المنطق ولوجمل
 العموم على العموم من وجه او العموم على سبيل الاطلاق اي اعم من العموم مطلقا او من
 وجه لم يرد الاشكال كذا خلاف الاصل والنظر ويمكن ان يدعى ان الشئ قال في الحاشية
 هناك على ما في بعض النسخ والمراد بالعموم لعمومها حيث خصص العموم بهذا المعنى
 اي المطلق بذلك المقام في مثل في الاول العموم من وجه على سبيل الاطلاق ثم العموم السلوب
 والمثبت الذي يحسب الذين كما سبق من ان الاشارة الى الحاضر في الذين قال الاستاذ
 الوالد غرض الحق ان مراد الشئ من العموم اما العموم باعتبار التحقق العلمي وهو العلم
 واما العموم باعتبار التحقق في نفس الامر واما العموم باعتبار الحمل على تقدير ان
 اضافة التحرير اضافة الثقة الى الموصوف ولا يخلو كل واحد منهما من الاضطراب
 بناء على ان المراد بالمنطق والكلام جميع المسائل التي هي الا ان يراد منها المفهوم
 الكليات الشاملة لكل والبعض انتهى وفيه ان العموم بحسب الحمل من مركب لعمومها
 فالمراد بدقيق واردة المنطق المحرر والكلام المحرر بالنسبة الى العموم بالنسبة
 الى التحقق العلمي كما يظهر من سمو السوف والسباق وفي كل منهما خاشية
 الا ان فلا ذكر من ان المنطق والكلام جميع المسائل المذكورة في الكتاب بعضها
 لا يلزم من العلم بالجزء الواقع في الكتاب العلم بكل المحرر واما الخدشة الثانية فلا
 لا يلزم من تحقق الجزء تحقق تحرير الكل في نفس الامر وايضا اذا اراد بهما التصديقات
 بجميع المسائل او اريد بهما المسائل او المبادئ والموضوعات فالخدشة واردة
 ايضا واما ان اراد المفهوم الكلي الصادق على البعض والكل بتدفع الخدشة كما اندفعت
 في القسم الاول كما سبق واجاب عنه الاستاذ باننا اختار ان العموم بحسب التحقق
 في نفس الامر لكن بحسب الكلية على الاتفاقية لا على التزمية اعني كلما تحقق الكتاب
 تحقق تحرير المنطق في الكلام في نفس الامر انتهى لكن انما يصدق الكلية على هذا اذا اراد
 تحرير المنطق والكلام مطلقا سواء كان تحرير كتاب او لا وكان التحرير المحرر هو المصنف
 او غيره واما ان اراد به تحرير المنطق والكلام في هذا الكتاب من المصنف فلا والنظر

ان الطرفية اه بربد ان تعده الطرفية وان كانت حجازا بالنظر الى الاصل اللغة لهما
لكنهما حقيقة عرقية بخلاف الطرفية الاولى فانها حجازا بالنظر اليهما فلذا كانت
اظهر وابضا وجه الظهور انه لا يرد عليها ما يرد على الاولى في قوله اي بيانها والدلالة
عليهما اه يرد عليه ان يكون البناء بمعنى الدلالة صيغة للكلام لو كان المشار اليه
لفظا او نقضا وغير تخم فيها لجواز غيرهما كما سبق فلا يتم هذا التوجيه فلذا
قال فندبركذا قال الاستاد لكن يمكن جريان في الاحتمالات الباقية واما في
اللفظ والنقش فظا اذ اريد به المعنى المبني للفاعل واما في المعنى فكذلك
اذا اريد المبني للمفعول نفس المركب من الاثنين او الثلاثة وقيل وجه التدبر ان الولا
عليها ليست صفة للكلام لان الدلالة فهم المعنى والفهم صفة الفاهم الا ان يبنى
الكلام على مذهب المص من ان فهم المعنى من اللفظ صفة اللفظ وهذا خطأ لان
الدلالة عند المص وغيره اتفاقا صفة اللفظ واذا اعترض على تعريفها بفهم
المعنى كما سبق وايضا عرف المحقق الرازي الدلالة اللفظية الوضعية بكون اللفظ
حيث من اطلق يفهم منه المعنى للعلم بالوضع فلا وهم في كونها صفة للكلام
ولا حاجة الى ان يقال اراد بظرفية الصفة للموصوف حقيقة او تقديرية وقيل
وجه التدبر ان الكلام في الكتاب ليس والابها المفهوم الكلي فلا يحتاج لهذا
التوجيه على توجيه الشئ الاول بينهما فرق من حيث ان تعدها توجيه حقيقة عرقية
وان كان حجازا في اللغة بخلاف توجيه الشئ كما عرفت ويمكن ان يقال وجه التدبر
انه انما تكون ظرفية الصفة للموصوف واذا اريد بالخبر المعنى للمصدرى واما اذا
اريد بالمنطق الحر والكلام الحر فنكون ظرفية الكل الجزئية ويحتمل ان يكون في معنى
الكلام كما في قوله عذبت امرأة في هرة فيكون كلام المصم بيان للغرض المسقوله
الكتاب فليست مثل ذكر اللفظ اه التقريب اما محمول على المعنى المصدرى
واما على المعنى الفاعل او معنى المفعول وعلى وجه التدبر اما بالمعنى الاصطلاحي
الاصطلاحي او اللغوي وعلى التقدير اما معطوف على الغاية واما معطوف على النهاية

على النهاية واما معطوف على الخبر فلا احتمالات ثمانية عشرة لكن الظاهر
معطوف وعلى تهذيب الكلام لحصول المبالغة فيه بانه غاية التقريب لا يحصل
ملك المبالغة في العطف على غاية تهذيب الكلام ويحتمل ان يكون معطوفا على
خبر المنطق وعلى الاول اما بان يكون اما ان يكون المراد بالتقريب المعنى المصدق او
بمعنى الفاعل كما مر مثله فيما سبق ثم الظاهر ان يكون التقريب بالمعنى اللغوي على
الاول وبالمعنى الاصطلاحي على الثاني كما قال المحقق وقوله ولا يخفى اعترض على الشئ
بان ترجيح بلا مرجح لانه في الاول كما يحتمل المعنى اللغوي يحتمل المعنى الاصطلاحي
وكذا في الثاني فخصص الاول بالمعنى اللغوي ترجيح بلا مرجح وكذا تخصص الثاني بالاصطلاح
بالاصطلاح وقوله لكن الظاهر بان لا يتم انه ترجيح بلا مرجح لجواز ان يكون
المعنى اللغوي ظاهرا دون الاصطلاح في الاول وان يكون الاصطلاح دون اللغوي
ظاهرا في الثاني قال الاستاد الوالد المراد منه قوله ولا يخفى اه انه لا يلزم حمل التقريب
التقريب على الاول على اللغوي وعلى الثاني على الاصطلاح لجواز ان يكون على القول
على الاول على الاصطلاح وعلى الثاني على اللغوي وقوله لكن الظاهر ان المقدمة
المنبوية بان الاحتمال المختار ظاهر في نفسه فاحتمل عليه لازم وقوله اما كون
التقريب اه بيان لظهور الاحتمال المختار ولا يخفى انه تقريرنا انسب وقوله اما
كون التقريب اه وجه الظهور ان التقريب بالمعنى الاصطلاحي صفة الدليل ان كان
المراد بالمعنى المبني للمفعول وه صفة المستدل ان كان المراد بالمعنى المبني للفاعل فلا
يكون صفة الكلام في الكتاب اما ساحة بخلاف التقريب بالمعنى اللغوي حيث يكون
صفة الكلام بلا مساحية تامل واما كونه على الثاني المراد اما كون العطف على المعنى
الاصطلاحي ثابسا فلا يثبتها بياننا خاليا عن الحنوا يستلزم المعنى الاصطلاحي
للتقريب اعني سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى او تطبيق الدليل على المدعى و
يستلزم المعنى اللغوي اعني جعل المرام قريبا الى الافهام فيكون العطف على المعنى
الاصطلاحي ثابسا وثنا كيدا على المعنى اللغوي وانما قال بلا تكلف لانه تكلف

وادعى ان يبينها وتنفجها لا يستلزم التقريب الى الافهام يكون ثاسيا كذا
 قيل اعترض عليه بان اعتبار الثاسي لا يخص بالمعنى الاصطلاحي
 وبان التقريب اللغوي لا يتصور كونه تأكيديا ثاسيا لحرر المنطق والكلام اذا كان المراد
 المراد من المرام عقائد الاسلام وبان اضافة التقريب بالمعنى الاصطلاحي في هذا
 التوجيه يستلزم التجديد او التاكيد بالنظر الى المطاوعة الخوز في مفهوم التقريب
 فلا رجحان له على المعنى اللغوي بل الظاهر على تقدير العطف على الحرر ايضا المعنى
 اللغوي كونه متبادرا بلا مانع وايضا التقريب بالمعنى الاصطلاحي قليل الوقوع
 في هذا الكتاب لما فاته الاختصار المطاوعة وهذا وارد على ان ايشه انتهى وفيه
 نظر اما في الاول فلان التخصيص المذكور مقيد بعدم العطف التكلف كما قال بلا
 تكلف واما في الثاني فلان الحرر لهما جميعا يستلزم تقريبا عقائد الاسلام الى الافهام
 في الجملة وهذا كاف في التاكيد البياني على ان المرام لا يلزم ان يكون نفس عقائد
 الاسلام كما يشاء واما في الثاني لانه يلزم ان يوجد التاكيد ان في المعنى اللغوي
 بالنظر الى العطف والمرام المذكور لان المعنى اللغوي للتقريب جعل الشيء الاول وما فيه
 تأكيد واحد او ثمانية تأكيد ان قوله مقام الشيء الاول وما فيه فلا تغفل قبل
 وعدم الغفلة انه يحتمل ان يكون اشارة الى ان جميع الامور المذكورة في ظرفية الحرر
 ثانيا في ظرفية التقريب وان يكون اشارة الى ان يكون عطف التقريب على الحرر
 يحتمل يكونها فترتيب وان يكون اشارة الى ان يكون عطف التقريب لا يكون تأكيديا
 اذا كان بالمعنى اللغوي ايضا لانه يعتبر فيه الى الافهام اي تقريبا المرام الى الافهام بخلاف
 حرر المنطق والكلام وفيه لانه لا يخفى فيه العموم اذا كان بالمعنى الاصطلاحي فكيف
 يفتح الظرفية المجازية بخلاف ما اذا كان التقريب بالمعنى اللغوي فان العموم فيه ظاهر
 وايضا خلافا لكونها فترتيب م وقوله لا يكون تأكيديا اذا كان اه قد عرفت ما يتعلق
 به ويحتمل ان يكون وجع عدم الغفلة ما ذكرناه سابقا ويحتمل ان يكون ان مثل
 التوجيه الثاني في غاية تهذيب الكلام بحري لهما ايضا فلم يخصه بمثل التوجيه

الشيء قريبا الى الشيء
 والمرام المذكور في
 قائم مقام صح

الاول على تقدير عطفه على تهذيب الكلام فلا بد من تخصيص ويجمل ان يكون اه
 اعترض على ايشه بان تخصيصه بالبيان للمرام تخصيص لا يخص لان التعلق بالمرام
 كالبیان ظاهر يفتقر الى معنى لكن بينهما فرق بان المرام على البيان نفس تقرير عقائد
 الاسلام وعلى التعلق بالمرام نفس العقائد والتقرير وسيلة اليه وما يتوعد ما قال
 المحقق ان السلامة اولى من الحذف لانه اذا كانت من بيانته تكون ظرفا مستقرا حالا
 او صفة ومتعلقها محذوف وان المتبادر من المرام المقصود بالذات وهو نفس العقائد
 لا التقرير الا ان يقال اضافة التقرير من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي العقائد
 المقررة واعترض على قوله على ان يكون كلمة اه تعلقة بالتقريب انما يفهم ان يكون كلمة
 من بمعنى الى اذا كان التقرير بالمعنى اللغوي واما اذا كان بالمعنى الاصطلاحي فلا وقوله
 فانه بعيد لفظا اي التعلق بعيد لفظا وقوله فلانه بعيد لفظا اي التقرير بعيد
 لفظا فيكون التعلق به بعيد لفظا فظهر فانه في الاول راجع الى التعلق وضمير
 فلانه في الثاني راجع الى التقريب فلا يتوعد الدور ثم المراد بالبعد الاضافي اي
 بالاضافة الى المرام وقوله بل السطد ليل لعدم ظهور الجعل المذكور بطريق الحرر
 الظاهر منحصر في جعله قريبا الى الفهم قبل عليه يمكن ان يتعلق بالتقريب ويكون
 من جملة ما وصلته اعني الى الفهم محذوف والتقدير تقرب المقصود الى الفهم
 من تقرير عقائد الاسلام كما يقال يقرب فلان كذا من كذا لكنه بعيد ايضا من حيث
 حذف صلته بالنسبة الى تعلقها بالمرام لكن برده الاشكال بالنظر الى كونها بيان
 للمرام اذ الحذف مشترك بينهما فلا رجحان لاحدهما على الآخر الا ان يدعى التبادر
 في الاول دون الثاني وجزم عبد الله اليزدي بانه بيان للمرام فقط والمستفاد من
 كلام ايشه الحفيد انه بيان للتقريب على ما عند من الشبهة المصححة
 حيث قال التقريب المبين بالتقريب فهذا بعيد عن الحق جدا اه قيل عليه وهذا
 بعيد عن الحق جدا من وجوه الاول انه لا ريب في ان تقرير عقائد الاسلام مفق
 في المقام ومبعد عن المرام وكما ينبع والحق ان هذا مشترك الالزام

والثاني

بالنظر الى كون من بيان للام والناس ان القائل ادعى التبادر والظهور ومقابلته
بهذا الحكم لا يليق وفيه ان يندفع الاول مما قرناه سابقا ويندفع الثاني مما
ذكرناه سابقا لكن لا يكون التعلق بالمرام فلا يندفع الثالث بان التبادر من
من المرام الحق بالذات كما سبق فنكون المرام نفس العقائد لا نقرر ايضه فيكون المقابلته
لائقا حاصله ان الاسلام اه قبل اعلم ان المحققين اتفقوا على اتخاذ الایمان
والاسلام حقيقة ثم اختلفوا في حقيقتها على مذاهب ثمانية والمحقق للارادة اثنتان
الاول مذهب الاشعرية وعليه اكثر الائمة العظام وهو ان التصديق ما جاء به النبي من
ضرورة تفصيلا فيما علم تفصيلا واجمالا والثاني مذهب بعض السلف وجمهورنا في حقبة
وهو ان التصديق المذكور والاقرار بالثبوت والعمل بالاركان وعلى الاول فاضافة
العقائد لادع ملايسة ان كان المراد من العقائد المعتقدات ومن اضافة العام
الى الخاص ان كان المراد نفس الاعتقادات وعلى الثاني فالاضافة لادع ملايسة
سواء كان العقائد بمعنى المعتقدات او نفس الاعتقادات انتهى لكن يجوز بعض
الاشرايين كون الاسلام ههنا بمعنى الاقرار كما قال الحنفية وان كان الاسلام بمعنى
الاقرار قال الاستاذ ابو الد الحاصل من الحاصل ان لفظ الاسلام اما بمعنى
التصديق واما بمعنى الاقرار مثلا ولفظ العقائد اما بمعنى الاعتقادات او بمعنى
المعتقدات وان كان الاسلام بمعنى التصديق والعقائد بمعنى الاعتقادات فالاضافة
بيانية وان كان بالمعنيين الاخيرين فالاضافة لادع ملايسة ويمكن المناقشة
بانه يصح ان يكون العقائد بمعنى الاعتقادات والاسلام بمعنى الاقرار مثلا و
ان يكون بمعنى المعتقدات والاسلام بمعنى التصديق فيكون الاضافة لادع ملايسة
كما قال بعض سابقا واجاب عنه بان المراد من قوله وان كان الاسلام بمعنى الاقرار
مثلا ما يقابل الشرطية الاولى فيندرج بعد ان الاحتمالات في الشرطية الثانية
نقل منه في الحاشية ان المراد من الملايسة ههنا هو ان تلك العقائد مختصة
لمن يلد به الاسلام وينصف به فهذه القدرة على الملايسة كافية في صحة اضافتها

اليه وقوله وفيه ان الاعتقادات لم تفصل المقام ان المضاف بغير المضاف اليه ليحقق
الاضافة بينهما فاما ان يكون بينهما تبين كلي ولا يكون المضاف اليه طرفا واما ان يكون
بينهما عموم وخصوص مطلقا او عموم وخصوص من وجه ولم يكن المضاف اليه اصلا او عموم
وخصوص من وجه ويكون المضاف اليه اصلا او يكون بينهما تبين كلي ويكون المضاف اليه
ظرفا له وعلى الاول والثاني والثالث فالاضافة لادع ملايسة وبما بينه وبين الخامس
ظرفية لكن يبقى احتمال ان يكون بينهما مساوات كانه ان المضاف اليه فليست ووجه
كون الاعتقاد اعم مطلقا من الاسلام لان الاعتقاد يجمع الاذعان والتصديق
سواء كان بما جاء به النبي من اول الاسلام تصديق بما جاء به النبي من بعد هذا
اعتراض ومنع للملازمة الاولى واجاب عنه بعضهم بانه مبني على من لم يشترط في
في الاضافة البيانية العموم والخصوص من وجه بل ذهب الى اضافة الاعم سواء كانت
مطلقا من وجه الى اخص كذلك بيانية مع انه لا يراد على ان الاعتراض المبني على
المشهور واجاب عنه الاستاذ الوالد ايضا بان الاعتقاد وان كان اعم مطلقا
من الاسلام بحسب المفهوم لكن بينهما عموم وخصوص من وجه بحسب الإطلاق والاستعمال
فان على المعتقدات ان يكون في البيان إطلاق الاسلام على الاقرار وما اعتبره على
الحاشية في الجواب من كون المضاف اليه مبنيا للمضاف فهو المسمى بالبيانية اللغوية
ثم اللفظ في قوله اه قال الاستاذ الوالد نقض للعبارة باختصاصها بالمجاز المرسل
مع انه خلاف مراد الشافعية او المجاز المحذوف فلما نقض العبارة بالاختصاص
فاللفظ في العبارة اما اسقاط الفصلة اعني قوله بالاسلام او انبائها بان يقول
بعقائد الاسلام وعلى كلا التقديرين يشمل المجاز المرسل والمحذوف انتهى ووجه
الاختصاص ان المنادى من الباء الاستقلال في الازادة السببية كما اشار اليه
بقوله لا يستقل له فيكون المعنى ويمكن ان يراد بلفظ الاسلام فقط بذكر الاسلام
وارادة الاهل فلا خصل ظاهر ويمكن ان يكون نقضا لسفاد من الشافعية وهو ان
ارادة اهل الاسلام اما ارادة على طريق المجاز المرسل واما ارادة على طريق المجاز

الحذف بانه تقسيم الشيء الى اقسامه والغيره ويمكن توجيهه قال الاستاذ الوالد
منع الاختصاص مستنداً بان المراد به والمدخلية اعم من ان يكون علة مامة في ارادة
من الاسلام فيكون مجازاً مرسل وشرط في هذه الارادة لان ارادة مع اهل الاسلام
نتوقف على لفظ الاسلام كما نتوقف على لفظ العقائد وان لم نتوقف مع نفس
الاهل على لفظ الاسلام لجواز ان يخفق معنى اهل في غيره ولكن هذا الجواز وان وقع
النقص بالعبارة لكن لا بدفع جحان العبارتين على عبارة الشئ لانها محمولة على خلاف
اللفظ ثم قال ويمكن ان يجاب بان اللفظ الاختصاص لجواز ان يكون قوله او المجاز في
الحذف معطوفاً على قوله ان يراد به بدفع النقص والرجحان وفيه ان الرجحان لا بدفع
لان هذا الجواب يحمل عبارة الشئ على خلاف اللفظ لان اللفظ منه ان يكون او المجاز
الحذف معطوفاً على قوله المجاز المرسل كما لا يخفى واعتراض على قوله في ارادة معنى
اهل الاسلام بان اللفظ ترك لفظ المعنى لان الارادة الواقعة في كلام الشئ اعم
من ان تكون متعلقة باللفظ الاصل كما في المجاز الحذف او بمعناه كما في المجاز المرسل
انتهى ويمكن ان يقال الارادة اعم من ان تكون بالذات او بالواسطة في ارادة
معنى اللفظ بالذات في المجاز المرسل وارادة بالواسطة ارادة اللفظ المعطوف
لفظ الاهل من حيث انه متضاف في المجاز الحذف واعلم ان هذه التوجيه شاملة
للسناد المجازي فخصه فيها يكون فليدلالة في الاسناد المجازي يكون للاسلام
مدخل وينشد قول امرئ القيس قد وقع في عبارة بعض الافاضل
الآرت يوم لي من البيض صباح ولا سيما يوم يدارة جليل فيكون الرواية فيه
تختلف رتب للتكثير والبيض والنساء والواو اعتراضية فلا ينافي كون لاسيما من
كلمات الاستثناء فتقبل عاطفة وقبل حاله وحال في صفة يوم ودارة جليل
جليل موضع في مواضع البادية وفي رواية الصحيح الا للتنبيه لك خطاب
لنفسه من قبيل الالتفات عند الشك في ولا الالتفات عند الجمهور بل من قبيل
التجريد كما في نظاير ذلك قال الاستاذ الوالد اللفظ من هذه العبارة المتخا

المناقشة

المناقشة على ان الرواية على الوجه الاوجه الثلاثة كيف وقد يشد على الوجهين في هذا
البين انتهى ويحتمل ان يكون نقضاً شبيهاً او معارضة تقديرية لكن هذا الاعتراض
لا يقابل الشئ لان الرواية على الوجهين لا بنا في الرواية على الوجه الا ان يقصد في رواية
الصحيح المحرر على الوجهين لكن ليس فيها ما يدل على المحرر الا ان يقال المحرر بنفاذ طريق
الذوق وهو المسمى بالحكم الذاتي او السكوت في مقام البيان بفيد المحرر به بدفع
ما يقال ان الصحيح لم يتعرض للنصب والعدم وشان ما بين عدم التعرض والتعرض
للعدم لكن نقل عن اكثر كتب الفقه رواية الاوجه الثلاثة وقوله وبؤيد اي بؤيد
الاخصار فيها وانما قال بؤيد لانه لا يلزم موافقة رسم الخط ومساعدة للاعراب
واعترض عليه ايضاً بانه لا اعتبار لرسم الخط كما قال الجاهلي في قوله ابن الحاجب الكلمة
لفظ وضع لمعنى مفرد بالجزء على انه صفة بمعنى او بالرفع على انه صفة لفظاً واما نصبة
وان لم يساعد رسم الخط فعلى انه حال من الممكن في وضع او المعنى على انه صورة
الكتابة ليست لها صورة معينة وبانه لا يمكن ان تكتب صورة تصلح للاوجه الثلاثة
مثل ان يكتب يوم ولا شك في الامكان بل في الوقوع ان يراد بالامكان الوقوع
فليست مثل ذكر في الحاشية المنقولة اه نقل الحاشية المذكورة نقل بمعناها وحاصل
صلها لا بعبارتها لان عبارتها هكذا العموم ههنا باعتبار التحقق العلمي يعني ان المنطق
الذي هو عبارة عن مجموع المسائل المخصوصة بعلم كل ما يعلم القسم باحد معانيه ولا
عكس فالقسم الاول بكل واحد من معانيه اخص من المنطق والمنطق اعم منه فثبت
الشمول العمومي بالشمول النظري فاستعمل اللفظ الموضوع للثاني وللادول ونقل
بعضهم عن اسناده ان اسناده هذه الحاشية الى المحقق الدواني بما لا اصل له وقوله غير
اللفظ الثالث ليس من الحاشية بل من المحرر على الاعتراض بين الحاشية المنقولة وقوله
بناءً عليه للاستثناء وقال الاستاذ الوالد وجه الاعتراض بيان صحة ان يراد بقوله باحد
معانيه غير المعاني الثلاثة بناءً على ما في كلام الشئ وان يراد بكل واحد من السبعة
غير استثناء بناءً على سبيل على عنوان قوله وعلى التفادي في الشرح وظاهر عبارة

الحاشية قال بعض الافاضل قوله المعنى الثالث فاسد مفسد اما اولاً فلا قول
الفاضل في اصل الحاشية المنقولة كلما يعلم القسم الاول وتفرعه بقوله فالقسم
الاول بكل واحد من معانيه مخرج في الشمول لجميع المعاني واما ثانياً فلا لوسلم
زيادة ذلك على الكلام لا يتمشى جواب هذا البحث بنعيم التوجيه التوجيه
جميع المعاني ما لبثاني ويمكن دفع الاول بانه يجوز ان يختص كلامه في اصل الحاشية
وفي الحاشية المنقولة سباني كلامه كما قال كما صرح به ودفع الثاني بجمل الكلام
فهنا على البحث في العموم في التوجيه الاول بحسب الوجود والعموم في المعنى
الثالث بحسب الصدق لكنه تكلف ونقف فيه نظر قال الاسناد الوالد هذا
السؤال منع للملازمة في كلما يعلم اي لان استلزام العلم بالقسم الاول للعلم به
بالمنطق عبارة عن مجموع المسائل كما صرح به في الشرح والحاشية فلا يلزم من العلم
بالقسم الاول على احد المعاني العلم بالمنطق سواء كان على تقدير جزئية المعنى
الثالث اولاً فلا يوجد العموم باعتبار التحقق العلمي وهو مراد الشئ بمعونة الحاشية
لانها لم يتعرض فيها على تقدير كون المعنى الثالث جزءاً من المنطق للتوجيه الآخر
والعموم بالا اعتبار الآخر في فهم منه ان التوجيه بهذا الاستلزام العلمي لا غير واعتبر
على قوله وكان القسم الاول بانه يشعران الجزئية القسم الاول بالمعنى الثالث بخلاف
في عدم كون العلم بالقسم الاول بشئ من معانيه مستلزماً للعلم بالمنطق وليس
كذلك بل منشأ ذلك ليس الاكونه عبارة عن جميع المسائل لكن وان كان بالوصول
واحدة ان ذكره بيان للواقع على تقدير كون المنطق مجموع المسائل لا المدخلية ويمكن
دفع النظر بان تلك التفتلة اتفاقية لا لزومية مدار العموم باعتبار التحقق مطلقاً
لزومية واتفاقية وليس في كلام الشئ ما يشعر باللزومية كما صرح مثله لكن برده عليه
مثل النظر المذكور الآن يقال قال الاسناد الوالد حاصل الجواب اثبات المنووعة بانه
المراد بالاقامة بهذا الاعتبار توجيه مجازي مشترك بين جميع المعاني والمراد بمجازية
التوجيه ان يلاحظ المعنى الثالث في مقدم الشرطية في جميع المعاني من حيث

الدلالة عليه او من حيث المفارقة اليه مع ان التوجيه مبني على كون المنطق اسماً
لمفهوم كلي فيلزم من العلم بالقسم الاول بالمنطق ان يكون من ظاهر عبارة الحاشية
المراد من الحاشية اعم من ان يكون في اصل الحاشية ومعنى قوله وعلى التفاد يرو ان يكون
في حاشية اصل الحاشية اعم من ان يكون في اصل الحاشية ومعنى قوله فالقسم الاول
كما سبق فالقسم قصور وقوله وان كان في بعضها عموم اه لا دخل له في الجواب
لان مداره اشتركت التوجيه المجازي وكون المنطق اسماً لمفهوم كلي ولكن
هذا القول وان لم يكن له دخل في الجواب فلا يخلو عن الاشياء الا ما كان
الجواب بان هذا العموم في بعضها باعتبار التحقق في نفس الامر وبعضها باعتبار
التمثيل كما شهد عليه قوله فيما لبثاني اما بحسب الجواب فالقسم على العموم بحسب الصدق
قصور وامكان هذا الجواب ايضا مبني على كون المنطق اسماً لمفهوم كلي وقيل
على قوله لكنه مبني صفة الخبر المبني او خبر بعد خبر لئلا يتوهم عدم مدخلية
في الجواب مع انه المدار ويمكن ان يقال ان ايراد لكن لدفع توهم تمامية الجواب
مع قطع النظر عن البناء مع ان المدارية لا تخبر فيما ذكر كما عرفت وقوله وكون
النظرية اه لا مدخل في تمامية الجوابين ومعطوف على قوله اقامة الشمول
وقوله العاصمة فيه اشارة الى ان الاسناد العصمة في قولهم نعمهم مراعاتها
مجاز والمراد تعظيم نفسها شرط المراتب العاصمة للذهن عن الخطأ
في الفكر التصوري او التصديقي ويرد عليه ان القسم الاول ليس المعنى المختص
مطلقاً بل المعاني من حيث انها مدلولات الالفاظ المختصة كما سبق من كلام
السيد في مثله ويريد بهذا التوجيه اه قال الاسناد الوالد الجواب
بقوله الآن يقال اه وهذا التأييد يجري في جميع اجزاء الجواب اما وجه التأييد
في اشتركت التوجيه المجازي بين جميع المعاني لان قوله اما بحسب
فيما عدا المعنى الثالث او بحسب الصدق وهو فيه بعد قوله للشمول به
العموم يدل على ان التوجيه المجازي باعتبار العموم شامل على المعاني السبعة

وأن لم يدل على أن هذه العموم باعتبار التحقق العلمي وأما الوجه في كون العموم
 في بعض باعتبار آخر أيضا فظاهر لأن العموم المستفاد مما وجد في كثير من النسخ
 عموم باعتبار التحقق في البعض وباعتبار الحمل في البعض وهو مغاير
 للعموم باعتبار التحقق العلمي وأما وجه التباين على كون المنطق اسما
 لمفهوم كلي على مسائل القسم الأول وغيرها فلا بد لو لم يكن اسما لمفهوم
 كلي بل لكل لما حكم بالعموم بحسب الصديق في هذه النسخة بالنسبة إلى المعنى الثاني
 الثالث ضرورة أن تغاير الكل الجزء بحسب الحمل ثابت وأما التباين في المعنى
 في الظرفية من قبيل كون الجزء في الكل توجيها آخر فلا بد ما يوجد في النسخ
 لما وقع قبل التوجيه بأن المعنى الثالث من قبيل كون الجزء في الكل ولا يدخل
 لهذه التوجيه في بيان العموم فهم منه أن كون الظرفية من قبيل كون الجزء في الكل
 توجيه آخر انتهى وهذا تفصيل حسن لم يتعين على هذا التفصيل أحدا وإنما
 قال ويؤيده بناء على أن ما يوجد في النسخ غير قطع لجواز أن ينظم
 من الخارج قبل السطر أن المراد من الوجوه العلم ليطابق ما في النسخة ويحتمل
 أن يكون معنى التحقق في نفس الأمر وهو الظاهر مقابل قوله بحسب الصديق وأيضا
 يحتمل أن يكون المراد الوجود مطلقا ذهنيا أو خارجيا لكن يابى عنه
 قال الأسناد الوالد السطر أن معارضة المقدمة التي هي كون المنطق اسما لمفهوم كلي
 المذبذبة بما يوجد في النسخ ووجه المعارضة أن المنطق لا يراد به المفهوم الكلي
 والآخر لما قال في الحاشية المنطق الذي هو عبارة عن مجموع المسائل المخصوصة انتهى
 ويحتمل أن يكون نقصنا إجمالا للبدليل ويحتمل أن يكون معنا تلك المقدمة وقوله
 فلا بد منه لهذه الملازمة أن كان استدلالا وإبطال للاستدلال منعا مع السند
 بأن يراد بمجموع المسائل المعينة بالنعنيين النوعي قال الأسناد الوالد المراد
 من لفظ المجموع ما فوق الواحد والآخر لا يندفع المحذور لأن جميع المسائل المعينة
 بالنعنيين النوعي لا شك أنها الكل لا الكلي انتهى ويحتمل أن يكون المراد ما فوق

الاثنين قبل إشارة الشبه إلى المذهبين أعني كون اسم المنطق من أعلام الاجتهاد
 وكونه من أعلام الأشعريين لأن التوجيه الأول مبني على الأول والثاني مبني
 على الثاني ولا يخفى ما فيه وقوله في الجملة في الأول متعلق بالعصمة أي عصمة
 في الجملة لأن العصمة مشروطة بالمراعات لا مطلقا وقد تقع فتقع والعصمة وقد
 لا تقع فلا تقع وأما متعلق بالفكر أي بعض الأفكار وهو الأفكار النظرية مادة
 أو صورة لا الأفكار البديهية مادة وصورة إذ لا يحتاج إلى العامم ويحتمل
 أن يكون متعلقا بالخطأ أي الخطأ في الجملة لأنه لا يجري في نفس التصورات
 بل في الحكم وكذا الحال في الثاني في الاحتمالين وقوله وفيه بعد لا يخفى إبطال
 للسند المذكور أو منع للمقدمة المذكورة على تقدير كون الجواب بطريق المنع غل
 هذا المعنى في العرف وقوله على أن المقام أه علاوة سليمة أو لو سلم كون المنطق
 اسما لكلي احتمال ضعيف غير مشهور واستغرض عليه بأنه ولكن كلامه
 ساكت سيما يقتضي المقام نفي محتمل مع كون المنطق اسما لكلي احتمال ضعيف
 غير مشهور وأعرض عليه بأن المظهر هنا هو مطلق الشمول المعنى للتشابه
 بالشمول الظرفي سواء كان قويا مشهورا أو لا كما هو شأن التوجيه على أن لا
 يخالفه المشهور لا يرد عليه فقوله غير مشهور غير مفيد انتهى وأيضا كون المنطق
 اسما لمفهوم كلي مشهور في المقدمة حيث قالوا المنطق آلة فانقسمت أمانتها
 أه والآلة القانونية مفهوم كلي شامل للبعض والكل وإجاب الأسناد الوالد
 ع علاوة الأولى بأن التوجيه الأول مبني أيضا على قوله بناء على المنطق أه على
 تقدير حمل هذه العبارة على معنى يصح بناء كل واحد من التوجيهين عليه انتهى
 كما مر في الجواب بقوله فلا بد أه قال بعض أن رجس في تفصيل المقام أن
 القسم الأول عبارة عن السبعة والمنطق عبارة عن أحد الخمسة المملكة أو لعلم
 بجميع المسائل أو بالقدر المعنوية الذي يحصل به العصمة أو نفس المسائل
 جميعا أو نفس القدر المعنوية منها فيحصل منه ملاحظة الخمسة مع السبعة

استدلال وجه البعد
 ظاهر في قوله مجموع المسائل
 مع أنه لا يطلق المنطق على
 هذا المعنى صح

خمة وثلاثون احتمالا بقدر في بعض البيانات وفي بعضها التخصيص والحصول
حيث ما وجد العقل السليم مناسبا انتهى لكن الملكة اما التخصيص او
الاستنباطية ويطلق على المبادئ والمسائل والموضوعات فيكون الاحتمالات
سبعة فيكون الاحتمالات الحاصلة سعة واربعين فافهم وبعد البتة
التي البناء تفيد على خلاف القياس لان قياس التصغير ان يظم واول المقصود
وهذا باق على الفتح الاصلية وعوض عن ضم اول زيادة الالف في اخره قال
الاستاذ الوالد كما لا يتم الجواب عن الاعتراض الوارد على التوجيه الاول يرد
الاعتراض على التوجيه الثاني المشتمل على التوجيهين الذين احدهما ظرفية
الكلي للجزء بناء على ان القسم الاول بالمعنى الثالث جزء من المنطق على تقدير كونه
عبارة عن مجموع المسائل وثانيهما ظرفية الكلي للجزء بناء على ان القسم الاول
بالمعنى الثالث جزء للمنطق على تقدير ان يكون المنطق اسما لمفهوم كلي كما صرح
به في بعض النسخ وهذا اعتراض ظاهر معارضة على هاتين الطريقتين انتهى
الى هو في مدلولات مجموع الالفاظ بظهر هذا التفسير من كلام السيد سابقا
حيث يقال واما عبارة عن المعاني المخصوصة من حيث انها مدلولات للالفاظ
والعبارة وقوله كالمقدمة وكالواجب والحائمة ومباحث الالفاظ وعلى قوله
وكالتعريفات والتمثيلات والادلة المذكورة في القسم الاول فالتمثيل بها
مناسب فلا يرد ما قيل من ان ترك التمثيل مناسب فان الخارج من خصها
وما قيل ايضا انه لو جعل العلم عبارة عن المسائل فقط كما هو التحقيق فان
الحق ان اجزاء العلوم انما هي المسائل وعدا المبادئ والموضوعات منها
ما حجة فظهر انه مشتمل على المبادئ التصورية والتعريفية الخارجية على الله
عن الفن وليس مخمرا في المقدمة واما لو جعل منها فلكلامه وجه وقوله فلا
وجه لشي من التوجيهين وما قيل كما لا وجه لشي من التوجيهين لا وجه
للتوجيه الجزئي فيما عداه اذ كل منها مشتمل على دوال ما هو خارج

٦١
عن الفن كزوال المقدمة فغير صحيح كما لا يخفى على من له فطنة وقوله اللهم الان
يراد منع لكون القسم الاول بالمعنى الثالث مدلولات لمجموع الالفاظ المذكور
باعتبار ان يراد منه المقصود بالذات فيكون جوابا عن الاعتراض على تقدير
التفريق وذلك قوله المذكورين في المعنى الثالث وجه انها مدكورات اما
باعتبار النسخين واما باعتبار الذكر الصريح والتضمن وقوله والاوجه اي
في التوجيه الثاني ان يقرر انعكاسا وهو وان كان متخذا بالجواب عن الاعتراض الاول
على التوجيه الثاني باعتبار الثاني بالمال لكنها متغايران بالتفاوت فلا يكون
لهذا الجعل على ما ذكره الشرح على كلا التوجيهين قابل على الشق الاول على ان تقدير
التقريرين المتخدين في المال لا شك في انهما من معاني في وعلى ان ظرفية الكل للجزء
ابغض من معاني في فلا يكون ما قرره المحقق اوجه في بعض النسخ او يجعله قبيل
كون الموصوف في الصفة كقولهم زيد في الحنف والراحة بتقدير في تحصيل المنطق
على تقدير كون المنطق اسما لمفهوم كلي صادق على التصديق بها فاعرف ذلك
انتهى واعتراض عليه بان الجواب باللهتم شعر ضعيف وهو تنصيف ضعيف فارادة
المقصود بالذات في مثل امر قد كفت شريته عن تحمل مؤنة وايضا ان اخذ المنطق مفهوما
كلها واخذ المعنى الثالث جزءا كلال للمنطق فاسد اذ المعنى الثالث المقام حيثية
التعبير بالالفاظ وحيثية دلالتها على غيرها كما دل قولهم المعنى ما يستفاد من اللفظ
فهو غير جزئي للمنطق حتى يغير كلامه وايضا لان قولهم له لكونها من معاني في تهدي
وابتداء بل المغرب ان استعملها فيها حجاز ويمكن دفع الاول بان ارادة المقصود بالذات
منه حجاز وان كان مشهورا فيكون الجواب المبني عليه ضعيفا على ان شريتها عن معونة
ودفع الثاني ايضا بان المسائل على هذه التفسير تكون جزئية له لان حاصلة المسائل المذكورة
التي هي القسم الاول المدلول عليها بالالفاظ المخصوصة يصدق عليها المنطق اي المفهوم
الكلي الصادق عليها وعلى غيرها ودفع الثالث بما لا يخفى وجهه لكن من معاني في
معارضها بجهالة قال بعض المحققين المقدمة اما منقول من مقدمة الجيوش او مستفاد

منها ويمكن ان يكون كل منهما منقولاً في فهم قدم والثناء على ما عرفت في لفظ الحقيقة
من الوجهين فهما فهنا غلبت احتمالات وكلام ظاهر الخشعي في الفائق يشع بالثاني
حيث قال المقدمة الجماعية تنقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاقول
كل شيء فقبل مقدمة الكتاب وفتح القول الدال خلف ويشع كلام المغرب -
بالثالث حيث قال قدم ونقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش ومقدمة الكتاب بالكسر
انتهى وهذا القليل لقول لم يثبت فلو كان الفتح راجعاً على الكسر جهتين لكان الفتح
اولاً من الكسر مطلقاً فلا يكون معارضاً ويكون التقديم على الكسر مناسباً للشراح
واجاب عنه الاستاذ الوالد بان الكسر مشهور ولم يقع فيه الطعن وقدم التكلف
التفطير لان المعارف بين المحققين لكن قوله بان يجعل مشتقاً من التقديم بمعنى
التقدم يشع ما ذكرناه من الاحتمالات الثالث وكون التقديم بمعنى التقدم تكلفاً
لفظاً لان التقدم معنى المجازي للتقديم وكون اعتبار التقديم الامور المذكورة
لنفسها تكلفاً معنوياً لان الاصل ان يكون معنى الفاعل يغابر معنى المفعول ذانا
فلو اعتبر هذا لزم ان يكون الامور المذكورة مقدمة ومقدمة وهو خلاف الاصل
والواقع وكون اعتبار تقديم مقدمتي العلم والكتاب لم يعرفها على ما لا يعرفهما
تكلفاً معنوياً لما احتاج الى ملاحظة المفعول من الخارج بلا واسطة و
واسطة واعتراض عليه بان حق العبارة وتقدم مقدمة العلم يتصف بها على
من لا يتصف بها وتقدم مقدمة الكتاب من يعرفها على من لا يعرفها لان مقدمة
العلم هي الادراكات ويمكن دفعه بانه مبني على تقدم كون مقدمة العلم هي الادراكات
وان كان خلاف ما قرره الشئ او بانه من قبيل التغليب المعروفة ويمكن ان
يعتبر التقديم بين الادراكات والمذكرات فانه اذا كان مقدمة العلم عبارة
عن الادراكات فالادراكات تقدم المذكرات على نفسها وان كانت عبارة عن
عن المذكرات فالمذكرات تقدم ادراكاتها على الشروع في العلم وقس عليها
مقدمة الكتاب فان الالفاظ المخصوصة تقدم معانيها على نفسها او تقدم

٦٢
ادراكاتها على الشروع كانه اراده قبل من راجع كلام السيد الشريف
استنبط منه في كلام ثلث ابراهيم على المصم الاول انه قرر في شرح الشمسية
ان الامور الثلاثة ليست مقدمة العلم وجعلها في المطول مقدمة العلم الثاني
انه نفى توقف الشروع عليها واشتبه فيه والثالث انه لزم من كلامه اخصار
المقدمة عنده في مقدمة الكتاب فاحتاج الى تكلف في الظرفية انتهى وقيل
من المحذور الذي اشبهه في ابراهيم على المصم امران احدهما انه نفى في شرح
الرسالة كون الامور الثلاثة مقدمة العلم وجعلها في المطول مقدمة له
الثاني من انه يلزم ان لا يثبت عنده الامقدمة الكتاب انتهى ومن نظر في كلامه
ظهر الايراد على المصم ثمانية الثلاثة المذكورة سابقاً والرابع الاحتياج الى
التكلف في قولهم المقدمة في حد العلم وغايته وموضوعه لان هذه الامور
عين مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما احتاج اليه من اثبت مقدمة العلم
فقط والمصم نفى الاحتياج الى التكلف حيث قال في المطول ولعدم فرق البعض
بينها اشكل عليه امران احتياج في النقضي الى التكلف احدهما بيان توقف
مسائل العلم على ما ذكر في المقدمة والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة
في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه ذم منه ان هذا عين المقدمة لكن هذا
الايراد مندرج في الثالث حيث اشار بقوله فاحتاج الى تكلف وقال بعض
المحققين نقلاً عن بعض الافاضل التمسيل على راي القوم فانهم جعلوها مقدمة
العلم بالنفس المذكور ولذا لك جعل هذه الامور في شرح الرسالة مقدمة
الكتاب لا مقدمة العلم ونفي التوقف عليها واماً لا به فليس مقدمة العلم
الا التصور بوجه ما والتصديق بقاعدة ولذا طعن الشريف فيه بلزوم ما عرّب
عنه وهو الاحتياج الى التكلف ولم يطعن بلزوم الناقض بين كلاميه كما هو
مهور وهو البعض واما ما ذكره من انه لا يثبت عنده الامقدمة الكتاب
فانما هو بالنظر الى قولهم المقدمة في كذا وكذا والا فلا وجه لمنع كون التصور

بوجوب ما يتصدق بفائدة مع قرينة ما مقدمة العلم عنده بمعنى ما يتوقف عليه
الشروع مطلقا ما يذكره الفقه انه عبارة عن الالفاظ في المطول حيث قال
طائفة من الكلام قد تمت امثلة الحق لا ارتباط لها بها لكن يترجم الحذف في قوله لا ارتباطا
طريها اي بعبارة بمعنى انه اذا المقاصد انما ترتبط بمعانيها لا بنفس الالفاظ
ويحتمل ان يكون عبارة عن المعاني والكلام المذكور في المطول الكلام العقلي المعقول
وقوله وهي تعريضا امور ثلثة كما في بعض النسخ فاما بتقدير المضاف اي دوال امور
ثلثة او باطلاق ما هو اسم اللفظ على المعنى مجازا او باطلاق اسم المعنى على
اللفظ اعني اطلق امور المذكورة والادوالها وفي بعض النسخ وهي الامور ثلثة
واختار الشافعي ان ما عبارة عن الالفاظ فمقدمة الكتاب هي الالفاظ قال
بعض الشارحين المراد من المقدمة ههنا الالفاظ المخصوصة ان كان الكتاب
عبارة عن الالفاظ او المعاني المخصوصة ان كان الكتاب عبارة عن المعاني و
تجوز الاحتمالين لا يخرج الكتاب بسند في جوازها في المقدمة لكن القدم
لم يزد على الالفاظ والمعاني في هذا الباب فبين كلاميه تدفع هذا
التعريف التفريع وان لم يترجم في كلام السيد الآلة لما فرغ انحصار المقدمة في مقالة
الكتاب لم يثبت ان هذه الامور ثلثة من مقدمة العلم مع انه جعلها من مقدمة
العلم في المطول فيبينهما تدفع كذا قال الاستاذ الوالد وحاصله التدفع اه
قال الاستاذ الوالد يستفاد منه ان غرض الشارح مجرد دفع اعتراض السيد
بالتناقض بين كلاميه بحمل كل من العبارتين على معنى بناء على ان التنازع
وليس كذا لك لعدم التزامه دفع كل ما يرد على كتب المقص بل الغرض منه دفع
السؤال الوارد على الشافعي في هذا المقام بدفع سؤال السيد على المقص لانه لما
استفيد من كلام الشافعي ان مقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ ومقدمة العلم
عبارة عن ادراكات الامور ثلثة ونفس الامور ثلثة ونفس الامور ثلثة
التي هي المعاني ليست المقدماتين والحال ان المقص جعلها في شرح التسمية

في مقدمة الكتاب وفي المطول من مقدمة العلم بناء على ما قرره السيد
في اثباته التناهي ثم اذا دفع السؤال الوارد على المقص بالتناهي بمعنى الجملتين
بجوابه او الجملتين على النسخ اندفع السؤال الوارد عليه انتهى ويحتمل ان يكون السؤال
على كون مقدمة الكتاب هي الالفاظ بناء على ان مقدمة الكتاب هي الامور ثلثة
عنده كما قال في شرح التسمية ولذا اعترض عليه السيد بترجم التناهي مانع
ويحتمل ان يكون السؤال على مقدمة العلم هي الادراكات بناء على ان مقدمة
العلم عنده هي هي الامور ثلثة كما في المطول ولذا اعترض بالتدفع و
قوله وان كانت موقوفة وجه الابهام انه قال في شرح التسمية وهي
ههنا امور ثلثة كما نقل الخبث وقد في نسخة الاخرى فيه وهي الامور ثلثة
فابهام وقوله لكن تفسير مقدمة الكتاب هو لان الفقه في المذكور هو الالفاظ وايضا
على هذا يوافق ما ذكره في المطول وقد عرفت ما يتعلق به وقوله معرفة الحق
والفاظ والموضوع ذكر المعرفة وان كان المذكور في المطول نفس الامور ثلثة
كما زعم الشافعي على ان الواقع في المطول في نفس الامر انما هو المعرفة وان كان
مخالفا لزمه وتجر الاستاذ الوالد بان ذكرها بناء على ما حمل الشافعي عبارة المقص
في المطول انتهى لكن يرد على هذا الجواب ان يكون نفس الامور ثلثة
بين المقدماتين وقوله وهذا الجواب ما خوذ قبل عليه هذا في بعض النسخ فان
الاخذ غير لازم لجواز توقف الرأي وبعد الايراد لا يفيد في هذا المقام شيئا
وهو ضعيف اه قال الاستاذ الوالد يعني هذا الجواب غير حاكم لمادة الا
الشكال اصله وانما يحسم مادة الاشكال لو كان الاعتراض مبنيا على انه جعله
في شرح الرسالة مقدمة الكتاب ما جعله في المطول مقدمة العلم بعينه كما استفاد
من تقريره وليس نقى فيه لانه يمكن ان يبنى على ان معرفة هذه الامور ليست
من مقدمة العلم وذكر في المطول ان معرفة هذه الامور ثلثة مقدمة العلم
في مقام التحقيق ونفيه في شرح الرسالة في مقام تزيف كلام القوم فيها

فبما تناق ولم يقل فاسد كونه مؤثرا بقوله فيما بعد ويمكن ثابيدا
 الجواب ويمكن ان ينفي هذا الاستدلال على هذين الامرين فيكون السؤال
 بالندافع اثنين فنضع هذا الجواب لعدم كونه حاسما لمجموع السوالين
 وان كان لاحد حاسما وقد عرفت ما يتعلق به قال بعض الافاضل جواب
 انه واقع للسوالين المذكورين سابقا على اثبات المقدمة لها في المطلوب
 وفي المقدمة شرح التسمية وان لا يثبت عنده الامتدانة الكتاب ولم
 يلتزم دفع السؤال التبدل على المقسم من آخره انتهى ويرد على جواب الشبهة
 ايضا انه يلزم ان يكون مقدمة الكتاب التي هي جزء من الكتاب على الاحتمالين
 بل على الاحتمالات السبعة منجزة في الالفاظ مع ان لا حاجة الى التزام
 كون المقدمة الكتاب عبارة عن الالفاظ اذ على تقدير كونها عبارة عن المعاني
 الثلاثة او الادراكات يندفع الاشكال ايضا بان يقال ما جعلها مقدمة الكتاب
 في شرح الرسالة وما جعلها مقدمة العلم في المطلوب تلك الالفاظ او الادراكات
 بناء على ان التوقف انما خوذ في تعريف المقدمة في شرح الرسالة بمعنى الاعم
 اعني لولا ان لم يمكن الشروع في العلم وبهذا المعنى نفى عنها التوقف وجعلها مقدمة
 الكتاب والتوقف انما خوذ في تعريف المقدمة في المطلوب بمعنى الاعم اعني
 الترتيب المنطقي لدخول الفاء او بمعنى التوقف العادي وبهذين المعنيين
 اثبت التوقف عليها وجعلها مقدمة العلم او المراد بما يتوقف عليه
 الشروع في المطلوب المتصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما وذكرا معرفة الحد
 والغاية والموضوع على مذاق القوم كما سبق الاشارة اليه واما حمل التوقف
 المثبت للاموار الثلاثة على توقف الشروع على وجه البصيرة والتوقف
 النفي عنها في شرح الرسالة على التوقف في اصل الشروع فغير مرضي
 سند المقام لانه ارادة توقف الشروع على وجه البصيرة بان البصيرة من قبيل
 فلا ينحصر في الثلاثة لكن الجواب بحمل التوقف على العادة لا ينهم كما يظهر من

شرح

من شرح الرسالة فاجاب الاستاذ ان المعاني الثلاثة يجوز ان يكون مقدمة الكتاب
 على تقدير ان يكون الكتاب عبارة عن المعاني ويجوز ان يكون مقدمة العلم
 على تقدير ان يكون الكتاب عبارة عن الالفاظ فغير حاسم الاشكال ايضا
 ثم قيل اطلاق المقدمة على الالفاظ المخصوصة اذا كانت دالة على المقدمة
 العلم ليكون من قبيل تسمية الالفاظ باسم المدلول كما اشار اليه كلام السيد
 وقدرة وبعض المحققين انه قال صاحب المواقف الاول في المقدمة واکثر
 ما ذكر فيه تمالا يتوقف الشروع عليه في المسائل بل نفس المسائل فاذا جاء
 اطلاق المقدمة على ما لا يتوقف عليه فلا يجوز في اطلاق المقدمة على دالها
 وبهذا يبين ما في كلام الشرح فيما نقل في ان الحاصل ان الالفاظ الموضوعية اذا
 مقدمة العلم مقدمة الكتاب في التحليل فليست امثلة ويمكن ثابيد الجواب
 معارضة باثبات الحقيقة الوضعية ضيقة والاعتراض المذكور بابطال الضيقة
 بعدم الحاكمية للاشكال كما علمت او منع لقوله وليس بناء على انه وهذا ليس
 بنايبدا لانه يستفاد ومن كلام السيد ثلاثة ابراد بل اربعة كما مر فلا يكون
 الجواب حاسما البتة ويمكن ان يقال بقصودة السيد الاعتراض على المقسم
 كما ظهر من تعريفه لكن يرد عليه ان الفهم من التفرع الثاني اعني فيحتاج اه كونه
 المقصود الاعتراض عليه بانه وقع فيما عرّب عنه كما وقع عن بعض الافاضل
 كما مر فان قلت اه ابطال للسند الذي هو كون المراد بالامور الثلاثة
 في شرح الرسالة الالفاظ الدالة عليها التي هي مقدمة الكتاب عنده فهذا البطلان
 الجواب والتضعيف السابق ابطال لجواب بينه لكن المناسب تقديم على الصحيح
 التضعيف بما ذكرنا الآن يقال ان هذا الاعتراض تسليمي على معنى انه على تقدير تسليم
 جواب بينه وكونه من المناظرة لكن لا بد من قوله ايضا وقوله لا مكان الشروع اه هذا
 نقل بالمعنى لا بالعبارة اذ عبارة نقلها واما ما ذهب اليه الشارحون من ان المراد
 بالتحليل بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم فغيره فظن لان المفهوم من توقف

ع حجاب ما جعله في المطلوب
 مقدمة العلم جعله في شرح
 الرسالة مقدمة الكتاب
 صحيح

طه

الشروع على الشيء انه لا يمكن الشروع بدونه فظة ان شينا تماما ذكر لا بد من
 التوقف بهذا المعنى لان كثيرا من الطالبين يحصل كثيرا من العلوم مع الذهول
 عن رسومها واما هنا لكن هذا السؤال انما يريد على نسجته ومعها امور ثلاثة و
 اما على نسجته ومعها امور ثلاثة فلا وقوله قلت يجوز ان يكون اه منع
 للدلالة المذكورة بتقدير المضاف ويجعل خبره وقوله نعم يلزم انه قال الاستاذ
 الوالد ابدا هذا السند يعني انه لو كان المراد من قوله في شرح الرسالة بدون هذه
 هذه الامور مدلولات هذا الامور ولم يكن بهذه الامور مقدمة العلم في المطلق
 فبينها تناقض وهذا لا يراد وان كان متعلقا بالسند المذكور فهذا ممكن
 الايراد الذي هو محتمل اعتراض السند على المقص بناء على ما حمل المحقق من انه مبني
 على ان المقص في الرسالة توقف الشروع اه ولذا قال المحقق بحث آخر انتهى
 وقبل معناه هذا البحث غير بحث المحقق الشريف المذكور في حاشية الله
 المطلق لانه بحث هو انه يجعل في المطلق مقدمة العلم ما جعله مقدمة
 الكتاب بعينه لان ما جعله في المطلق مقدمة العلم بعينه جعله مدلول
 مقدمة الكتاب ونفي كونه مقدمة العلم في شرح الرسالة وهو قريب
 مما ذكره الاستاذ رحمه الله تعالى عليه الى الفهم قوله وجوابه اه التصور بوجه ما
 لازم لمعروف حد العلم والتصديق بفائدة ما لازم تصديق الفائدة المترتبة
 المخصوصة كما هو المقصود في المقدمة كما هو المشهور لكن لا يعتبر لمعروف
 الموضوع لازم فلا حاجة الى ذكره قبل هذا الجواب لا يشك العليل
 لجواز ان يكون المنفي في شرح الرسالة كون لازمها مقدمة العلم ايضه
 فلا يندفع به التدافع الا ان تعلم انه خارج عن المناظرة لان جواب المحقق
 بالمنع والمذكور سنده وهذا يمنع السند على ان المقص يعترف بكون لازمها
 مقدمة العلم كما سبق من بعض الافاضل قال الاستاذ الوالد فيه ان تقدير
 الا راكبين انما يكون مقدمة العلم بمعنى ما يتوقف عليه اصل الشروع واما

الامور
 بل مدلولات مقدمة
 الكتاب مع ان المقص
 جعلها مقدمة العلم
 صحيح

ان يقال ان المنفي في الشرح
 الرسالة كونها نفسها
 مقدمة العلم لا لزومها
 صحيح

واما يجمع ما يتوقف عليه كمال الشروع وعلى وجه البصيرة فلا يكونان مقدمة
 العلم بل جزئين منها لان الشروع على وجه البصيرة كما يتوقف عليها يتوقف
 هذه الامور الثلاثة انتهى فيه ان المقص لا يعتبر البصيرة في مقدمة العلم كما
 مر فلا يصح هذه الارادة عنده وما ذكرناه سابقا يصلح ان يكون جوابا عنه
 فنذكر وقال الاستاذ ايضه والظاهر ان ما جعلت مقدمة العلم في المطلق
 معرفة هذه الامور لا نفسها كما اعترف به نفي وما لم يجعل في شرح الرسالة
 مقدمة العلم وجعلت مدلولات مقدمة الكتاب نفس هذه الامور لا معرفتها
 فلا يرد فلا يحتاج الى جواب بعده فضلا عن تحقيق المقام والكلام
 بقي ان قوله اه اجاب عنه الاستاذ بان يحتمل التسوية التي نظر فيها الش
 والسبب ما يحتمل مع انه ينبغي ان يتبين ما او قد انتهى ويحتمل ان يجعل الاضافة
 الى الاضافة الصفة الى الوصف اي الحد المعروف اه وقبل في الجواب انه لما
 قال المقص المقدمة ما يتوقف عليه مسائله كعرفه حدة وغايته وموضوعه
 ودوات المسائل متوقفة على زوات الامور الثلاثة لصلح له عبارة المقص
 يجعل ما يتوقف عليه عبارة في ذوات الامور الثلاثة مع تقدير المضاف وهو اللفظ
 المعرف فصار الحاصل مقدمة العلم معرفة ما يتوقف عليه مسائله وهذا
 هو المراد بقوله وجعل نفسها مقدمة العلم واراد ان يكونها الا انه سأل
 في العبارة وهذا بعيد غاية البعد حيث لا يفهم ان وايضه قوله اه قبل
 عليه لا منافات لان الذي نفاه المقص كون ذات الامور الثلاثة مقدمة العلم
 والذي اثبتته الشارح كون ادراكها مقدمة العلم فلا منافات وما قيل
 انه يرجع بالحقيقة الى قوله نعم يلزم اه فليس يصح لان الكلام ثم في اثبات
 المنافات بين كلام المقص وهرهنا في اثبات المنافات بين كلام المقص
 وكلام الشارح دفع بان المضاف مفترق في كلام المحقق اي ادراكات الامور
 الثلاثة فثبتت المنافات وهذا التقدير مأخوذ من كلام المحقق سابقا

كما قيل
 صحيح

بقا

فتم في توقف الشروح على هذه الامور ومعرفتها العقل في الاصطلاح اه
 العقل عند الحكماء يطلق على العقل المنقسم الى العقول العشرة المشهورة
 عندهم وهو جوهر مجرد عن المادة بتعلق بالبدن تعلق الابدان وعلى النفس
 الناطقة وهو جوهر مجرد عن المادة بتعلق بالبدن تعلق التدبر والتفريق وقد
 يطلق على العقل اي ادراكات الكميات والجزئية المجردة وقد يطلق على القوة
 العاقلة التي هي للنفس الناطقة في ادراكاتها وقد يطلق على غير ذلك
 وعند بعض المتكلمين العلم ببعض الغدديات وعند بعضهم صفة عزز تارة يتبعها
 العلم ببعض الضروريات الى غير ذلك ومن هذا علمت ما في كلام المحقق
 من التعلل لانه لا بد من التقييد بل بقولنا تعلق التدبر والتفريق بل تعلق الابدان
 اي غير متعلق بالبدن تعلق التدبر والتفريق بل تعلق الابدان وقوله فلا بد
 يشمل التعريفات اي تعريف المعدول عنه وهو حصول صورة الشيء في العقل
 والتعريف المعدول اليه وهو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وعدم حصول
 ظاهر على هذا التعريف التقييد وايضا لا يفتح النظم الى الضروري وانظر في بطلان
 التصور والتصديق ولو اريد من العقل اه لا بد من التقييد اي بقولنا
 تعلق التدبر والتفريق وقال الاستاذ الوالد اي لو اريد في الجواب عن النفس المتعقل
 المتعقلين بالتعريفين من العقل النفس لم يشملان على الواجب وعلمت
 العقول وهذا الكلام ابطال الجوابين وجهين الاول عدم الحاشية والثاني
 عدم الحاشية ويمكن دفعه بما قال المصنف في شرح الرسالة في تعريف العلم
 من ان العقل جوهر مجرد عن المادة في ذاته مقارن لها في فعله وهي النفس
 الناطقة وهذا تفسير للعلم الانسان المنقسم الى الضروري والاكتساب
 انتهى وايضا قول الشيخ يدل على ان المراد من العقل النفس كما قال المصنف
 حيث قال شارح دون نفس النفس فالنفس قد يتبعها حاصل يستفاد
 من كلام الشيخ تفسير العلم بوجهين الاول للعلم الانساني خاصة والثاني للعلم

المطلق حيث قال هو مطلق الصورة الحاضرة عند المدرك فاما ان يكون العلم
 لفظا متراكبا بين الاخصم والاعم واما ان يكون موضوعا للمعنى الاعم وهذا
 التعريف للنفس منه اي العلم الانساني وحمله على مطلق المدرك اه
 قال الاستاذ الوالد ابطال سند الجواب الثاني الاخر عن تعريف النفسين بانه يستلزم
 ارتكابا اربعين فيكون هذا الابطال يستلزم التعريف امرا قبيحا وان صح في نفسه
 انتهى وجه البعد ان المدرك اما المعنى الحقيقي للعقل واما المعنى المجازي له والاول
 غير متبادر والثاني يستلزم ارتكابا مجازيا في التعريف كذا قبل وايضا لو حمل
 على هذا المخرج على الوجه لانه حضور في المتبادر من الحصول ما يقابل الحصول الا
 ان يتم قوله فلو قال هو الصورة اه لا اعتراض اخر ايضا على الشيخ والقوم بارتكاب
 المتعقل عليه مع وجود المفضل وهذه الوضائف من المحقق وقعت مرتبة حسب الطبع
 قال المحقق الشريف في حاشية المطالع في قول العلم الصورة الحاصلة من الشيء
 عند الذات المجردة وقد اورد في هذا التعريف فوائد اولي وان تعريف العلم حصول
 حضور الصورة مسجلة في العبارة لان المعنى به قائل بانه من مقولة الله
 الكيف لكن قدم ذكر الحصول تبينها على انه مع كونه صفة حقيقية يستلزم الاضافة
 الى حله بالحصول كما يستلزم اضافة اخرى الى متعلقه الثانية ان اضافة
 الصورة الشيخ في قولهم حصول صورة الشيء بنباد منها مضافا له فخرج ما ابيح
 بخلاف قوله الصورة الحاصلة من الشيء الثالثة ان قوله عند الذات المجردة يتناول
 ادراك الجزئية سواء قبل بارتسام صورها في النفس الناطقة او في الاثما
 فشملة الذهنيين بخلاف قولهم في العقل وما قبل من ان العقل لا يطلق على البار
 تع فلا يكون سلمه داخل في التعريف وذلك بنا في عموم قواعد الفقه قد فوج
 بان المحقق منه فيه هو العلم الحساب والكنس وعلمت منزه عن ذلك
 فالك فلا بأس بخروجه وتعميم القواعد انما هو بحسب الحاجة الرابعة المخرج
 بان العلم المذكور هنا انما يكون للمجردات دون الماديات وبهذا علم ما في تحقيق الشارح

من اشارات الى ما ذكره قدس سره وما في كلام المحقق من الخلل وايضا يخصم
الشارح للحقيد الذات المجردة التي بشر بها كل واحد بقوله انا واعترض عليه
ابنه بانه ما اختار ابنة لا يصدق على علم الوجوب والعقول لما فيه من عدم
الحصول مع كونها حضوريات ولا يصدق على علم النفس بالكليات ايضا فانها
حاصلة فيها لاخذها بل لا يصدق على علم الانسان مطلقا لعدم تجرد ذاته
بالمعنى المتبادر من التجرد وايضا لفظ الذات مستدركة فانه تجرد لفظ المجرد يعني
عنه وايضا فهو يترجم ان كلمة عند اخرج الى المسئلة من كلمة في لعدم انطباقها
على شيء من المذهبين المعبرين في الارشام مع انة الذي يزعمه ابنة ليس
على ما ينبغي ان المراد من كلمة عند هو معناه العرفي لا العقول والمستأد منها
يشمل المذهبين ويمكن دفع هذه الاعتراضات بما لا يخفى فتأمل
وهو جمهور المتكلمين اه قال الاستاذ الوالد هذا بيان لما يستفاد من قوله
على الاصح من ان العلم كما يطلق على الصورة يطلق على خبرها على المذهب
الغير الاصح وكما كان مبتدأ على القول بالوجود الذهني تكون مبتدأ على خبر
وكما يكون من مقولة كيف يكون خبر هذه المقول على غير الاصح انتهى وقوله
لما يستفاد على تقدير ان يكون على الاصح متعلقا بكون العلم صورة وكيفاما
على التنازع والا لا يستفاد كل ما كان المحقق في صدر بيانه الا ان يقال
يستفاد بطريق الالتزام قبل اراد ما كان المحقق ان منشأ الخلاف في العلم
بين الفريقين هو الاختلاف في الوجود الذهني واعترض عليه بانه بيان في
تخرج شارح حكمة العين بعكس ذلك وخذشهما ان الامام الرازي مع
قوله بالوجود الذهني جعل العلم من مقولة الاضافة والقائلون بان
العلم اضافة يفترون بانه تميز لا يحتمل النقيض اي لا يحتمل متعلقة
نقيض ذلك التميز وهذا مختص باليقين والتصور والقائلون بكون

العلم صفة حقيقية فسروا بانه صفة توجب تميز لا يحتمل النقيض وقبل صفة
توجب يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به عامتا او مطلقا والخيار عند
المحققين فهو القول الثاني وقيل الاعتقاد الجازم المطابق الثابت الى
غير ذلك واما القائلون بالوجود الذهني اه والمراد بالغير بعض
المحققين من المتكلمين كالمحقق الطوسي وصاحب الموافق والمصنف والشيخ
الشريف والشارح الفاضل والقطب الرازي والامام الرازي الى غير
ذلك وبداية عدم حصول العلم قبل حصول الصورة وكذا الانفاق ممنوعة
ودعوى البداية في محل النزاع ليست بمجموعة وكذا الحال في الشك وقوله
والحاصل معه الخ المحرر ممنوع لان الحاصل معه اربعة بل خمسة الصورة الحاصلة
وقبول الذهني وجعل المبدأ القياض الصورة في الذهن وضافة مخصوصة
بين العالم والمعلوم وضافة مخصوصة بين الصورة والعالم اعني الذهني اي
النفس بل سنة باحتمال اضافة الصورة الى صاحبها ويمكن دفعه بان المراد
عدم الاحتمالات التي وقع فيها النزاع السابع وهذه الاضافة غير الاضافة في
السابقة اعني انكشاف الاشياء واسطة صورها الحاصلة لان الاضافة السابقة
على تقدير عدم الوجود الذهني وهذه الاضافة باعتبار الوجود الذهني فالامام
قال بانه الاضافة الاولى وقوله واما ان نفس حصول الصورة اه قيل عليه ان
القطب اختار في رسالة التصور والتعريف ان العلم حصول الصورة مع ان القائل
المحقق فسره ههنا بالنسبة بين الصورة والعقل وهي مقولة الاضافة ليست
الا فلا يلحق القول بانه لم يقل به احد ويمكن دفعه بان القطب اختار كون العلم
حصول الصورة بمعنى الارشام الصورة كما قيل ان معناه ارشام الصورة
فيكون العلم بمعنى حصول الصورة من مقولة الانفعال او بمعنى الصورة الحاصلة كما
قال الشارح لكن ذلك الدفع لا ينفع المحقق ووجهه فيما نقل عنه وانظر
من قوله هناك ان المقول عن السبب في حاشية المطالع ويحتمل ان يكون

المنقول من الشارح كما في الحاشية المتعلقة بقوله من حيث ان العلم نفس الصورة
 لم يتعرض لهذا التوجيه في اثبات ان العلم هو نفس الصورة بطريق اللبنة لان النظر
 الوارد عليه غير مندفع ثم ان هذا القياس ظاهره من الشكل الثاني هكذا العلم
 موصوف بالمطابقة والصورة الحقيقية موصوفة بالمطابقة فالعلم هو الصورة
 الحقيقية لكن يتجه عليه انه بشكل ثان بلا شرط وهو اختلاف المقدمتين بايجاب
 والسلب وايضا لو تم لدل على ان الصورة صادقة على العلم لان نفس العلم وايضا
 ليس كل صورة موصوفة بالمطابقة وكذا العلم والمبرزة لا تفيد وايضا فيجوز الاحتجاج
 الى قوله والانفعال والاضافة وايضا لو تم لدل على ان العلم صورة وهذا ليس
 بمطلوب والمطلوب ان العلم كيف وايضا المطابقة لا يلزم ان يكون جميع الموافقة للواقع
 لجواز ان يكون بمعنى ان المعلوم الذي يتكشف على النفس هو في الواقع كذلك
 لان حاله الذي في الواقع بخلاف حاله الذي يظهر على النفس وبمعنى ان ما يتعلق
 به العلم هو ما في الواقع ولا خفاء في ان المطابقة بهذين المعنيين يوصف بهما
 الانفعال والاضافة لو كان العلم احدهما ويمكن دفع الاول باننا نقرر القياس
 هكذا العلم موصوف بالمطابقة والاضافة والانفعال ليسا موصوفين بالمطابقة
 ينتج العلم ليس انفعال او اضافة فثبت انه كيف اذا المذهب منحصر فيها على
 القول بالوجود الذهني في حاجة الى قوله بان الصورة توصف بالمطابقة وهذا
 ايضا جوارب عن الاشكال الثاني ويمكن ان يبين الاحتياج بانه لو لم يذكر هذا الم
 يلزم ان يكون العلم نفس الصورة لجواز ان يكون الصورة مثل الانفعال في عدم الانفعال
 وهذا ما خوذ في الدعوى شاملا فيه ويمكن تقريره بالاشتباه هكذا لما كان الصورة
 موصوفة بالمطابقة مثل العلم والحال ان الانفعال والاضافة ليسا كذلك
 كان العلم صورة وكيف لكن المقدم حق وما قيل من انه استدلال الشئ بمثله
 لا يقاس فليس صحيح لان التمثيل اثبات حكم المشبه به للشبه بعلته مشتركة وههنا
 ليس كذلك لان يثبت نفس المشبه به للشبه ولا العكس وايضا ان ارباب العقول

لا يلتفت وقيل في الجواب المراد بالتمثيل الدعوى لا الاصطلاح اعني المشابهة
 والمماثلة وقد يوجه على المعنى الاصطلاحي وذا ينتركه اولى ودفع الثالث بانه باب
 الاكتفاء والمراد توصف بالمطابقة واللامطابقة ودفع الرابع بان المطابقة
 نسبة بين المطابقين كالعلم والمعلوم فيما نحن فيه وبهذا المعنى تكون متحققة في المعلوم
 فقط الا على مذهب المصنف ثاملا لكن القول بان الصورة اه قال الاستاذ الوالد اراد
 به انا لان سلم ان الصورة العقلية من مقولة الكيف وانما تكون من هذه المقولة
 لو كانت مغايرة لذي الصورة بالماهية ومحتاجة في حصولها الى العقل كما هو
 مذهب الاشباح وهو مذهب المرجوح وليست كذلك لجواز كونها متحدة مع
 ذي الصورة مغايرة بالا اعتبار فلا يكون كل صورة كيفيا لجواز ان يكون صورة
 الجوهر وغير الكيف جوهر او غير كيف فقوله انما يصح بيان منشأ الغلط وقوله
 وانما اذا كانت له منع مع استند وجعل ان يكون معارضة لكونها من مقولة
 الكيف على ما يدل عليه له الوجود الذهني قال في المواقف احتجوا على الوجه
 الذي هو بوجوه الاول انا نشقور ما لا وجود له في الخارج كالممتنع واجتماع
 النقيضين والعدم المقابل للوجود الخارجي المطلق وحكم عليه باحكام بنونية
 وانه يستدعي ثبوتهما لغيره ان ثبوت الشئ للغير فرع وجود المثبت له في نفسه
 واذ ليس في الخارج فهو في الذهني واعتراض عليه في شرحه بانه ان اريد به
 بالامور البنونية امور ثابتة في الخارج فلا سلم انا حكم بها على ما لا وجود
 لها في الخارج ولو سلم لزم ان يكون المحكوم عليه موجودا في الخارج وان اريد
 امور ثابتة في الذهني لزم المصادر على المطلوب واجيب بان المراد ما ليس
 السلب ما خلا غيرها واعتراض ايضا بانه ان اريد ان تلك الامور الثابتة ناجية
 لها في الخارج لزم ثبوت المحكوم عليه في الخارج وان اريد بها ثابتة في الذهني لزم
 المصادر ايضا واجيب بانها ثابتة للموضوع في نفس الامر واذ ليس في الخارج
 فهو في الذهني الثاني من المفهومات ما هو كذا متصف بالكلية التي هو صفة

ثبوتية فلا بد ان يكون الموصوف بها موجودة او ان ليس في الخارج لان ما
 في الخارج شخص فهو في الذهن ويرد عليه ان الكلية ليست صفة ثبوتية
 بل سلبية لانها عدم المنع وان سلم كونها ثبوتية كانت داخلية في الاستدلال
 لا الاول وقد يقال المفهومية صفة ثبوتية لا تنصف بها الكلية ان ليس
 في الخارج فهو في الذهن ويرد عليه الاعتراض الثاني انه وايضا الحقائق الكلية
 كالانسان موجودة بالضرورة وليس في الخارج فتكون في الذهن موجودة
 والثا اعترض عليه ايضا بان دعوى الضرورية في وجودها غير مسموعة نعم
 افرادها موجودة الثالث لولا الوجود الذهني لم يكن اخذ الحقيقة الموضوع كقولنا
 الممتنع معدوم وهذا باحقيقة عائد الى الاول واعترض ايضا بان مفهوم المعدوم
 امر سلبى فلا رجوع وقد يقال لولا الوجود الذهني لبطلت الحقيقة الموجبة بل
 الكلية كقولنا كل مثلث يساوي ذواياه فانتمى ان ليس الحكم مقصودا على الافراد
 الخارجية بل شامل للافراد الوجودية والمقدرة واجتج نافية بوجهين احدهما
 لو اقبل تصور الشئ حصوله في ذهننا لزم كون الوجود حازا او باردا او مستقيما
 او معوجا لكن اللازم بط بالضرورة وايضا يلزمه اجتماع الضدين اذا تصور الضد
 معاد حكم عليهما بالتضاد والثاني ان حصول حقيقة الجبل واسماء مع عظمها
 في ذهننا مما لا يعقل واجاب الحكماء بان الحاصل في الذهن صورة وما هيته مو
 موجودة بوجود ظلي لا هوية عينية موجودة اصلي والخارج ما يقوم به ماهية الحرارة
 الموجودة بوجود اصلي عيني وبان الذي يمنع حصوله في الذهن هو هوية الجبل
 واسماء وانما مفهومه الكلية وما هيته انها الموجودة بوجود ظلي فلا ممتنع
 حصولها في الذهن فيها الجملة ان تصور الذهنية كلية كانت او جزئية مخالفة
 للتصور الخارجية في التوازن المستند الى احد الوجودين المخصوصين وان كانت مشا
 في لوازم الماهية وما ذكرتم من الامتناع هو الحكم الخارجى فلا يكون الذهني كذلك
 والمختار عند المحققين ان الحاصل في الذهن ماهية الاشياء ماثلا لها

كاشف

كاشف في الكلية التجريد والمحقق الشريف في حاشية المطالع قال مذهب الاشباح
 ليس بشئ اذ يلزمه ان لا يكون للشيء وجود في الذهن الا بالبناء وبما جازى
 هو ان النار مثلا قد قام في الذهن صورتها هي مرتضى موجود في الخارج ولها نسبة
 مخصوصة الى ماهية النام بها صارت سببا لانكشافها في العقل والدلائل المذكورة
 على الوجود الذهني اذا علمت ذلك على ان الثابت في الذهن ماهية الاشياء موجودة
 موجودة ظلي والقول بان صورة الحيوانية بذاتها ولا معنى للجوهر الا بعد اولا بنافيه
 قيامه بشئ في وجود آخر انتهى والحاصل ان العالم والمعلوم متحدان بالذات ومختلفان
 بالاعتبار فالحاصل في الذهن باعتبار قيامه بالنفس علم وكيف وباعتبار ذاته
 معلوم جوهرى او عرضى الى غيره الك وبهذا يندفع اشكال المحي ثامل وقيل
 ادلة الوجود الذهني لو تمت لدلت على ان صور الاشياء موجودة في الذهن سواء
 كانت عينها او شجرها بل على ان صور المعدومات فقط اذ منها انا نعلم على ما لا يخفى
 وجودها في الخارج الحكم على الشئ لا يكون الا بعد وجودها وانه ليس في الخارج
 فهو في الذهن ومنها ان الامور الكلية موجودة قاطعا وليس في الخارج
 فهي في الذهن وفيه ان من الدليل الحقيقة الموجبة كقولنا كل مثلث زواياه
 تساوي الغائمين وهو متناول للافراد الخارجية والمقدرة من الممكنة وهو
 قائم في حق الموجودات والمعدومات وقيل يجوز ان يكون صورة خبر الكيف
 نقيب كيفا في الذهن وانما الجوهرية في الوجود الخارجى فلا يكون الحاصل
 ماهية الاشياء ضرورة ان ماهية الجوهر مخالفة ماهية العرض وكذا
 الكيف والوجود من عوارضها وايضا يكون الجوهرية من خواص الوجود
 الخارجى وليس كذلك كما سوفت الا ان يقال الوجود عين الممكنة والوا
 ولو قيل كذلك لا يصح ايضا لان ما هو عين الالهية الوجود الخاصة بالنسبة
 الى الهويات واعترض ايضا بانه يلزمه ان يكون الواحد جوهرى وعرضا
 وهو محال واجيب بان الجوهرية والعرضية باعتبار الوجودين غير محال

شرائش

جب

وقوله والتوجيه المذكور وجه النظر ما ذكرناه من البراد است على التوجيه المذكور قال الله
الاستاذ الوالد هذا منع كون العلم صورة على وجه الترفي وهذا ان المنعان وان كانا
متعلقين باللازمة في تقرير الحق وتوجيه السيد لكنهما متعلقان في الحقيقة
بكلام الله الاول متعلق بقوله لانه من مقولة الكيف بناء على ان الله استدلال
بالحق الانسية والثاني متعلق بالمية ان العلم صورة بناء على ما وجهه السيد بل
الحق اعترض بان كيف يكون العلم من الامور الاعتبارية ولا يلزم احتيا والاعتبار
بالوجود الخارجي اجيب بان معنى الاعتباري الموجود الذهني لا الاعتباري المحض
كاتباب الوجودات فهي عطف نفي لها فالعلم باعتبار الوجود الذهني لا الخارجي
فانه بهذا الاعتبار معلوم لا علم فالعلم متحد بالماهية وبالذاتية لا بالعوارض
والوجود فلا محذور في ان يكون العلم متحد بالمعلوم بالماهية ومختلفا في الوجود
وهذا القول ابطال المنشأ الغلط يستلزمه لكيفية ما ليس بكيف على هذا الوجه
ويحتمل ان يكون اخر ابا وابطالا لكلام المذهبين تقرير العلم ليس بكيف لانه ليس
بموجود في الخارج والكيف موجود في الخارج من الذهن اما العقري فلا من
الامور الاعتبارية والموجودات الذهنية واما الكبرى فلا ان الكيف من اقسام
العرض من الموجودات الخارجية ونقل عن حاشية التجريد للشئ لم لا يجوز ان يكون
سدهم العلم من الكيف على سبيل المسامحة وتسمية الامور الذهنية بالامور
العينية ونفاد ذلك ان المحققين قالوا تفقوا على ان العدد امر اعتباري مع
تسميته الاسم الى المتصل مسامحة وفي بعض النسخ الحاشية اما ما شاع مع
القوم واما ثمة بما قرره في محله فقوله الا ان يقال انه مأخوذ من كلام الله في حاشية
التجريد كما عرفت لكن على هذا قال الاستاذ الوالد ان هذه اشارة
الى كونه مبنيا على التشبيه فيكون مثال البراد انه يلزم ان يكون الاستدلال والبراد
والنزاع لفظيا ويحتمل ان يكون اشارة الى ان العلم من الامور الاعتبارية
لأن الموجود الخارجي حتى يكون كيفاً وانفعالا وازدافاً فيكون حال البراد

ان الاستدلال والنزاع يكون لغوا لان الكيف والانفعال والاضافة من الموجودات
الخارجية الخارجية انتهى وتقريره ان استدلالهم على كون العلم من الكيف
كما استدلال المحقق الشريف في حاشية المطالع والشارح في حاشية كتابي
والنزاع بانها كيف محل ثامل اما الاستدلال بانه كيف على تقدير ان العلم كيف
على التشبيه فهو انه مشابه للكيف ويرد عليه ان العلم من الموجودات الذهنية فالعلم
يكل مقولة من تلك المقولة على اعتبار تقدير الاتحاد بالماهية فالخصيص بانه من مقولة
الكيف تحكم واما كون النزاع محل ثامل فلا يتم برتبون على كونه من مقولة الكيف على
التشبيه فان احصوه في الكيف لزوم المناقاة وبقيته يلزم ان يكون الاستدلال والنزاع
لفظيا لان العلم مشابه للكيف والانفعال والاضافة فيكون كيفاً وازدافاً وانفعال
على التشبيه ووجه الثامل انه يمكن النزاع على هذا التقدير ايضا بان من قال انه كيف قال
انه مشابه للكيف لا يشابه الانفعال والاضافة والاستدلال على تلك المشابهة
بانه موصوف بالمطابقة كالكيف واذ الانفعال والاضافة وكذا الحال في الصورة و
قبل وجه الثامل انه لما حصل في الذهن عند العلم بالاشياء الامور المذكورة الثلاثة
وليس من امور اعتبارية بخبرية للوهم بل مورسابقة للواقع صح الاستدلال
على كل منها كما في سائر امور ذهنية مطابقة لنفس الامر وانما يكون لو كانت من
مخترعات الوهم كاتباب الوجودات والجو من الزيق والجبل من الباقوت وفيه
ما فيه وقيل وجهه من ان النزاع والاستدلال راجع الى الوجوه الخارجية لو كانت
العلم موجودا في الخارج لكان كيفاً وازدافاً وانفعال وكذا الحال في الصورة
وقس الباقيين وفيه انه لا معنى للتشبيه والكلام فيه الا ان يقال التشبيه
في الحال والعينية في التقدير ثامل فيه انظر انه عطف اه وجه الظهور اشارة
اللام في المعطوف لان اعادة التارة المعطوف لتعيين المعطوف عليه ولا يفتح عطفه
على قوله لانه من مقولة الكيف كما لا يخفى وقوله ان المسامحة عرفت بعض الافاضل
المسامحة بانها استعمال اللفظ في غير معناه الموضوع لا قصد سلافة وقربنة

بين الوجهين وبين العطف
والعطف عليه لعدم حسن
التقابل ص ٢

١٢ لم يظهر المراد وقيل ترك الاحتياط في اداء المرام وحاصل اعتراض على الشا
بعدم صحة التقابل معارضة نقد برة او نقننا شبرها او منعها وفيه ان عطف
الاختم على الاعم وبالعكس بالواو باوجاز شابع ولو سلم فهذا ليس معطوفا
على قوله ما فيه من المسامحة مطلقا ١٢ معطوف على المقيد بحيثية ان العلم هو نفس
الصورة وهذا الوجه مغاير للمقيد بتلك الحيشية ذاتا واجيب ايضا بان هذا من قيل
النفس بناء على الخالف في الجملة وذلك لان النقص لا يحتاج الى الخالف و
التقابل من جميع الوجوه بل يكفي في ذلك كون الاول مسامحة مع مودة ظاهرة بخلاف
الثاني بل يكفي لا يبعد ان يكون توطئة المحذور ناشئ من اضافة الصورة الى الشئ
وهو انقراض التعريف بخروج الجزئية المركبة فيظهر التقابل بين الوجهين بوجه
ظاهر انتهى وانه وايضا ان قول العام بالخاص يراد به ما وراء الخاص واما
جعل عطفاه جواب عن الدفع المقدر للاعراض المذكور بطريق المنع والاستدلال
وجه التراكه ان الظاهر ان يقول ومن حيث ان المتبادر ان تلك التراكه انما هو
بحسب اللفظ لا بحسب المعنى كما لا يخفى ركاكة اللفظ ادنى من ركاكة المعنى اشار اليه بما بها
منية في نسيه وان كان الابهام قد يكون للتعظيم وايضا بر عليه هذا الايراد
مطلقا سواء كان قوله ولان عطفاه على قوله ما فيه من المسامحة او عطفاه على قوله
من حيث اه والمراد به من المذهبين مذهب من يقول بارتسام صور الكليات والجزئية
مطلقا في النفس ومذهب من يقول صور الجزئيات المادية مرتبة في القوى و
الآلات وصور الكليات والجزئيات المجردة في النفس اما عدم انطباقها على الاول
فلان المتبادر من كلمة عند عدم حصول المفروق في المضاف اليه بل في اطراف المضاف
اليه فلا يشتمل بشئ من افراد العلم فلا يكون التعريف جامعا لعدم افراد المعرف
واما عدم انطباقها على الثاني فلانه لا يشتمل لما ارسم في النفس من صور الكليات
والجزئيات المجردة فلا يكون جامعا لبعض افراد المعرف فيكون التعريف باطلا
على المذهبين بخلاف كلمة في فانه على تقدير ما لا ينطبق التعريف على المذهب

الثاني دون الاول فيكون كلمة عند اجوج الى المسامحة من كلمة في وقد عرفت ما
يتعلق فيه به واعتراض بان كلمة عند كما يستعمل بمعنى القربية يستعمل في
معنى شامل لها واخبرها من معنى في كما في قوله تع والله عنده علم الساعة
ثم اعتراض عليه بان علم الله تعالى حضوري فلا معنى لحضور الاشياء فيه واجيب عنه
بانهم مرجحوا بان علمه تعالى حصوله بمعنى حصول صور الاشياء على الاجمال في ذاته في الاذل
وايضا لو كان حضوره بالزمن ان يكون علمه بالاشياء في الاذل موقوف على وجود الاشياء
في الاذل وفيه ان هذا لا ينافي التبادر والكلام فيه وايضا كون علمه تعالى حصوله تعالى
التحقيق وايضا علمه تعالى بالاشياء سواء كان في كلياته او جزئياته على وجه كلي
عندهم والكليات اذ لينة فيكون علمه تعالى حضورها وايضا يجوز ان يكون علمه
حضورها ولا يتوقف على وجود الاشياء لجواز ان يكون صور الاشياء مرتبة
في العقول في الاذل والله تع بنا هذا تلك الصور في الاذل وتحضره على مذهبهم وان
كان باطلا عند اهل الحق والكلام في تعريفهم تام واخبرني ان التجربة اه اى
الواجب والعقول العشرة والنفوس العقلية والذات طرفة واحوالها والمآل من
المجرد ما ليس بحجم ولا جسم كذا قيل وفيه انه يدخل فيه السموات والصور والآ
ان يقيم الجسم ما اى ما لا يحل في الجسم ولا يتركب من اجسام منه والنفوس الجسمانية
ههنا الخواص الخمسة الظاهرة اى الباهرة تدرك بالبصر كالا لوان والاضواء
والساعة تدرك المسموعة اى الاصوات والذائقة تدرك المزروعات اى
الطعوم والشم تدرك المسمومة اى الروائح والذممة تدرك المموساة
اى الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة والوعث فانه تدرك المعاني الجزئية به
كعداوة زيد وصداقة عمرو واما الحس المشترك والخيال والحافظة والتميز
فلا تدرك وجه عدم ادراك النفس الجزئيات المادية انما هو ادراك لا تسميها
صورها في النفس وتلك الصور منقصة فيلزم انقسام النفس اما الاولى
فلان الادراك حصول صورة الشئ عند الإدراك واما كون الصورة منقصة

فلا ان المادة منقسمة فيلزم ان يكون صورتها منقسمة واما لزوم انقسام النفس
النفس فلا ان انقسام الحال يستلزم انقسام المحل والكل منظور فيه اما الاول
فلا انه جاز ان تدرك النفس لا رسم وارسم صورتها في الآلات على القول الآخر
واما الثاني وهو كون الصورة منقسمة فان كان في الخارج متمم ولكن لا يفيد
وان كان في الذهن فغير متمم لجواز ان يكون الانقسام من لوازم الوجود الخارجي
دون الذهني على ان المادة لا يلزم ان يكون منقسمة في الخارج كالنقطة واما
الثالث وهو لزوم انقسام النفس فلا ان انقسام الحال لا يوجب انقسام المحل
واما النقصان كان المحل سريانيا وليس كذلك فيما نحن فيه والاتفاق واقع
على ان الصورة الكلية والمجردة غير منقسمة في القوى الجسمانية وكذا الحال في
ان القوى الجسمانية لا تدرك الكليات والجزئيات المجردة فذهب جماعة
اه قال في حاشية المطالع واختلفوا في ان الصور الجزئية الجسمانية تتلوه
منقسمة في النفس او في الآنها فذهب جماعة الى الثاني بناء على ان الصور
الجسمانية اشخصية منقسمة ولوازم منقسمة في النفس منقسمة بانقسامها
وذهب الآخرون الى الاول لان النفس هي المدركة للاشياء الا ان ادراكها للجزئيات
الجسمانية بواسطة لا بذاتها وذلك لا ينافي انقسام الصور فيها بناء
ما في البها انهما ما لم تفقد البصر لم تدرك الجزئي البصر ولم ترسم فيها صورة
واذا فتحت ارسمت وادركت قبل هذا هو التحقيق لا تا اذا ادركنا شيئا با
بالبصر مثلك وراجعنا الى مقولنا وجدنا انه قد حصل لانقسام حاله هي كيفية ادراك
كيفية بطلانها تمنا ذلك الجزئي عندنا انتهى وقول المحقق بشهادة الوجدان
اشارة الى وقوله يستلزم ان لا يكون ما قام به الادراك اه ما قام به الادراك
القوى الجسمانية فان الصورة الجزئية الجسمانية منقسمة فيها ان كان الادراك
كبفا وانفعالا فانقيام ظاهروا ان كان اضافة بين العام والمعلوم فلا قيام
والمدرك في قوله وان يكون الدرك اه هو النفس حيث ادركت الصور الجسمانية

الجزئية وكون النفس مدركا بظواهرها كونه كيفيا وانفعالا وان كانت مدركة على كونه
اضافة وقوله كلا الوجهين اه قيل وجه النظر اما في الاول وهو شهادة الوجدان فلا ان
الوجدان لا يكون حجة على الغير لجواز ان يدعي الغير بوجدانه عكس وجدانك
واما في الثاني فلا ان استلزام المحذور انما يكون اذا كان العلم من مقولة الكيف واما
اذا كان من مقولة الانفعال فلا يلزم ما قام به الادراك مدركا اذا ادراكك بمعنى
الانفعال لا يقوم بالقوى الجسمانية والفائز فيها الصورة وفيه بحث لان الوجدان
وان لم يكن حجة على الغير لكنه يفيد تنبيه المطلوب وتوقيته على ان ما لم يكن حجة على الغير
الوجدان ان الخاص لا الوجدان العام المتكرك كانقسام العلم التصوري والتصديقي
الى الضرورية والاكسابي كما حال المقص في تقسيمهما الى الضرورية والاكسابي الى الضرورية
الوجدانية وكما حال ابن الحاجب في مختصره الى الوجدان كما بينه الشارح العظم مع
ان الظاهر ان ما نحن فيه من هذا القبيل واجبة حصول الصورة في القوى يستلزم
انقسامها وانفعال فيها بدهرية وقيل وجه النظر في الاول ان الوجدانية مد
بدهرية فلا يكون بينهما خلاف في وجهه في الثاني ان البطلان ما قام به الادراك
غير مدرك وكون ما لم يعلم به الادراك مدركا انما يظهر في المعنى المصدري دون الادراك
بمعنى الصورة وفيه بحث ايضا لان البهرية يقع فيها الخلاف في مثل خلاف الامام في
الضرورة جميع التصورات والاولى وجه النظر في الاول ان الوجدان غير ظاهر عندنا وفي
الثاني ما ذكرناه سابقا وبقيته يعارض كلا الوجهين بانه لو رسمت في النفس صور
الجزئية الجسمانية لانقسمت النفس بانقسامها وحرف ما يتعلق به
وهذا تعريف وتوضيح له يحتمل ان يكون هذا ابنا لمعنى آخر للعلم حقيقيا كما المعنى
الاول على كونه لفظا متراكما واطلاقه على الاول من قبيل اطلاق الشيء على قسم منه كما سبق
الاشارة وقيل التعريف الاول مبني على ما اختاره المقص في شرح الرسالة من ان المادة من
العلم في مقام التقسيم هو العلم الحادثة الحسوسة الانسانية وهذا تحقيق للمقام كيف
ولو كان العلم شاملا للحسوسة والحسوسة في الحسوسة والتصديق فان التصديق

"بذلك من الصور والتصور حصول صورة الشيء في العقل او عنده وفيه انما في
 تحقيق الشبه فيما سباني من قوله ولا حاجة ان الانقسام يجري في المطلق وان
 لم يجري في كل نوع واجبنا ان التصور مشترك بين الادراك مطلقا وهو مرادف
 للعلم وبين الصور انما نج كما هو المشهور فظهر منه انه كما يكون العلم عامما يكون
 التصور عامما وما ذكرناه براد المحنة وقوله والتذكير به ويحتمل ان يكون باعتبار التفسير
 وهو دفع لما يتوهم ان بين تفسير الشبه نوع تناقض حيث يكون التفسير الثاني
 شاملا للعلم الواجب دون الاول وكذا العلم العقول ووجه الدفع على الاول ان
 التفسير الاول بيانه لاحد معينه اعني الكاسب والملكب والتفسير الثاني
 بيان للمعنى الاول وعلى الثاني ان التفسير الاول وان كان خاصا ظاهرا لكن المراد
 منه التفسير الثاني فيكون شاملا لجميع العلوم ومنشأ هذا التوهم واما قوله
 عند العقل واما قوله الحاصلة واما قوله انما فسر الحاصلة اه هذا التفسير
 بناء على ان يكون مرجع التفسير هو الصورة الحاصلة لا العلم على ما اشار اليه قوله و
 انما فسر الحاصلة بالحاضرة لتلا يتوهم ان المراد من الحصول اه وانما قال لتلا يتوهم
 لان الحصول اهم اعم كالشئوت لكن التبادر للوهم ما يقابل الحصول وقوله و
 انت تعلم اه فان قلت اولان هذا القياس قياس استثنائي يستثنى فيه
 نقض المقدم فلا يتبع وثانيا بانه من قبيل تعيين الطريق وهو ليس من ذاب
 المناظرة من قلت ليس المراد منه القياس بل مجرد الملازمة ولو سلم
 المقدم الثاني متساويا فينتج النتيجة الاربع لكن فيه ثامن وجهين وتعيين
 الطريق لو لم يكن من ذاب المناظرة لما وقع من التحول بين المناظرين ودفع ذلك
 التوهم بتفصيل انه يقول سواء كانت تلك الصورة الخارجية وهو في العلم الحصول
 اه واجيب بان المراد لتلا يتوهم من اول الامر انتهى ودفع ايضا بان قيد الصورة
 بالحاضرة دون الحاصلة المفيدة بل في العقل او عند العقل لكن يتوهم من الثانية
 عدم الزوال كما في تعريف اليقين بالاعتقاد والجازم المطابق الثابت

لا بد من ثاويلها ايضه كذا ويل الحاصلة بالحاضرة وكذا ويل الحصول بالشئوت

فلا بد من ثاويلها ايضه كذا ويل الحاصلة بالحاضرة وكذا ويل الحصول بالشئوت
 ثانيا فاعلم منه ان فيه مسحة من اربعة اوجه فلا يكون العدول اليه من المشهور
 اولى لكن المساحة في المعدول منه اكثر من المساحة في المعدول اليه كما لا يخفى
 واعترض على قوله بان براد مطلق ما يمتاز باننا ان التصور نازد بالشيء او الممكن
 العام فاذا زبد لا يمتاز بالشيء او الممكن العام اصلا عند المدرك ودفع بان المراد
 بالغير الغير في بادي النظر وزيد التصور بالشيء يمتاز عما هو غيره في بادي
 النظر ودفع ايضا بان المراد بالامتياز عن الغير الامتياز عن الغير ان وقع
 الغير ويمكن دفعه ايضا بان زيدا يمتاز بالشيء في مفهومه الا شئ من حيث
 نفسه لا من حيث انه لشيء في الذهن ثامنا هذا مبني على ما هو المشهور اه وجه
 البناء لما قسم الصورة الحاضرة للشيء الى ما هو عين ما يقية الشيء والى ما هو
 غير ماهية والاول في التصور بالكنة وهو الحد الثام والثاني في التصور بغير
 كنه وهو الحد الناقص والرسمان فاعلم منه ان تصور الشيء اعم من ان يكون
 بانه او بامر صادق عليه وقوله كالمحنة الناضل فيه تعريف واعترض على
 على الشيء بانه ترك ما هو الحق المختار عنده واتباع المشهور مع انه قال لم
 التفت الى ما اشتهر وقوله بوجه الوجه قد يستعمل في مقابلة الكنه وقد يستعمل
 في الاعم وان كان المراد الاول يكون غير الكنه صفة كاشفة له وان كان الثاني يكون
 يكون احترازا عن الكنه والحاصل اذا قلنا علمت الانسان بالضاحك فنسبة
 العلم الى الانسان حقيقة على الاول المشهور ويجاز على الثاني في المختار والمعنى
 علمت وجه الانسان قال المحقق الشريف في حاشية المطالع ان الشيء مثلا
 مفهوم صادق على الاشياء كلها فهو وجه لها ويمكن لئان يتصور هذا المفهوم
 مع عدم التوجه الى ما صدق عليه كما في قولنا مفهوم الشيء بساوي مفهوم الممكن
 العام فلو كان العلم بالشيء من ذلك الوجه لزم ان يكون جميع الاشياء معلومة
 لنا في هذه الحالة مع عدم توجه عقولنا اليها ويمكن لنا ايضه ان تجعل هذا المفهوم

آلة ملاحظة افراد كلها كما في قولنا كل شيء ممكن عام فان العقل منهما قد
يتوجه الى جميع الاشياء فصارت معلومة لنا بهذا الوجه الا ان حصولها في
حصول اجمالي عا في غاية الضعف فتصور هذا المفهوم بالاعتبار الاول
هو العلم بالوجه وبالاعتبار الثاني هو العلم بالاشياء من هذا الوجه ثم اعترض
بانه لعل القائل بالاختار اذ اراد العلم بالوجه العلم بالاعتبار الثاني ثم احاط
بان يكون النزاع لفظيا مع ان اللفظ المتبادر هو الاعتبار الاول انتهى فقد
علم منه ان الاختار هو القول الثالث لا يصح الاول على اطلاقه ولا الثاني كذلك
وقيل لا خلاف في ان الوجه معلوم بالكنه على المذهبين فالنزع بين الفريقين
ان كان في ان العلم بكنه الوجه هو علم حقيقي بكنه الشيء الذي هو الوجه
ام لا فالحق مع المحققين لانه لو كان علما حقيقيا بالشيء لم يكن علما حقيقيا
بوجهه ضرورة استحالة تكون علم واحد علما حقيقيا بالشيئين وان كان النزاع
في ان العلم بكنه الوجه هو علم يحصل به ادراك في الجملة بالشيء ذو الوجه ام لا
فالحق مع الجمهور كيف والقول بعدم حصول ذلك بوجوب الخصار المعروف
في الحد النام لعدم افادة غيره على ذلك التقدير في تحصيل المظاهرات
نعلم ما فيه من الخلل مما ذكره المحقق الشريف وايضا قوله ضرورة استحالة
لجواز ان يكون الرسم اكل من الحد النام كالحيوان الناطق الضاحك فالعلم
بلنه هذا الرسم الاكمل يستلزم العلم بكنه الانسان ضرورة ولعل اشرح اختارها
ما حققه المحقق الشريف اي لو كانت الصورة آلة ملاحظة الشيء قلنا ان يكون
عين ماهية او غيرها او المراد بالصورة صورة الشيء حقيقة او حكما على طريق عموم
الاجاز على ان يكون مبنيا على مذهب المحققين ونقل عنه انه لا يبعد ان يكون المراد
بالماهية المفصلة وبالكنه تفصيل الاجزاء وبغير الماهية الجملة كما في تصور زيد
بخصوصه وبذاته من غير تفصيل الاجزاء حتى لا يلزم بناء الكلام على غير التحقيق
واعترض عليه بان يلزم ان ينضم التعريف في الحد النام واجيب بان لا ينضم غايته

ان التعريف بالطرف الثلثة لا يفيد العلم بالشيء بل بوجهه واورده عليه ان يكون
تعريفا للوجه وح والمفروض ان العلم بالوجه لا يكون الا بكنه ايضا واجيب
بان الرسم النام والحد ناقص يفيد ان كنه الوجه وكنه الوجه رسم للماهية
واورد ان الرسم قد يفيد كنه الشيء مع ان عدم الافادة مقرر عندهم واجيب
بان مرادهم بعدم الافادة بالنظر الى ذي الوجه قوله الا ان يقال جواب بمنع البناء
على المشهور لجواز ان يكون المراد بالنعيم تطبيق التعريف على المذهبين لا البناء
المذكور وقوله كما انه تنوير للتشديد قبل اراد بالذهب ما فوق التواضع
الواحد فان في الارشام مذهبين الا ان يقال اراد بالذهب المذهب الواقعة
في الارشام والادراك واعترض بانه لا يطبق الا على المذهب الثاني في حق ادراك
القوى الجسمانية وهو عدم ادراك القوى بل المدرك هو النفس واجيب بان
التطبيق اعم من ان يكون ظاهرا واسمارة ولا يخفى ان قوله سواء كانت ذات المدرك
او في الالهة يشتمل المذهب الواقعة في الارشام والمراد بالمدرك المدرك في
الجملة وقوله كما في علم النفس لها بالكتبات وكما في علمها بالمحسوسات على
التمثيل كما هو مخرج قال الا تهاه الوالد بالذهب مذهب بعض الحكماء ومذهبي
المحققين لان مذهب بعض البعض ان المدرك للجزيئات المادية القوى الجسمانية
فيلزم منه ان صور الجزيئات المادية مرشمة في القوى وان لم يبعج بهذا
الارشام وقوله واما النعيمان الاخران فهن النعيم الصورة لعين الصورة الخارجية
ولغيرها ونعيم ان الصورة عين المدرك او غير ذلك والقول بدله قوله
لدفع نعيم ان يراد من الصورة الحاصلة عند العقل الصورة الحاضرة عند
المدرك والمراد بقوله ههنا النعيم الرابع والمراد من الاولين لفظ المدرك في
التعريف ولفظ المدرك في النعيم الثالث لا النعيمان الاولان كما يوهم
عبارة ولا يخفى في ان الاول والثالث دفع التوهم ايضا فالتخصيص بدرجة
الآن يراد بحد دفع التوهم وقوله لا يستلزم رجوع اه نقل عنه وانما قال

احد التعميمين بالانها لا يحفل ان يراد به عين المدرك العين ماهية
 فيرجع الى التعميم الاول وان بعينه بين الصورة الخارجية فيرجع الى
 التعميم الثاني مع انه ياتي عنه المثالان اه قبل في آباء المثالين بحث
 لا يخفى بل لا بعد ان يقال المثالان المذكوران يدلان على الفتح فان التعمين
 كلاهما ان سلم مع غيب المدرك من غير فرق بين ان يكون المدرك ذاته
 او غير وفيه ان علمه مع عين ذاته مطلقا عند المثالين بعينه الصفات كما هو
 المختار عند الشارح والمحقق تامل فيه واجيب بان التعمين راجع الى الرجوع الى
 معنى الرجوع ياتي عنه المثالان لانه ان يرجع الى الاول يكون المثالان لكون الصورة
 عين الماهية وغيرها اي سلمه مع بذاته عين الماهية وعلمه مع سلسلة الممكنات
 غير ما يقتضها وليس كذلك وان يرجع الى الثاني يكون علمه مع بذاته عين
 الصورة الخارجية وسلسلة الممكنات غير الصورة الخارجية مع انه عام في
 حضور مطلقا نقل منه في الحاشية ان هذا بخلاف وهو انه لا وجه لاشق
 الثاني من التعميم الاخير سواء كان المدرك بالفتح بالكلية اما الاول فله لان العلم
 عين المعلوم مطلقا عند المحققين والتحقيق واما الثاني فلان صفات الواجب عنه
 وبإجملة القول بعينه الصفات بناتي القول بغيرية العلم للمعلوم مطلقا مع شمول
 علمه مع غاية ما يمكن ان يقال ان القول بعينه صفاته مع ان ذاته ثابتة في
 منابها في ترتيب آثارها عليه فلا ياتي كون علمه غير ذاته من غير ترتيب شيء عليه
 على قبيل ما انزه المحقق في عينه الوجود وقد تجسس وفي المواقف قسم العلم
 الى التصور والتصديق والاول قسم الحاشية الضرورية والمكتسبة ثانيا وقال في
 شرحه قديمه بالحدوث ليخرج عنه علمه مع فاته قديم ولا بوصف بضرورة ولا
 كسب وقال المصنف في شرح "شمسية المنقسم الى الضرورية والاكتسابية
 علم الانسان والعلم بالحادث والعلم الانساني اعم من ان يكون حضورا او حضورا
 والحضور اعم من ان يكون قديما كعلم الباري مع مطلقا وحادثا كعلم ابن آدم

بذاتنا والحضور لا يكون قد بما بل حادثا على ما هو الحق وقيل والحضور ايضا
 قديم وحادث والقديم كعلمه مع بذاته والحادث كعلمه مع وعلم العقول بالحوادث
 فمن جعل البديهة والكسبة من صفات الحضور يترجم القول
 بان علمه مع بالحادث ايضا ينقسم اليهما ومن جعلها من صفات الحادث
 يترجم القول بان علمنا الحضور ينقسم اليهما فلا بد لصحة المذهب من القيد
 المذكورين معا وقد عرفت ان الحق ان القديم حضور في فلا يترجم القول
 بان علمه مع بالحادث ينقسم ولو قيد العلم بالكلية والمكتسب لكاف
 العلم كما اشار اليه في حاشية المطالع حيث قال والمحقق عن العلم المكتسب و
 المكتسب وعلمه مع منزلة عن ذلك والتعميم انما هو بحسب الحاجة كما اشار اليه
 سابقا وقوله الذي هو بمنزلة تقسيم العلم انما قال هكذا لانه يتوهم ان المنقسم
 الى الضرورية والاكتسابية هو التصور والتصديق لا العلم والدليل المذكور في الشرح
 انما يقدم على خصوص العلم اذا كان مقما لهما فلا يترجم به خصوص العلم على
 ذلك التقدير خصوصه اذا كان مع مقما للتصور والتصديق ووجه الدفع
 انما العلم وان كان مقما للتصور والتصديق او لا لكنه مقسم للضرورية والا
 والاكتسابية ثانيا فلزم التخصيص في العلم وتقرير الدليل هكذا تخصيص العلم
 باحدهما مكتسب بل واجبه لانه لما جرى الاقسام فيهما لانه مطلق العلم وجب
 التخصيص لكن المقدم حق وقوله فيه نظر منع المقدمة الواضحة وقوله اذ لا علم
 اه سند له لا قوله لان الانقسام لانه يقبض المنوع لا يكون كسند المنع بل هو تصور المنع
 وتقصيده والمعنى المشهور للضرورة ما لا يتوقف حصوله الا نظر والاكتساب
 ما يتوقف الا نظر وكسب نقل عنه في الحاشية وانما قيد بالمشهور لجواز ان يربطها
 ومعنى اخر في لا ينصف العلم الحضور والقديم بشي منهما او لا مشاحة في ذلك

في الاصطلاح يريد به ما يذكره بقوله الآن يكون مبيّنا آه وهو ما قاله في المواقف
 عن الفاضل الى بكره والفروري وهو الذي يلزم نفس الخلق لزوماً يجد الانفكاك
 عنه سبباً والكسبي بقايله وحاصله لا يكون تحصيله مقدوراً للخلق والكسبي
 ما يكون تحصيله مقدوراً للخلق والبديهي ما نسبت به جرد العقل والنظر
 ما يتضمنه النظر الصحيح انتهى او البديهي العلم المحصول او الحادث الذي يتوقف
 حصوله على كسب او رد عليه ان علم على المشهور للبديهي وهو عدم التوقف
 على النظر لا يتوقف بها كما لا يتوقف بمقابلها وقد مرّح به جماعة منهم السيد الشريف
 وجرّد عليه الشك في حاشية شرحه وقال بعض الافاضل في حاشية شرح المواقف
 عند قول الشك في تحقيق عدم انصاف العلم الواجب بالضرورة والاكتمالية
 فان قلت عدم التوقف على النظر والكسب يشتمل علم الواجب مع اختصاص
 الضرورية بالعلم الحادث محل نظر قلنا التقابل بينهما تقابل العدم والملكية
 والاستعداد متفرقة وعدم توقف النظر في هذا القبيل فلا يشتمل علمه على ازالة
 مخاضه بين علمه وبين علمنا على انه كلاً منها لا يخدوا عن ايهام الخدو
 فلا يتوقف بهما انتهى ويمكن دفعه بان يبين ان مقام المنع والسند لما عرفت
 فيمكن ان يمنع كون التقابل بينهما تقابل العدم والملكية بخوار ان
 يكون التقابل بينهما تقابل الاحجاب والسلب فلم يعتبر فيه الاستعداد
 واما امر الابهام فدفعه نقلاً عن سبيل واما تحقيق شارح المواقف عدم انصاف
 علمه في فعل المعنى الغير المشهور للضرورة والكسبية كما عرفت وقوله نعم اه
 بيان منشأ السند ومعنى قوله اذ لا يلزم اه او لا يلزم من انقاسم

متفرقة
 صح

المطلق الى شئ انقاسم كان نوع منه الى ذلك الشئ بل لا يلزم انقسام نوع
 ما والمراد بالنوع المفرد او بمعنى انقاسم مطلقاً بحال الاما هو المصطلح
 والا لا يتبع الملازمة ظاهره وان لم يقصد الملازمة حقيقة ويمكن ان يستلزم
 المدعى بتفسير الدليل كما لم يجرى ان انقسامه في المحصورين والقديم فتد
 اطلق العلم لتوهم جربانه فها ولدفع هذا التوهم خص العلم كما فلا يحقق شريف
 في بيان الترتيب بين العلمين حيث قال ولو قال المفهوميات اه لربما توهم
 جربانه الاسم لا يبعد في كل واحد من المفهومين واشارة كثيرة وسبب في مثله
 من الشك مع ان عدم التقيد به معارضة للدليل المذكور ونقصه بما لا
 يستدركه خصوص الغا وكلاهما على وجه الترتيب من المنع اعترض بان لا يتم ان
 التقيد بخصيص بلا مختص لانه اذا لم ينقسم الى القوي والقديم عبثاً لا يلزم
 فيه على انه التخصيص من غير مختص لولم يدل على عدم جواز التقيد بعدم
 او اوجه التقيد انتهى ونقول في دفعه بانه التخصيص بلا مختص مبني على
 ما سبق من انه لا علم حضوراً وخصوصاً او قد بما وحادثاً او وهو منصف با
 لبديهيّة والكسبية فيكون في النعيم فائدة انه كل واحد من افراد العلم لا يخدوا
 عن احدهما على ما يقتضيه انقسامه وايضا انه التلازم من التخصيص بلا مختص
 بخرد عدم الاولوية لا الف دلالة التخصيص بلا مختص جائز عن الفاعل
 المختار ويمكن ان يمنع التخصيص بلا مختص بانه دفع التوهم بجواز اكون
 مختصاً كما عرفت وقوله ولكونه النعيم انساب اه او رد عليه انه غير مناسب

كما ذكرنا من انقضاء

لا ان النسبة انما هي على حسب احتياج كما مر مع ان كون من القواعد يحمل بحث
ويمكن دفعه بان النسبة على تقدير عدم الاحتياج بناء على رعاية الموقفة
لما يكون من القواعد واما ان استثنى جنة لا ينبغي
فيجب واجبا وايضا لما لا يندى كونه انقسم العلم لهما من القواعد بل
يعود من مقدمة العلم او الكتب بل لا من مباديها بل من حيث كونه الانسب
التي هي فيه لانه مقدمة للمفاهيم علمية فيكون التبع فيه النسب بالنظر الى
القواعد واما القول بان الحصول اذ جواب عن المعارضة بالنظر الى قوله عدم
التقييد اذ تقريره انقيس العلم بالحصول والحدوث واجبا لانه
لما كان الحصول والحدوث معتبرا اذ كان التقييد واجبا لكان المقدم
حقا واما الواقعة فاقول ان العلم الحضورى اذ الملازمة فلانه لو لم يقيد
لم يكن التقسيم حاصرا والاثبات للمطلوب بدليل آخر بالنظر الى المنع المذكور
والاثبات لا يعمى لا يجرى الانقسام في المطلق فتضعفه على ما قيل
ضعيف من وجهين احدهما ان البداهة ما لا يحتاج الى كسب وظاهر هذا
التعريف حادق على الحضورى والقديم وثانيهما انه لا يلزم من عدم انصاف
شيء منهما بالبداهة او الكسب كونه الحصول والحدوث معتبرا في مفهومهما و
يمكن دفع الاول بما ذكرناه سابقا عن بعض الافاضل وقد عرفت ما فيه وايضا
الاجم في الحضورى لانه المنقول سابقا في العلم القديم ودفع الثاني بان ليس
على كونه وجودا الحصول والحدوث معتبرا في مفهومهما على ان جزء من المفهوم
بل المعنى انه معتبر في تحقق مفهومهما في الافراد وهذا لا يثبت او يجعل قوله
ان الحضورى اذ لا الملازمة تقريره لما كان الحصول والحدوث معتبرا

مطوف على قوله المعاصرة

في مفهومهما

في مفهومهما فالتمحيص واجب لانه لما كان الحصول والحدوث معتبرا في مفهومهما فلم
يحد بتصرف الحضورى والقديم بالبداهة ولا الكسبية فيكون التخصيص واجبا فافهم
وقوله الا ان يكون اذ يستثنى من ظهور الضعف وجوابه عنه وهذا الجواب انما يكون
جوابا عن السؤال الاول وهو ان لا نسلم ان الحضورى او القديم غير منصف لهما بل
بانته المنع او بابطال السند والقائل ان يقول بناقش في بعض الاصطلاح
كما المذهب المستحدث في التصديق للكان والاستعانة بالكتابة عند الخطيب والاعلم
عند الحكماء حيث بناقش انهم خالفوا العرف واللغة والشرع في تفسير العلم
بحصول صورة الشيء في العقل فكذلك جوابه وقوله لكنه لا يقتضيه اذ اعراض على تقدير
الجواب المذكور وحاصله منع الملازمة اذ لما كان الحصول والحدوث معتبرا
في مفهومهما كان التخصيص واجبا بان لا نسلم وجوب تخصيص في الاصطلاح المشهور
على تقدير ان الحصول والحدوث معتبرا في مفهومهما على الاصطلاح البعنى
فاندفع ما قبله اذ هذا القائل بوجه التخصيص من طرف التخصيص تقريره لما ذهب
التخصيص لان العلم الحضورى والقديم والاول عين وجود الشخص المعلوم و
الثاني العلم الالهى لا بوصفان ببداهة وكسبية وجب التخصيص لكن المقدم
حق والاندفاع من قوله لكنه لا يقتضيه اذ وجه الاندفاع انه لا يلزم من كون تخصيص
البعض مبنيا على ما ذهب اليه ان العلم الحضورى او القديم غير منصف لهما
تخصيص الاصطلاح المشهور كما لا يلزم من قولنا وهذا القائل يريد تطبيق الاصطلاح المشهور
على اصطلاح البعض كالقائل الاول فاندفع بهذا التقرير ما قبله اذ انه موجه بوجه
بان انكار التخصيص مبنى على المذهب المذكور فدفعه بما ذكرنا لانه يكون واقعا على
طريق المناظرة كما في قوله لكنه لا يقتضيه لكن يرد عليه ان النظر ان الحق في تقييده
على اصطلاح البعض والتخصيص في تقييده واجب ووجه البناء ظاهر مما نقلناه
من شرح الشمية لكن فيه ثامل من وجهين وقوله مع ان في هذا البيت اذ
والمراد بخائل الخلل فحيلة الخلل ووجه تخييل الخلل ان تفسير العلم الحضورى

اصطلاح المشهور

كذلك وهكذا فنسب بل المتعلق للتصديق ليس إلا جماله وهو ادراكه
وقوع النسبة اولاً وقوعها ومرا من عرفت التصديق به لا يكون الا ان ادراك
وقوع النسبة اولاً وقوعها اعم من ان يكون مجرداً كالاشياء المذكورة ومعنى في شبيهة
الاذعان قد خولها فها ظهرك في كون الاجمال مطلق الادراك بحيث بل الاجمال
لاذعان الجمل كما لا يخفى اور عليه ان اخرج الشك والوهم من التصديق
اذ كان النسبة يستلزم دخولها في التصور انتهى ونقول الشك والوهم
داخلان في التصور سندوع كما اشار اليه الشرح فمما يستلزم ويمكن دفع
هذه المناقشة اه قال بعض الافاضل في طائفة الشبهة ان المصدر المضاف اذا
كان متعلق العلم والادراك بحامل ثلثة معان احدهما ان يكون متعلق العلم هو
المضاف لامع النسبة وح يكون الاضافة لغيره المضاف وانها ان يكون مع
متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة التقييدية المتعلقة بالتصور
والثاني ان يكون متعلق العلم هو المضاف مع الاضافة اعني النسبة النامية الجزئية
المتعلقة بالتصديق فهذا الادراك على الاول ادراك المفرد والثاني ادراك
المركب الاضافي وعلى الثالث ادراك المركب النام الخبري فما نقل من ان ادراك
وقوع النسبة اولاً وقوعها ثانياً بل ادراك ان النسبة واقعة اولية بواقعة
فالمراد ثانياً بلها بالمعنى الثالث فقط لكن الثاني محكم في المقصود والاول محتمل
فيه انتهى وقوله المحش يمكن دفعه منع دخول التخييل والشك والوهم فيها
سنداً ان المتبادر اه وقوله كما يشعر بنوره وجه الاشعار ان قوله ان النسبة
واقعة قضية فيكون الادراك المتعلق بها تصديق واذ عاناً وانما قال
يشعر لانه لا يلزم من كون قولنا ان النسبة واقعة قضية ظاهراً ان يكون
الادراك المتعلق به اذ عاناً لان التصور يتعلق بها بتعلق به التصديق
ايضاً لكن الظاهر ان يكون اذ عاناً وقوله محذوف اه منشاء اللفظ فلا يكون
العدول عن العبارة المشهورة منسباً قبل عليه هذا كلام ساقط

من آخره اما اولاً فلا لانه لا وجه لقوله عاوجه الاذعان لان معنى ادراك ان النسبة
واقعة ادراك ان النسبة واقعة وقوع النسبة باتفاق النخات كما عرفت
والمتبادر من وقوع النسبة مطلقاً لا ادراك سواء كان مجرداً كما في الاشياء المذكورة
او مع فهمية الاذعان كما في التصديق نظيره ان المتبادر من الناطق في تعريفه
الانسان مطلق الناطق سواء كان مع ضمنية البلوغ لا مرتبة الحدس اولاً واما
ثانياً فلا ان التفرقة بين قولنا ادراك وقوع النسبة وبين قولنا ادراك ان
النسبة واقعة تحكيم بل الادراك الذي يصير تصديقاً انما هو الادراك
المتعلق بالاول دون الثاني كما سبق انتهى ويعرف مما ذكرنا ان ادخاله في ذكر
ويمكن كلامه اه اثبات للمنهوع بنحو ان المراد بالدخول نوع الدخول بل امكان
النوع لا الدخول المحقق بالفعل وهذا القدر يكفي للعدول عنها الى ما لا يمكن
نوع الدخول وقوله لعدم تعليل لتحقيق المراد في نفسه لا الاصل كقراءة
نفسها ووجه التمريض بقوله يمكن توجيه المح ان هذه خلاف الظاهر من الدخول
مع ان تحقيق تلك الارادة غير معلوم فلا بد من الدليل عليه في اثبات
المطلوب قبل عليه ان قوله يمكن ان يتوقف توقف لان مادة النقص لا بد ان
يكون متحققة فلا يرد بها النقص فلا يجب العدول ودفع بانه يابى العدول
في مقام الاحتياط وان لم يرد النقص بها وايضاً دخول هذه الاشياء في العبارة
المشهورة متحقق كما سبقنا به والحق ان الباعث للعدول عنها انما هو
طلب الاختصار اللاتق بكتابه وان لم يزم غير انتهى وفيه ما ذكرناه سابقاً
وقيل عليه ان المتبادر من الاذعان ان النسبة واقعة فلا يستلزم تعريف
المص للظن فلا وجه للعدول انتهى ويمكن دفعه ان الاذعان مطلق
النسبة والاعتقاد كما اشار اليه الشرح ويرد عليه ايضاً ان الاذعان قبول
الذهن في النسبة الخبرية فيكون انفعالا فلا يلحق تقسيم العلم الذي
هو الكيف وتدفع ان المراد صورة النسبة المذخبة في الذهن او الاذعان

بمعنى الاستفاد كما خسر بعض الشارحين فلا يرد اليقظة ان ادراك النسبة
 الحكمية داخل في تعريف التصديق فلا يكون ما نحتاجه الان الاذعان خاص
 للاستفاد فلا يتناول ادراك النسبة الحكمية التصوري قال المصنف في شرح
 الشمسية ان الحق ان الحكم ليس بفعل. لانه اذا كان وقبول لوقوع
 النسبة اولاً وقوسها وادراك ذلك دلالة انصافاً بالبداهية و
 الاكتساب وهو المسمى بالتصديق عند الحكماء ومعناه بالفارسية هو
 كوريدن فافهم وهذه اشارة الى في العدول من العبارة المشهورة
 او في تقسيم العلم وجعل التصديق عبارة عن الادعاء اشارة الى تحقيق الامر
 التصوري والتصديق في مقام تقسيم العلم اليقيني وتخصيل النوعين من اشارة
 الى الاول بقوله ولهذا عدل عن العبارة المشهورة الى الثاني بقوله وح العدول
 عنها الى فند الادعاء اشارة الى لكن الثاني اوفق بعبارة ويجعل ان يكون الاشارة
 الى المجموع المذكور نعم الاتفاق بينهما واقع على ان التصور مما يمتزج التصديق
 بذاتهما والاختلاف انما يكون في الامتناع بحسب المتعلق ايضاً وقالت طائفة
 احبناهما ليس الا بحسب الذات والتوازن لا بحسب المتعلق لان التصور يتعلق
 بما يتعلق به التصديق من وقوع النسبة اولاً وقوسها كما في التخييل والشك
 والوهم والحققون اخذوا بهذا السبب الشريف والقاضي القصد والناج
 وغيرهم قال السيد المحقق في حاشية مختصر الاصول اذا تصورنا
 نسبة امر الى اخر من حيث نبوته وانتفاعه عنده وشككنا في ذلك المنصور
 الذي هو النسبة النبوتية او السلبية فقد علمنا ذينك الامرين وتلك النسبة
 ضربا بان العلم انما النسبة فلا تالا شك فيما لا يعلم والعلم بالنسبة مستلزم
 للعلم بهما فقد تحقق في هذه الحالة ضرب من الادراك ثم اذا زال الشك
 وحكمنا باحد طرفي المتصور من الاثبات والنفي فقد علمنا ضربا آخر من العلم
 وهذا الادراك متميز من الاول بذاته وجدانا وبلازمة المشهورة واختلاف

الموازن يدل على اختلاف الملزومات بالحقائق وهذا الضرب لا يتعلق الا به
 بوقوع النسبة اولاً وقوسها بخلاف الضرب الاول فانه يتعلق باليقين اى
 غير وقوع النسبة اولاً وقوسها بوقوع النسبة اولاً وقوسها لا على
 الشكيبين كما في الشك انتهى ملخصاً والمراد من الشك في قوله وغير من الاشياء
 بمعنى العلم اى ما يمكن ان يعلم سواء كان موجوداً او معدوماً وممتنعاً او واجباً
 او ممكناً خاصاً فلا يتوهم ما يتوهم وكون احتمال الصدق والكذب من لوازم
 التصديق انما بالذات كما هو المختار عند المحقق الشريف حيث نقل عنه ان الصدق
 والكذب انما يجريان في الايقاع والانتزاع لانهما موضوعان بالحق بقية لما في نفس
 الامر والله مطابقة دون النسبة الحكمية لانه يلزم مطابقة الشيء لنفسه واجاب عنه
 بعض المحققين بان المطابقة هو النسبة من حيث انها مدلولة القضية الملفوظة و
 متصورة والمطابق هو النسبة في نفس الامر مع قطع النظر عن المدلولية والمتصورة
 والتغاير الاستيعابي كاف فيها لكن قال في حاشية الشمسية معنى ان النسبة
 مطابقة لما في نفس الامر فاعتبر المطابقة في نفس النسبة فالتوفيق اربو لملاحظة
 النسبة الحكمية بقياس المسارات لان احتمال الصدق والكذب لازم للنسبة الحكمية
 والنسبة الحكمية لازمة للتصديق فاحتمال الصدق والكذب لازم للتصديق وانما
 شهادة الوجودات فقد عرفت ما فيها لكن المختص لم يتعرض لشهادة الوجودات
 جرم كما تعرض فيما سبق لان هذه الشهادة ظاهرة لنا بخلاف شهادة الوجودات
 السابقة اولاً لاكتفاء بما سبق وقوله ولهذا عدل الى ان يكون التصديق متميزاً عن التصور
 لذاته لا باعتبار المتعلق عند المحققين وقوله لا يبرهان دون دخوله بناء على التوجيه
 السابق لكن لا يلزم ان يكون العدول لهذا الجواز ان يكون العدول للاختصاص كما
 سبق وايضاً بعد التحقيق لا يقتضيه العدول الى هذا التفسير كيف وان صاحب الموقف
 قائل بهذا التحقيق مع انه لم يعدل عن تقسيم المتأخرين حيث قال العلم ان خلا عن
 الحكم فتصور ولا فتصديق كما قال شارح الموقف ان المتبادر من هذه العبارة

ان التصديق هو الادراك المقارن للحكم كما يقتضيه عبارة المتأخرين لكن رده بان الصور
ان يقال العلم ان كان حكما اي ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة فتصديق
والا فتصور فيكون لكل من فهم العلم طريق موصول بحقه انتهى ومن هذا علمت
ما في عبارة الشيخ والمحتمل من الخلل فتذكر ونقل سنه في الحاشية وبظهر من هذا
التقرير ان المراد من المفارقة الذاتية بينهما هي المفارقة بحسب ذاتهما وانفسهما
لا بحسب متعلقهما وان كانت تلك المفارقة اعتبارية كما يدل قوله لا باعتبار
المتعلق فمن اعترض بان المفارقة الذاتية تنافي ما هو المختار عنده من ان العلم
بين المعلوم بالذات غيره بالا اعتبارا في ذنبه تعلق التصور بنفس التصديق فقد
بعد عن الحق مع وضوحه انتهى واجاب بعضهم بان المراد بالاتحاد هو ان الصور
المذكورة مع العوارض الذهنية اذا اخذت بحدة عن العوارض الذهنية
عين المعلوم لا اشياء غيرها بحفوفة بالعوارض فلا يلزم على التقدير المذكور
كون تصور التصديق عين التصديق فيحتاج في تفريقها الى اعتبار المفارقة
الاعتبارية فقول المحقق بان المفارقة بحسب ذاتها وانفسها ثم
حمل المفارقة الذاتية على الاعم من الاعتبارية تشلطا لا باعتبار ان العلم
من الاعتباريات وفيه ما فيه ولا يذهب عليك اعتراض على الشيخ
بان تخصيص الاشارة الى ما ذكره تخصيص بلا تخصيص لان فيه اشارة الى التحقيق
في تحقيق الامارة او تحقيق للمقام او دفع توهم اختصار الاشارة في
في الاشارة التي ذكرها الشيخ بان ليس مقصود ان الحصر فيها لان فيها
اشارة اخرى فلا يكون المقصود قوله والا لزم انه وقيل في بيانه ان
زيد قائم قضية ولا بد لكل قضية من تصديق فلا بد له ان يقنع من تصديق
فاذا كان متعلقا ان النسبة واقعة اي نسبة القيام الزيد واقعة فهو
ايضا قضية فلا بد ايضا من تصديق بتعلق بان نسبة الوقوع الى نسبة
القيام الزيد واقعة وهذا ايضا قضية فلا بد ايضا من تصديق بتعلق

نسبة الوقوع الى نسبة الوقوع الى نسبة القيام الزيد واقعة وهكذا فيتم تسلسل
وفيه انه انما يلزم التمس لو كان الحكم بالحكم الاول اعني الحكم بان النسبة واقعة
ملتبنا الى القضية الثانية حتى يكون حاكما فيها وليس هذا يلزم ولو سلم
فاثما يلزم لو ترتبة التصديقات الى غير النهاية وليس يلزم من هذا الحصول
تصديقات غير متناهية وهو لا يستلزم التمس كما في النفوس الناطقة
عندهم وايضا على هذا التقدير لا يصح الاستدلال لانه يكون المقدمات المذكور
في هذا الدليل وكذا التصديقات المتعلقة بها غير متناهية على ذلك التقدير
فلا يمكن الاستدلال بها وهذا الدليل على تقدير تمامه يجري في المقدمات و
المنفصلة لكن جريانه فيها برجوعها الى المحلبات حتى يكون الحكم في قولنا
ان كانت الشمس طالعة والنهار موجود بان نسبة وجود النهار الى طلوع
الشمس الانفصالية واقعة و قولنا انما يكون العدد زوجا او فردا بان نسبة
فردية العدد الى زوجية الانفصالية واقعة وكذا في قولنا زيد ليس بقائم
فتدبر امر اجمالي اي هذا المدرك المشتمل على المدركات الاربعه اجمالي
اي ملحوظ على وجه يكون مرآة لملاحظة الطرفين وحالهما لا على وجه يكون ملحوظ
بالذات بحيث يمكن ان يحكم عليه وبه بهذه الملاحظة بعد ادراك النسبة بينهما
فاذا فصل كان النسبة واقعة مثلا اذا دركك زيدا ومفهوم الكاتب والنسبة
الحكمية فبعد ذلك ندركت ان زيدا كاتب على وجه الاذعان كذا قبل فبرس عليه
ان الاشارة تحصل بان يقول ان كان ابقاعا او انثرا عا فتصديق الان بقصد
الحصر بتقديم المسند انه ليس بين طرفي القضية آه قال الفراء في حاشية
الشمسية النسبة الحكمية هو هي ثبوت شيء لشيء او عنده او ثبوت منا
فانه اياه ولذا الكنت متى بالنسبة الثبوتية والابحائية وهو مفهوم نصوري
ونقيدي ومن الناس من توهم ان النسبة الحكمية في الموجدات هي الثبوت
وفي السوالب الاثبوتية وذلك توهم فاسد لانه لو كان كذلك لما يفيد

اي على المحقق عليه

استولى على الثبوت بل اثباته اذا كان الموضوع موجبه أو كلام المحقق بوافقه و
قال بعض الافاضل في حاشيتها ايضاً قولنا الانسان كاتب مثلاً يتعمق من اربعة
اجزاء هي ذات الانسان ومفهوم الكاتب ونسبة لهذا المفهوم الى تلك الذات
بالوقوع بها اعني النسبة التامة الخبرية وهذه النسبة نسبة واحدة بالذات
متعددت بالاعتبار ان يتعلق بها الادراك بدون الازعان فهي بهذا الاعتبار
من المعلومات التصورية وتسمى نسبة حكمية ومع الازعان بهذا الاعتبار
من المعلومات التصديقية فهذه النسبة بالاعتبار الاول تغايرها بالاعتبار الثاني
فمن قال القضية ملزمة من اربعة اجزاء لاحظ التعدد الاحتباري ومن قال
ملزمة من ثلثة اجزاء لاحظ الوحدة الذاتية وكذا الحال في قولنا الانسان
ليس بكاتب وكذا المتصلات والمنفصلات فالنسبة الحكمية في الموجبة غير
في السالبة ذاتاً ثم اريد بكلام المحقق الشريف وانما الالتباس بين الادراك
النسبة الحكمية والحكم لان هذا انما يصح اذا كان النسبة الحكمية النسبة
التامة الخبرية وباتفاق الحكماء على ان تصور النسبة الحكمية شرط لخصو
الحكم واجاب بما قاله العماد بانها انما يصح ما ذكره لو كان النسبة الحكمية
تقييدية ملحوظة تفصيلاً على وجه يكون محكوماً عليه كما اذا قلت النسبة بين
الطرفين بالاثبوت ليست بوافقة وانما اذا كان خبرية غير ملحوظة تفصيلاً
كما يفهم من قولنا زيد ليس بكاتب وادركتها واذ عنها فلا انتهى ملحوظاً
لكن مختار الاستاذ المحقق ما قاله العماد ولما كان التصديق عند الامام ومن
تابعه من المتأخرين مركباً من اربعة اجزاء تصور الحكم المحكوم عليه وبه و
تصور النسبة الحكمية والحكم كان القضية ايضاً مركبة من اربعة اجزاء المحكوم
عليه وبه والنسبة الحكمية والوقوع او اللا وقوع اسندل المتأخرين عليه
بأن النسبة الحكمية خبر الوقوع واللا وقوع لانا تصور النسبة الحكمية بدون الحكم
في صورة الوهم والشك وقال القدماء المدرك في صورة الوهم والشك هو المدرك

هو المدرك في صورة الحكم فان المشكوك فيه الوقوع واللا وقوع فلم يكن بينهما
مغايرة وقد سرفت ما يتعلق به والظاهر ان المقام اختاره كما يشعر كلامه في باب
القضايا لكن حال شهادة الوجدان معلوم بمسبق وقول المحقق اتحاد المحمول
بالموضوع انما هو في الحكمة دون المتصلات والمنفصلات اما في المتصلات
فانصالي الثاني بالمقدم وعدم اتصاله واما في المنفصلات فانفصال الثاني
من المقدم وعدمه ولذا قال مثلاً فالوقوع واللا وقوع صفة المحمول والثاني عندهم
وعند المتأخرين صفة النسبة الحكمية وبهذا الوجه ايضاً وقع النزاع بينهما
فلا تغفل قيل وجه عدم الفقرة انه منافي للوجه المذكور سابقاً فان قوله امر اجمالي
انه صريح في ان اجزاء القضية اربعة وفيه انه لا يلزم جمع الوجهين بل المراد انه
اشارة الى تحقيق الامر من احد الوجهين اما كذا واما كذا والمراد انه اشارة الى
تحقيق الامر وجهين عند الفريقين الاول للتحقق للفريق الاول والثاني
لكن على وجه يكون المختار عنده الوجه الثاني والظاهر ان وجه عدم الفقرة ما ذكرنا
وان يكون العدول لقصد التعميم بالمذهبين حيث قال جمل النسبة في ان
عان النسبة ذلك الاتحاد والاتصال والانفصال وعدمها وقوع النسبة
اولا وقوعها في شأن المذهبين فتأمل اذا لاقتسام امر الصبح
القاسم والمقاسم والاقسام بمعنى يقال قاسم المال وتقاسمه وانقسم
واقسماء بهم جمع. وقد قال بعض الشارحين الاقسام بمعنى القسمة
على ما في الاساس اي تقسيم التصور والتصديق كل من وصفي الضرورة واللا
الاكتساب فيأخذ التصور قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً وقسماً
من الاكتساب فيصير كسبياً وكذا الحال في التصديق فالمدكور في هذه العبارة
صريحاً هو انقسام الضرورة والاكتساب ويعلم انقسام كل من التصور
والتصديق الى الضرورة والمكتسب ضمنياً وكناية وهي ابلغ من التصریح وهذا
قريب من كلام المحقق وليس المراد الح قال في الشافعية فتدفع

للمطابقة ولا تخاف من كثرة الشئ انتهى قبل ومنه اذ جرح واكتال وانزن ومنه
 يعلم ما في كلام المحسن من عدم الاستقامة واعتراض عليه ايضاً ان هذا الالام
 يصلح شهادة للنفي اذ لا يلزم من عدم العلم العلم بالعدم وهو غير مسموع
 الا ممن احاط بعلم اللغة احاطة تامة على انه صرح النفاذاني في شرح التوفيق
 للزنجاني بمشال الاستبصار في ما صرح به في الاخصاب بمعنى اتحاد
 الجزأين بمعنى اخذ الخبرين بينهما يكون بعيد وايضاً الاستبصار في تلخيص الخبرين
 ويمكن دفعه بان فيه الاتخاذ ايضاً وقيل ايضاً اشتغال بنا بالمفارقة والا
 فنقلنا على الاخذ مما صرح به في شرح ما صرح به اللغة وعدم تعرض بعضهم لذلك
 لا يفيد عدم ساعدة اللغة انتهى وقوله ليس المراد ان المراد ان فيكونه عدداً
 اقول ان المراد بيان حاصل المعنى او المتوجه في المحسن الآخر ويحتمل ان
 يكون المراد مراد المصنف فيكون عدداً لقوله اراد بيان حاصل المعنى او المتوجه
 في المحسن الآخر ويحتمل ان يكون المراد مراد المعنى فيكونه عدداً لقوله فيكونه كلام
 المصنف فيكونه المتوجه في المراد الآخر فهذا الشرح هو هذا المطبق على بينة المحسن
 فتغير الشرح في حاصله ولا يلزم لكن الظاهر من التفسير ان يكون بالمعنى المطابق
 كما في تفسير المتوجه لكن اللغة لا تساعده وقد عرفت ما فيه على ان يكون
 الضرورة بمعنى الضرورة ظاهر ويشعر حذف باء النسبة اي ذي الضرورة
 وخوفه وقوله وكذا الكلام اه اي يحتمل ان يكون القسمان المتأخوذان
 من الاكثان انساب التصور والتصديق ويحتمل ان يكونا مكتسب التصور
 ومكتسب التصديق ثم الاضافة في ضروري التصور وضروري التصديق ومنه
 مكتسب التصور ومكتسب التصديق ببيان اومني فينبيل اضافة الصفة الى الموصوف
 وقوله وعلى التقديرين اي نقد بران يحمل الضرورة والاكتساب على ظاهر
 ونقد بران يحمل على الضرورة والمكتسب والمراد من المقصود وانقسام
 التصور الى التصور الضروري والتصور المكتسب وانقسام التصديق الى

١٢ التصديق الضروري والتصديق المكتسب بوجوبه قوله لزوم انقسامه الى التصور
 اه وقيل المراد من المتق كون بعض التصورات ضروريا وبعضها كسبيا وكون بعض
 التصورات ضروريا وبعضها كسبيا فلا تنال المتبادر اه فلي عليه الاظهر
 ان يقول المتبادر من قسمه الشخصيتين بينهما وبينهما يمكن ان يقال المراد من قسمه
 الشئ بين الشخصيتين انقسامه بينهما بنفسهما او من قبيل القليبية
 في قوله عرضت المناقشة على المحوض لکنها لا بد فعان الاظهر به بل بوجوبه انتهى
 وانما قال المتبادر لان ما ذكره من المفارقة انما يتم لو كان الشئ المقصوم
 كل مقصوم من الاجزاء لكنه يجوز ان يكون كل مقصوم من الاجزائيات و
 يكون الشخص ان المذكور ان جزئين للشئ المقصوم كما اذا قمار بد وعمر
 الانسان واترومتي بينهما كذا قبل وفيه انه يجوز ان يكون الشئ المقصوم
 جميع افراد الانسان واترومتي والشخصان المذكوران قسمين جزئين
 له لكنه بعيد كما في الاول فعلى هذا يكون قول اهل اللغة مقصودا في تقسيم
 الكل الى الاجزاء فلا يتم ما ذكره في توجبه كلام المصنف لان تقسيم المقسم من قبيل
 تقسيم الكل الى اجزائيات الان لا يحمل قول اهل اللغة على المتبادر بل
 يحمل على الاعمال ويحمل تقسيم المقسم على تقسيم الكل الى اجزائيات او يحمل
 تقسيم المقسم على التشبيه بما هو المتبادر من قول اهل اللغة لا يحمل
 عليه اه فينبيل الظاهر ان الضمير في رجوعنا الى الفاسم مع ان حال الحمل بالعكس
 فانه يقال التصور الضروري تصور ولا يقال التصور التصوري التصوري وقال
 فالظاهر ان يقول لان يكون الفاسم الاخذ محمولا على القسم ثم قال ويمكن دفعه
 من وجهين احدهما ان يكون حمل القسم على الفاسم فيما نحن فيه في قضية جزئية
 كان نقول بعض التصورات ضروريا وثانيهما ان يكون لفظ محمولا مستندا
 الى قوله عليه وفيه انهما لا بد فعان الاشكال اما الاول فلا الاعتراض على البنية
 والظن من الحمل الحمل الكلي لا الجزئي واما الثاني فظنه انه تكلف كما عرفت به نفسه

وما نكلف لا بدفع اللفظ ولو سلم فلا بدفع الاظهرية ويمكن دفعه ايضا
بان المراد من كون القسم كمالا عليه على سبيل التردد في قضية كلية مثل ان نقول
كل تصور اما تصور ضروري او ضروري التصور ونصور مكتسب ومكتسب التصور
وكذا الحال في التصديق ووجه المغايرة على الاول ان التصور يغاير ضرورة التصور
والكتساب التصور وهو ظاهري فظهر له التفرع على الاظهرية لفظا ومعنى و
قد عرفت ما يتعلق به سابقا فنذكر وقوله الآن يقال استثناء من قوله اولى
اي اولى في كل وقت الا عرفت ان يقال والتقسيم الاصطلاحي ضخم فيكون مباينة
او مغايرة الى القسم ليحصل مفهوم الاقسام وهو تقسيم الكل الى الجزئيات
وتقسيم الكل الى الاجزاء لتحليل الكل الى اجزاء وتفصيلها والمراد هو الاول
بقربينة قوله ضرورة ان الحمل فتكون المراد بالمقسم التصور والتصديق
وبالاقسام التصور الضروري والتصديق الضروري والتصور المكتسب والتصديق
المكتسب لوجود الحمل فيهما دون الضرورة والكتساب ولا يخفى ان دليله وهو ضرورة
انه يدل على الوجوب وحصر الموافقة للمق الذي هو التقسيم الاصطلاحي
فالانساب ان يقول هذا المعنى انما يوافق التقسيم الاصطلاحي الا ان يقال
حصول المق بطريق الكناية ابلغ من التفرع كما سبق فلا يجب الحمل على هذا
التكلف وايضا يمكن الحمل على الاصطلاح جعل المقسم حال التصور و
التصديق او بتقدير الخطا المضاف الى ضرورة وكتساب او جعل الاستناد
الى الضرورة مجازيا الى غير ذلك وانما قال كذا الملاحظة ما قبل واما
ما قبله تعلقه بما قبل من حيث انه ابطال للوصيفة اي اعتراضك بعدم
الاولوية غير وارد على الشئ وغير مقابل للشئ لان قوله اي الضرورة تفسر
للقسمين المتخوذين لا لنفس الضرورة وكذا المكتسب ويحمل ان يكون متعاضدا
للمقدمة الرافعة فليس بشئ ابطال للتحرير المعنى القبل سواء كان
دليلا او سند كما مر وكون ان حوزة ضرورة التصور والتصديق والكتساب التصور

والتصديق بناء على الفقه منهما او كون التصور والتصديق الضروري والتصور
المكتسب بناء على ان الضرورة والكتساب بمعنى الضرورة والمكتسب والاضافة من
قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وحاصله ان لو كانا تفسيرين للقسمين
المتخوذين آه وقوله الآن يجعل اه جواب من طرف القبل بان المقصود من
الضروري التصور الضروري والتصديق الضروري لا الضروري فقط وكذا المكتسب
الا ان جعل قبل المقسم في موضع القسم مساحية كما في قولنا الانسان اما
ابيض واما سود ولذا يتوهم ان يجوز بين المقسم والاقسام عموم وحصوص
من وجه وهذا ظاهر والتحقيق ان الاقسام لا بد ان يكون اختص مطلقا من المقسم
لان المقسم معتبر في الاقسام والتقدير في المثال المذكور الانسان اما انسان ابيض
او انسان اسود وفي بعض النسخ قيد المقسم وكلامهما صحيح لان كيد القيد منسوب
الى القسم بطريق الجزئية ولذا القسم بطريق التقييد والانضمام وهذا الجواب
مبنى على الاحتمال الثاني ويمكن دفعه ايضا بان المضاف مقدري تقييد
القسمين المتخوذين والا قرب آه انما قيد بحسب المعنى لان كون الانقسام
بمعنى الانقسام وكون الضرورة والكتساب بمعنى الضروري والمكتسب بعيد من جهة اللفظ
كما قال لا يخفى عن تكلف لفظا والمراد من المعنى ما هو التقسيم الاصطلاحي الذي هو المق
ههنا والمراد منه كون بعض التصور ضروريا وكون بعضه مكتسبا وكون بعض
التصديق ضروريا وكون بعضه مكتسبا الذي هو المق في بيان الحاجة وكون الاقسام
بمعنى الانقسام مجازي او حقيقي لكن الفقه من تقرير المحقق سابقا انه مجازي لكن
في الشافية الا فتعال لا مطروحة فيكون الانقسام في معنى الانقسام حقيقة تأمل
وقوله لكنه لا يخفى عن تكلف لفظا او التكلف اما بالنظر الى الانقسام والتكلف
بالنظر اليه اما بالنظر الى كونه ارتكابه مجازي في الانقسام واما بالنظر الى تقديره
نفسه في كلام المصنف ولا يتعدى الانقسام الابالي ولا يتعدى بنفسه لكن في كونه
مجازي بحيث كما عرفت ولا يلزم من تعدية اللفظ بنفسه تعدية معناه بنفسه ولا

ولا تعدية المعنى بالجر تعدية اللفظ به ولا يلزم موافقة اللفظ والمعنى في التعدية على ما بين في موضعه وأما بالنظر في الضرورة والاكتمال وأما بالنظر إليهما جميعا لكن التكليف بالنظر في الثاني مشترك بينهما واسترضى عليه بأن التكليف الذي استرضى به في آخر كلامه يدفع الأقربية أن المعنى إنما يسفاد من اللفظ وقد عرفت أنه فاعله على أنه يجوز أن يكون قوله لكنه اه استرضى على الأقربية وهذا القيد غير محتاج إليه استرضى على المقص بأن هذا القيد مستدرك وقوله اصطلاح وهو في الاصطلاح تحصيل العلم بالنظر الظاهر فيه للاكتساب يؤيده قوله أو محلا للاكتساب على المعنى اللغوي ويحتمل أن يكون قيد الكل واحد من الاكتمال والنظر على ما قبل وقوله الآن يراد أنه دفع له بمنع أنه غير محتاج إليه مطلقا بسند اه اراداه وقوله أو محلا للفظ أنه معطوف على قوله تصريحا فيكون في حيز التفرع والتفرع بناء على المعنى الاصطلاحي فيكون المحل على المعنى اللغوي مبنيا على أنه فلهذا جمع المتأخرين الآن يقال أنه معطوف على التمهيد أي اراد التمهيد أو المحل واجب بان محلا منصوب على المصدرية للفعل المحذوف أي حمل محلا فالجمل معطوفة على اراد وما قلنا العلم وقوله لكنه لا يلزم قيل أنه بالنظر في الثاني أي حمل الاكتمال على اللغوي والتفصيل بالنظر اطباب أو مساوات وهو مبني في الإيجاز والنظر أنه بالنظر إلى الجواب الأول والثاني جميعا لأن التصريح بما علم فمنا اما اطباب أو نظير وكلاهما مبني في الإيجاز وكون الإيجاز مطلوباً مستفاد من قوله غاية تهذيب الكلام لكن الإيجاز بالنظر إلى الغالب ولا ينافيه وقوع الاطباب والمساوات احبانا لغرض من الأغراض كأنه اراد اه صاحب الفدائية من يحصل له جميع العلوم بدهرية كالقول والموتيم من الله تعالى كالنبي ثم سند من لا يقول باجتهاده وهي نهاية الخدس والمنهاج في البلاد من لا يتفطن الأندراج في الشكل الأول واحتفا في الانتقال من المقدمات اما المطالب ولا يحصل له شيء بالنظر واد ساط الناس وهم الذين يحصل لهم الانتقال من المقدمات إلى المطالب في الشكل الأول وإن لم يحصل لهم الانتقال في

في باقي

في باقي أشكاله وقوله والآن لا تنقض بهما وجه الانتفاض أن العاقل صادق على صاحب القوة الفدائية والمنهاج في البلاد مع أن هذه القضية موجبة كلية وحاصلها أن كل عاقل يجد من نفسه حصول بعض التصور والتصديق بالنظر فيرد عليها أن بعض العاقل صاحب القوة والمنهاج ولا يحصل شيء منها تصور والتصديق بالنظر بل بالبداهة فالانتفاض بالنسبة إلى الحكم الثاني باثبات نقيضها فالانتفاض يقع الانهدام ويحتمل أن يكون الانتفاض التفصيلي وأنه يرد النقص بالقبي مع أنه عاقل وليس من أرباب النظر على ما قالوا وإن حملنا العاقل على الأوسط وخصناه فلا يرد النقص وهذا أمر حقيق المقام أو دفع الإرادة عليه ولما كان تلك الإرادة وه التخصيص خلاف الظاهر أيده بقوله أن بين الحاجة اه كما أيده بفساد نفس الأمر وهذا التأييد بالمشهور عندهم وجه التأييد أن بيان الحاجة بالنسبة إلى الأوسط فقط وهذه الأقسام من مبادئ بيان الحاجة لكل قسم المنطق فيكون المباني خاصة كالمفصول استحالنا لا وجوباً إذ يجوز أن يكون المبادئ عامة والمقالات كما في استخراج الفروع عن القواعد ولذا قال يؤيد وإنما قال كما هو المشهور لأنه تخصيص لا يخص لأن المنطق يحتاج إليه في الاكتمال مطلقا سواء القوة أو المنهاج أو الأوسط حتى لو فرض الاكتمال من المنهاج أو صاحب القوة كانا محتاجين له فيه فافهم وأورد بأن بين الحاجة لو كان للأوسط ينبغي أن لا بدون في الكتب المباحث البديهية كالشكل الأول والاستثنائيات وكثير من مباحث العقول والتناقض واجب بأن في تدوينها فائدة تبين أحدهما إذا ما عسى أن يكون في بعضها من الخفاء المجموع إلى تنبيهه وثانيهما أن يتوصل بها إلى المباحث الأخر لكسبية ويحتمل أن يكون كما هو المشهور إشارة إليه فبديهية الجزئيات الخ حمل بعضهم الجزئيات الأربع على الأمثلة المذكورة أعني تصور الحرارة والبرودة والتصديق بأن الكل أعظم من الجزء وتصور الملك والجن والتصديق بأن العالم خال حيث قال أي بداهة حصول الجزئيات الأربع والافتقار للملك والجن والتصديق

بان العالم حادث نظريان لا بد من بيان على ما عترف به الشئ ثم قال ان ما ذكره انما
يرد لو ادعى الشئ الضرورة في دعواه وهو ضرورة الانقسامين وذلك غير مسلم
فان دعوى الضرورة لا يلزم ان يكون ضروريا ولزم سلم ذلك فنقول الجزئية الاربع
مذكورة على طريق التمثيل لا على طريق الاستدلال وفيه ان الجزئية الاربع هي
الموجبات الجزئية الاربع وهي بعض التصورات حاصل للعاقل بلا كسب وبعض التصديق
حاصل بلا كسب ايضه وبعض التصورات حاصله بكسب بعض التصديق حاصله بكسب
ايضه كما هو المتعارف في هذه المقام والظن من كلام المحقق حيث قال الاربع كما قال بعضهم
بعضهم واورده عليه ايضه بان الامثلة ستة لا اربع ويمكن دفعه بان الامثلة وان
كانت في الواقع ستة لكن في الظاهر اربع كما لا يخفى وايضه قوله انما يرد لو ادعى الشئ
انه غير صحيح لانه يرد جواز الاستدلال على الانقسامين مطلقا سواء ادعى في ضرورة
او لا اذ لا يجوز الاستدلال على البديهي على ان هذا يمنع المنع وهو غير موثوق وقوله
فنقول الجزئية المذكورة على طريق التمثيل على صلاته القديم واورده ايضه بانه لو
كان المراد بالجزئية تلك القضايا بالجزئية فلا يجوز الاستدلال بها
على الانقسامين لانه يلزم المصادرة لان الانقسامين عين تلك الجزئيات وتوقع
بان التغاير في العنوان كاف في دفع المصادرة كما هو المشهور ولا شك ان التغاير
العنواني يبين تلك الجزئيات والانقسامين حاصل وقول المحقق اوله على تقدير
تسليمها منع لبدها كيف ولو كانت بديهي لما وقع فيها النزاع ولما وقع
الاستدلال عليها كما في المشهور ولو سلم البديهة بناء على ان النزاع يقع في
البديهييات والاستدلال بناء على عدم الالتفات الى الوجدان المتفانانا
فلا يستلزم آه واجيب عنه بان العاقل اذا رجع الى نفسه وجد انه يعلم بجملة هذا
الرجوع انقسام كل من التصورات والتصديق الى الضرورية والنظرية من غير حاجته
في ذلك الى نظر وترتيب مقدمة وهذا معنى قول الشئ وفيه انه لا يفيد في دفع المنع
كما لا يخفى فالاول تفريع على قوله فبديهة الجزئية آه واذا كانت الضرورية

في آه

من جهة القضية لا يلزم فيها البديهة لان القضية الضرورية اعم من ان يكون بديهي
او كسبي فلا يتوجه عليه الكمال المذكورة قوله لا يتشبه اما تفريع على الاولوية
وردة للتفريق الآتي واما ردة الاولوية المذكورة ثانيا بانه على هذا لا يتشبه التفريق
مع ان التفريق الآتي مطلوب المص على ما بينه في شرح الشئ آه اكثر سلامة
آه قيل انما فسر لانه لو ادعى على ظاهره لا فاد سلامة الطريق الثاني والاول ايضه
مع انه لا سلامة لشيء منها لكن انما يلزم لو تعلق كلمة من سلامة كما هو المنا سب
ويجوز ان يكون سلم بمعنى اصله الفعل اي هذا الطريق سالم من تكلف الاستدلال
لما في الاستدلال المذكور آه الاستدلال المذكور في الشرح والمراد من الاستدلال
الاستدلال على بديهة بعض التصورات وبديهة بعض التصديقات والاستدلال على
نظرية بعض التصورات ونظرية بعض التصديقات جميعا والمطلوب بهذه القضايا
الجزئية والاول مستفاد من قوله لا يلزم الادعاء البديهة آه والثاني مستفاد من
قوله ثم لا بد من دعوى البديهة في ثبوت الاحتياج آه يؤيده قوله كما بينه
فيل المراد من الاستدلال الاستدلال على البديهة بعض التصورات وبديهة بعض
التصديقات فقط والاستدلال على البديهة والنظرية جميعا والمراد بالمطلوب ايضا
تلك البديهة فقط وبين بانه ليس في الاستدلال الثاني زيادة مقدمة يرد على
بعضها اعتراض ورجوعه الى دعوى البديهة وفيه ان الزيادة والرجوع بالنظر
الى المجموع تامل وبسند آه قيل فبانه لا يلزم وجود الفعل في المفضل
عليه بخور بديهة من الحمار فلا يلزم وجود السلامة في الاستدلال انتهى ويجوز
ان يكون سلم بمعنى السلامة كالاسم والاختصاص كما سبق وبجربة المؤمن في قوله نعم ولعبد
يؤمن خيرا من مشرك اذا لا نفيد خيرية المشرك في الجملة واجيب باختصار
الشق الاول بان المطلوب بديهي عند المقام وقوله لم يصح منه الاستدلال ممنوع
اذ لا منافات بين صحة الاستدلال وبين بديهة المطلوب ولذا قال الشئ فلا حاجة
الى الدليل دون فلا يصح الاستدلال لجواز ان يكون بالنظر ما لا يكون المطلب المذكور

بدعيته عند ما تقر ان البداهة والنظرية تختلف باختلاف الأشخاص وبعد
 النزول فالبدعي قد يستدل عليه على وجه التنبية وفيه ان المخرج مانع كما شعر
 قوله غيب بين وقوله ان الظن سند له او تنوير الجواب الاول منع له الا ان يقرر الجواب
 ابطال للسند او يقرر الاعتراض كسند لالا والجواب الثاني يستلزم المناقشة
 ان الاستدلال والتنبية متنافيان الا ان يراد بالاستدلال ابرار صورة الدليل وعلى
 ويمكن دفع الثاني بانه قد يكون المطر نظر باعنا شخص ويدعي بداهة بالنسبة
 الى شخص آخر لكن المراد بالنسبة الى ذلك الشخص لكن المطر قد يكون نظريا
 وبدعي متاعنا شخص واحد في زمانين الا ان يحمل كلامه او يمنع الاستفادة
 بطريق التحل اي انما ثبت الاستفادة لو كان قول المخرج الشر لتوجيه عدول المقم
 عن الاستدلال الى دعوى الضرورة وليس كذلك الجواز ان يحمل على ترجيح
 طريق المقم فلا يلزم شي من الحذورين فالمقضى ادعى البداهة فلم يقع منه الى
 الاستدلال فلم يقع عند المقضى بداهة المطر وصحة الاستدلال فلا يلزم جمع المتنافيين
 وقوله وهو بعيدة للسند المذكور وجه البعيد ان الظاهر كلامه بيان وجه عدول
 المقم عن طريق الاستدلال المشهور وفي بعض النسخ الا ان يقال المراد من الاستدلال
 ابرار مقدمته ينظم منها دليل عليه بالقبول في غير المقص وان كان بالنظر اليه
 تنبيهها وهذا قريب من الجواب السابق للحبيب لم يقل اه قال المقص في شرح
 الشمسية بنوقف الدليل المذكور على عدم اكتساب التصديق من التصور والاه
 محاذ ان يكون كل التصديقات كسببية وينتهي الى تصور بدعي او ما
 بالعكس والمراد بالبدعي في كسبية المطالع وحاشية الشمسية حيث قال
 قال في حاشية المطالع في دفع جواز ان يكون جميع التصورات نظرية وينتهي سلسلة
 الاكتساب الى تصديق بدعي او يكون من جميع التصديقات نظرية وينتهي سلسلة الاكتساب
 الى تصديق التصور بدعي ويمكن دفعه عن التصور دون التصديق بان يقال
 ان لم يكن اكتساب التصور من التصديق فذاك وان امكن فذاك التصديق يتوقف

على تصور بدعي نظري اه يقال في حاشية الشمسية بعد ما قال بهذا الدليل مبني على امتناع
 اكتساب التصور من التصديق وبالعكس على ان البيان في التصديقات يتم بدون
 ذلك لان التصديق بدعي انتهى الى سلسلة اكتساب التصور است
 متوقف على تصور المحكوم عليه اه فالمراد بالبيان انهم من ان يكون تفصيلا
 او اجمالا او مرجحا او ضمنيا او عرض عليه بانسب كلام الشرحا مناف لكلامه
 في حاشية الشمسية لانه قال بالتوقف على امتناع اكتساب التصديق من
 التصور مرنا ونفي هناك واجيب بان ما قال هناك على ما هو المختار
 عنده وما قال هناك على ما في القوم وفيه انه لو كان على ما في القوم
 لقار وبالعكس كما قال المحقق في شرح الشمسية والاولى ان يقال ان ما قال
 ههنا مبني على قول السيد بناء على ان التصديق اه توقف التصديق
 على التصور من قبيل توقف المشروط على الشرط عند الحكماء ومن قبيل
 توقف الكل على الجزء عند الامام وكذا اكتساب التصور من التصديق
 اه هذا اليب من كلام المحقق الشريف بل زيادة من المحقق في التمهيد انظر
 الدور في كبريا اما كون الاكتساب فعلا فلان الاكتساب هو
 التحصيل بالنظر والتحصيل فعل واما كونه اختياريا فلان ذلك
 التحصيل لاجل التاثير الى المجرى لفيكون اختياريا فلا بد من تصور ان
 الاختيار سببه في الشعور ومن تصور المطر لا امتناع فوجه النفس
 محقق المجرى المطلق وطلب وانه بان الموقف عليه معرفة المقص واما ان تصور
 فلا اذ لم يقع برهان على امتناع طلب المجرى التصديق وتوجب النفس
 نحو ما لم يتصور بوجه ما واجيب بان طلب المجرى التصديق يتوقف
 على المعام المطلوب بوجه يتصور او تصديقا موقوفا عليه ولا بد فيه
 ايضا من تصديق بفائدة ما والتصديق بمسببة المبادي ولم يتعرض
 لهما لان المناسب في هذا الموضوع ان يتفرع التصور دون التصديق وان

تصور باو تصديق
 فلا يفرق بينهما في نفس
 في حاشية الشمسية في المطالع والتصديق دون التصور

وان استلزم التصديق المذكور ان تصورات كثيرة بخلاف ما سبق
وفيه نظرا واجيب بانه يحتمل ان يكون الاقتصار على امتناع الكسب
ذلك التصديق من التصور لان توقف الدليل على الامتناع مما لا شك
فيه لاحد بخلاف العكس فان فيه كلاما للسيد وان يكون الكلام مبتدأ على المحل
بناء على ان المشهور ان الدليل موقوف على امتناع الكسب والتصديق من القوة
وبالعكس والدليل على هذا ما يوجد في بعض النسخ وبالعكس وهذا الموضع
اشارة الى ان المطالب الا على المعلوم هو التصديق والتصورات مطلوبة لكونها
وسئل التصديق على ما يذنب التوجيز من لا توجد النظم من المحل انتكاس
وفيه انهما لا بد فعان النظر لان النظم انتكاس والاحتمال لا بد فو لم
سكن ان النظر استدلال فلهذا ان التوجيز بان يؤيد ان النظر لا بد فعان كما لا
يخفى يتوقف الشروع اه لما قرر من انه لا بد في شروخ الفعل الا
خيار من التصور بوجه ما والتصديق بفائدة ما واعترض عليه ان
في بعض تعلقات على ما نقل عنه بان التخييل في ترتيب الفائدة كاف
واجاب عنه بان المراد بالتصديق ما يشتمل التخييل ولذا جعلوا الشعر من
التصاغات الخيالية من اقسام التصديق وفيه ان يثبت الجواب لا يتم ههنا
فتذكر مطلقا الاكتساب يتوقف اه اى سواء كان اكتساب التصور
من التصور او من التصديق او اكتساب التصديق من التصديق او من
التصور مطلقا الاكتساب يتوقف على التصديق او اكتساب التصديق
من التصديق او من التصور مطلقا الاكتساب يتوقف على التصديق لمباشرة
المبادى التصورية او التصديقية كتصديق لان الجنس والفصل متساوية
للكه كتصديق ان الخاصة مناسبة للكرم كتصديق ان الموجبة الكلية
الصغرى مناسبة للمطالبة الموجبة كتصديق ان المقدمة البينية مناسبة
للمطالبة البغنى كتصديق ان الخاصة غير مناسبة للكنه والتصديق بان

الموجبة غير مناسبة للمطالبة السلبية الى غير ذلك وهذه التصديقات في اثبات الحركة الاولى
المتحدة من المطالبة المشعورية الى تحصيل المبادى وقوله المعبر في النظر بطريق
الجزئية بناء على ان النظر مجموع الحركات عند بعض او بطريق الشريطة
بناء على ان الترتيب ^{للمشعور} اللازم للحركة الثانية عند بعض اخر او غير
ذلك كما سيجي ان تكلم عليه المحشى اه اى في بعض تعلقات
على الترتيب حيث قال فيه بحث لان لا يتم ان الحركة الاولى والترتيب
يتوقف على التصديق بمباشرة المبادى لجواز ان ينتهي الحركة الى
معلومات شتى فغيرها انما مناسبة للمطالبة او لا تكون مناسبة في الواقع
وبربرها باللامحتمل فان تحصل المطالبة ان فاقدا لما قد يترك في وجودها
في موضع وسعى فيه وبصل اليه وتمكن دفعه بما سبق من ان التصديق
ههنا ام من التخييل والاشك ويعلم من التخييل المذكور ان التصديق
بالفائدة ليس بدلا في الفعل الاختياري لان التخييل لما فعل اختيار
مع ان شك في وضو لا الذي هو ترتيب الفائدة ولكن ان يحصل اه
فيل عليه كان حق العبارة وقوله على ما هو المشهور متعلق بهذا التوقف
ايضا باسقاط قوله ولك ان تجعل ليدل على ما ياتي من النقض المتعلق ما
لنوفيقين في القول الا في انتهى ههنا احتمالات الاولى وتعلق على
ما هو المشهور للتوقف الاول فقط والثاني والثاني فقط والثالث
للمجموع ومعنى قوله ولك ان تجعل على ما هو المشهور متعلقا
فقط بهذا التوقف كما جاز ان يكون متعلقا بالتوقف الثاني فقط
وكلاهما على المرحوح لانه مخالف لما نقل عنه والتعلق للمجموع هو الراجح لانه
الموافق لما نقل عنه ولذا قال فيما ياتي ان رة او الى ان في كلا التوقيفين
قال الاستناد العالدا لثباته الى ضمير فيه في المحاشية رجع الى توقف الدليل
على الامر من المذكورين وهو بعيد بغيره سببا في الحاشية فلا يصح

الاشارة الى النظرين في كلا النوعين مع ان احدا من الطرفين من عنده لان ان كان
بناء على ما قرروا في من ان الشئ يتبع بما بينه وبين الشئ في الشئ وبما في
الحقيقة قوله وحاصله انه لا يمكن الاكساب على ذلك التقدير ولو كانت
النفس قد بمتة ويمكن دفعه بان قوله في الحاشية اشارة الى ان فيه كلاما ملاما
للتنظرين في النوعين وقوله قد فصل اه اشارة وبما في لاهما
وهو انه والمراد بنظرية الكل نظرية كل التصورات وكل التصديقات
كما هو الظاهر والمراد كل التصورات ويكون حال التصديقات مجمولا على المقاسمة
وايضاً على تقدير صحة الاكساب بطريق الشئ قال الاستاذ والوالد و
حاصل الوجه الاول والثاني والثالث ان هذا التحويل الدليل باعتبار
جزئية الاول الذي هو بطلان الشئ لا يتوقف على حدوث النفس
لان ذلك البطلان ثابت باحد هذه الوجوه ومن غير مدحوظ
حدوث النفس وكل ثابت بدون ملاحظة فهو غير موقوف
على حدوث النفس فهذا الدليل باعتبار مبدأ البحر لا يتوقف
على الحدوث انتهى تقرير الدليل انه لو كان الكل نظرية بما لم يكن اكتساب
كشئ من الاشياء بطريق الشئ ولو كانت النفس قد بمتة
واذا لم يكن اكتساب كشئ من الاشياء لم يحصل بشئ من
الاشياء بالكلية بذلك الطريق واذا لم يحصل بشئ من الاشياء
بالكلية بذلك الطريق لم يحصل بشئ من الاشياء بالوجه ينتج له كان
الكل نظرية بالمحصل بشئ من الاشياء بالوجه بذلك النظام اما الملازمة ان
تظاهر عند الحكماء في حقيقة عند المتكلمين لجواز ان لا يمكن اكتساب
الكلية ويحصل الكلية كما في كنه الواجب تعالى عند جميع لكن اذا قلنا
الملازمة بذلك "على فظهرت الملازمة ايضا عند جميع اما الملازمة الاولى
فلان حصول "شئ" بالكلية مسوقاه والمراد بالوجه امر غير الكنه سواء كان

ذاتاً عرضياً وبالوصول بطريق الكسب فالمسوقية ظاهرة لكن يرد انه
يجوز ان يكون شئ واحد كنهان فيجوز ان يكون احدهما مسوقاً
بالآخر وان حكمه بطلان لكن الامتناع في الماهية المحفظة ودين الاعتيادية
ومعنى حرف الزمان من الاذن الى حد معين من الزمان من الاذن فالكسب
الوجه مشرباً الى حد معين اي زمان حصول الوجه الاخير الغريب الى المطر فيعبر هذا
الزمان بشرح في الكسب كنه فتشاهي زمان ما كسب كنه من جانب
المبدأ نظراً الى ان من الاذن وفي المعالقات من جانب الابد ومبدأ الوجه
من قبل العمل واذا انتهى الزمان الى حد معين انتهى بالنظر الى مبادي
الكل لان مبادي الكنه انما من قبل العمل وقد وقعت بعد ذلك الحد المعين فكل
تقدير نظرية الكمال لا يمكن الكسب الكنه بعد ذلك الحد المعين بعد ذلك لان الواقع
بعد ذلك الحد المعين متناه والمبادئ عند علم تقرير نظرية الكل غير متناهية
تجلا في مبادي الوجه فانها قبل الحد المعين فالزمان قبل غير متناه بالنظر الى
الاذن كما ان المبادي غير متناهية وهي من قبل العمل كنه قبل غير الشئ
في حاشية الشئ تفصيلاً انا اذا فرضنا ان كنه حصول النفس من الاذن الى الابد
فنقول بهذا محال فان اكتساب كنه انما يتصور بعد معرفته بوجوه مبادي
الغير المتناهية نظرية على ذلك يتصور في ذلك الوجه بوقوف على
حرف الزمان من الاذن الى حد معين في الكسب به ثم من ذلك الحد من الزمان
لا يمكن اكتساب كنه لانه زمان متناه من جانب المبدأ فلا يمكن حصول
كنهه وقد فرضناه حاصل لا يتصور بهذا بحر في كل كنه يوضح حصوله فلا يمكن
حصول شئ من الاشياء بكنهه واذا لم يحصل شئ من الاشياء بكنهه
لم يحصل شئ من الاشياء بوجه لان كل وجه كنه شئ اخر فتأمل وجه
الثاني ما يقال من انه على تقرير نظرية الكمال لا يثبت حد معين بشئ من الاشياء
الوجه عند حتى يتصور الشئ في كسب الكنه بل لا يحصل الوجه الثاني

لا كسب اصلا لان النظر لا ينقل بحصوله ولا يحصل وقد يقال هذا الكلام مستحق
 على التسليم او لو سلم ان يمكن انساب الوجود فلا يمكن انساب الكثرة ايضا يمكن
 ان يكون وجهه ما ذكره المحشي ^{اقول اه حاصله منع الملازمة الاولى}
 على تقدير ومنع الثالث على تقدير آخر يعني ان اراد ان لو كان الكل نظرا لم يمكن
 انساب كنه شي من الاشياء من حيث يتوكله فاسم فالملازمة الثانية بهذا
 الجسدية ايضا مسلمة لكن الملازمة الثالثة محتملة وان اراد ان لو كان الكل نظرا
 لم يمكن انساب كنه شي من الاشياء مطلقا سواء كان من حيث انه
 كنه او من حيث انه وجه فالملازمة الاولى ممتنع وقول الملازمة الثانية كونه ثانيا
 بحسب النظر واما في الحقيقة هي الثالثة كما مر في تقرير الدليل وقول فان
 مقتضى الملازمة الثانية هو الملازمة الاولى كما سبق وقوله وينبغي انما يستلزم
 اه سند للمنع وقوله يجوز تنويره ويحتمل ان يكون المنع بسيطا وهو انظر
 للثالث مثلا جسم نام حاش متحرك بالادارة وجه للثاني وكنه الحيوان
 فيصور الجسم الثاني الحاش بالماشي الذي يتصور بالماشي بقاطع
 بالمكن الى غير ذلك الى ما لا نهاية لم يحصل التصور بالوجه بدون التقو
 بالوجه بالكنه بخلاف لتصور الشيء بالكنه كالحيوان فان توقف تصور
 بالكنه على تصور الجسم الثاني الحاش المتحرك بالادارة بالكنه وهكذا الى
 كنه الكنه فيجوز حصول الاقرار بدون الثاني وهذا مبني على ان تصور الشيء
 بالكنه لا يحصل الا بتصور جميع اجزائه بالكنه بخلاف تصور الشيء
 بالوجه فان تصور الشيء بالوجه لا يتوقف على تصور الوجه بكنه فيكون
 تصور الوجه بوجهه ووجه وجهه الى ما لا نهاية لانه هذا النظر بالآخر الى مقدمة ان
 وجه الشيء انما هو اذا تصور الآخر بالكنه لازم لتصور الشيء
 بالكنه بخلاف تصور الشيء بالوجه فجاز ان يتصور الشيء بوجهه ووجهه
 ووجه وجهه الى غير النهاية فلا يكون الوجه كنهها الشيء آخر وانما يكون

المتحرك بالادارة منه

قوله وثانيها ان هذا ان حاصله ابطال الوصفية باق هذا النظر غير مقابل
لما ادعاه وهو توقف هذا الدليل المشتمل على بطلان الوجود الدور والنسب
على عدم نظرية الكل على حدوث النفس لا توقف مطلقا الدليل على عدم النظرية
وكان شتملا على بطلانها ولا على الحدوث لان الدليل المذكور جهنا دليل
اخر على بطلان نظرية الكل غير موقوف على ابطال الدور والنسب وحدوث النفس
وعدم توقف هذا التوقف لا ينافي توقف الدليل المشتمل على بطلانها فلا يكون
في المقابلة واعتراض عليه انه يمكن ان يجاب عن الاعتراض الاول بتمثل هذا
الجواب بان يقال هذا دليل اخر على بطلان النظرية غير الدليل الموقوف على بطلان
الدور والنسب وحدوث النفس فلا وجه لتخصيص هذا الجواب بالثاني وتوقع بان الاول
دليل لعدم امكان اكتساب التصور بل في النسب على تقدير نظرية الكل وتكون النفس قديمة
وحاصله اثبات بطلان الثاني لما خوذ في الدليل الاول ثم قيل ويمكن دفع عنهما
بان المراد في توقف المطالب على هذه الامور لا سيما هو المشهور من عدم ثبوتها الا بعد
ابطال هذه الامور وفيه انه خارج عن المقام كما لا يخفى قوله اذ على تقدير قدمها اه
واعلم انه اعتراض على دليل بطلان اوله وهو انه لو كان اكتساب الكل بطريق النسب لزم
اختصار امور غير متناهية واللازم بطل وهذا الاعتراض عليه بانه ان اراد لزم
اختصار امور غير متناهية في زمان متناه او واحد فلا يتم الملازمة لجواز ان يكون
الامور المذكورة معدلة لحصوله وان اراد في الزمان غير متناهية فالملازمة مستلزمة
مسألة فبطلان الثاني غير مسلم لجواز ان يكون النفس قديمة واختار الشق الثاني
وبني الدليل على الحدوث وقوله لبطلان التناحي والتناحي تعلق النفس ببدن
اخر بعد مفارقتها عن بدن اخر مودة والتناحي بطله عند جمهور الحكماء لانه يلزم
ان يكون لبدن واحد نفسان وهو بطل اما الملازمة فلا لان النفس حادثة بحدوث
البدن وان البدن واحد اتم استعداد لقبول النفس تقاض عليه من المبدأ النفساني
نفس تعلق به الكل به تعلق به نفس حادثة عما تم استعداد لقبولها فلو تعلق به

على سبيل التناحي يلزم ان يكون البدن واحد نفسا واما بطلان اللازم فلا
كل واحد يعلم بالبداهة ان نفس واحدة وفيه انه يتلزم المصادفة تفصيلا في الحكمة
واما اخذ بطلان التناحي لانه لو جاز التناحي على تقدير نظرية الكل لجاز اكتساب
النفس في ابدان غير متناهية في اذن من غير متناهية واما ان كان التناحي
باطلا فلا تعلق الا ببدن واحد متناه في زمان متناه واكتسابها ليس الا
بقوة متناهية جسمانية وهي المفكرة والتفكر فيكون اكتسابها في زمان
متناه فيلزم اختصار ما نهية له في زمان متناه فلا يلزم في الاختصار المذكور
حدوث النفس فقط بل يكفي حدوث تعلقها بالبدن في يتوقف على احدهما
لا على الاول قيل عليه اكتساب امور غير متناهية غير اختصار امور غير متناهية
والثاني مبني على الحدوث والاول غير مبني عليه واجيب بان اختصارها على
على تقدير نظرية الكل لبطلان التناحي موقوف على اكتسابها اذ النفس
في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها فيكون الثاني مبني على الاول و
اذ لم يكن الاول مبني على الحدوث لم يكن الثاني مبني عليه وقد يقال لا يتوقف
هذا الدليل على حدوثها وحدوث تعلقها بل على تقدير قدم تعلقها ايضا يتم الدليل
فان الاكتساب من الاعمال الاختيارية وكذا شروع فيه فيكون مسبوقا بالاختيار و
كل مسبوق فهو حادث فالشروع في الاكتساب انما يكون اذ متناهية فيلزم
اختصار ما لا نهية له في اذن من غير متناهية الا ان ينفي الكلام على مذهب الامدي و
فيه ان هذا الدليل جاز في حركات الافلاك الاختيارية للنفس الفلكية مع انها
غير متناهية عندهم فانهم قال الحس في ترجع الشمسية والسريعة لانه يوجب
ان لا تقدر على تحصيل شيء من العلوم في الزمان المتناهية ضرورة ان اكتساب
كل علم يقتضي اختصار ما منه الاكتساب ويحتاج توجع النفس في زمان متناه الى
امور غير متناهية ضرورة ان كل توجع يقتضي زمانا اكتسابه زمانا تصورات
وتصورات فلا يكون هذا الدليل مبني على حدوث النفس واجاب المحقق الشريف

واختار

بان حصول المطبق التمسك بكون تلك الاسور حاصلة له في نفسه ولو
 كانت متعاقبة في اذمنة غير متناهية واما ان توجه الى تحصيله بالنظر فلان
 يجب عليه الا ملاحظة ما هو قريب من المبادئ ليتمكن من النظر واما ملاحظة المبادئ
 البعيدة فلا قوله انما لان ان الدليل ان اجاب عنه الاستدلال بان المراد من الله
 الدعوى ان يكون حجة او ضمنا لان هذه المقدمة المقاطع قال كون فيها
 عن الدليل ان من العلم بها بالبداهة فيلزم دعوى البداهة فيها وكذا الاطراف
 واجيب ايضا بانه اراد ان الاستدلال موقوف على العلم بمقدمات الدليل واطرافها
 وذلك العلم لا يحصل الا بسبب بداهتها عند المستدل اذ لا اكتساب فيها على ذلك
 التقدير فاذا وقع السؤال عنها فلا بد من دعوى البداهة فلا يتم الدليل فلما لا
 عليه شي الا بدعوى البداهة في المقدمة والاطراف وفيه ان هذا الجواب يرد عليه
 ما ذكره في الجواب الآتي ويمكن ان يجاب عنه بان المراد انه لا يتم عندهم فلا يكون
 ملزما عنده لكن لو كان المراد هذا اخر قوله على ما هو المشهور وجعله متعلقا به
 ايضا وايضا يرد عليه ان دعوى البداهة جوارب عن النقص الاجمالي للدليل المشهور
 والجواب عنه كما يكون بدعوى البداهة يكون كجوابها بالبداهة كما في شرح
 المطالع فلا يتوقف على الدعوى وقوله نعم بيان منشاء الغلط وقوله لا يقال كجواب
 الم اخذ عدم التمامية بالنظر الى الخصم حاصلة انه لا يتم بالنظر الى الخصم لا بدعوى
 البداهة لو انتفى انتفى التمامية لكل امر شانه كذا فوجوده لازم في التمامية
 اما الصغرى فلان دعوى البداهة امر لو انتفى لجاز ان يمنع المقدمة وسه
 ويتفسر عن اطرافها في مرتبة ولو جاز انتفى التمامية قوله لا تا نقول ٥١
 منع على الملازمة بالترديد حاصلة ان اراد به لجاز ان يمنع على قصد المناظرة
 على ان يكون الخصم من المناظرة فلان انما لجاز ان يمنع ويستفسر كل مرتبة لجواز
 انقطاع البحث معلومة المقدمة والاطراف فلا حاجة الى دعوى البداهة وان
 اراد ان يجاز ان يمنع مطلقا اي واد كان على قصد المناظرة والمكابرة

وعلى قصد المكابرة فقط فاللازمة ما سلمت لانه لا يفيد لانه لا يتم الدليل على الخصم
 بدعوى البداهة كان ان يمنع اه ويجعل ان يكون الجواب معارضة على الخصم اعتبار
 جزء السلي عن تقديره وباعتبار جزء الشبوبي على تقدير اخر وترك قوله الله
 الاستفسار مكابرة في الشق الثاني اعتمادا لكونه لان يرد ان انقطاع المناظرة
 لمعلومية الاطراف لا يتصور لان الاستفسار ليس من قالون المناظرة حتى ينقطع
 البحث والمناظرة بجملة المعلوماتية قوله لكن لا يتفرع اه لانه لو كان دليلا له
 لا يحتاج نفى الكسبية الى بعض الدليل فلا يصح يتفرع قوله انه لا حاجة الى الدليل
 على السلب الكلي فيلزم عليه المراد لا حاجة الى غير هذا الدليل الشامل على دعوى البداهة
 وعلى كثير من المقدمات التي يرد على بعضها اعتراض يحتاج الى دفعه بل هو
 كاف في ذلك فليقتصر عليه ودة بان هذا لا يتم فيما سبق الكلام لا جعله بل هو
 ينادى على ضاده فانه دعوى البداهة وعلى هذا التقدير لا يكون بداهة بل
 نظريا لكن بغير هذا الدليل وبهذا لا يفيد واجيب ايضا بان المعنى انه كافي في
 البداهة نفى الكسبية من غير حاجة الى الدليل وقوله كما يقتضيه قوله وجه اقتضاء
 ان الاستدلال اذا الى دعوى بداهة المط بلم ان يكون ان دعوى البداهة حين
 بداهة المطلوب لانه لو لم يكن دعوى البداهة حين دعوى بداهة المط لم
 يكن الاستدلال راجعا الى دعوى بداهة المط بل الى غير ولكن يرد عليه انه كيف
 يصح قوله وذلك كافي في نفى كسبية الكل لانه يلزم كفاية الشيء لنفسه وهو
 بطل الا ان يقال التقابرا لا اعتبارا كافي فيه ولو اريد الاتحاد الذاتي وان تقابرا
 اعتبارا فانه دفع المنع والسند لانه يجوز الاستدلال على احد المتقابرين اعتبارا
 اخر قوله ولو سلم اي لو سلم انه عينه فلا يتفرع عليه انه لا حاجة الى الدليل عليه
 لجواز ان يكون دعوى بداهة المقدمة والاطراف نظرية فتكون نفى الكسبية
 ايضا نظرية فتكون محتاج الى الدليل فلا يتفرع عليه انه لا حاجة الى الدليل
 قوله اللهم اه جواب عن قوله فلا يتفرع عليه باختصار الشق الثاني بناء على حمل

حمل اللاحق في الدليل على العهد وثبات النفع وعدم الاحتياج الى الشئ اعم من ان يكون
 ذلك المحتج نجيح او فاش او ظهر فيما نحن فيه من قبيل الثاني لان هذا الدليل يلزم
 المصادر وكل شئ يشانه كذا فهو فاش فلا يكون محتاجا اليه استلزامه المصادر
 فلا نفي كسبية الكل فيكون نفي موقوف على الدليل والدليل موقوف على دعوى البداهة
 ودعوى البداهة عين نفي كسبية الكل فيكون نفي الكسبية موقوف على نفسه
 فانه نفي ما قيل ان يلزم المصادر بوجوب عدم الصحة لا عدم الاحتياج فلا حاجة
 الى ان يقال انه من قبيل ذكر اللاحق واردة الملزوم ووجه الضيق بالبرهان انه لا يلزم
 فيما سبق الكلام لاجله انه دعوى البداهة ولا يلزم من عدم الاحتياج الى الدليل
 الخصوص عدم الاحتياج الى الدليل مطلقا بل ان عينه دعوى البداهة لنفي
 كسبية الكل غير موقوف على نفسه لان نفي الكسبية دفع الاجاب الكلي بداهة هذه
 المقدمة والاطراف اجاب جزئي لازم للسبب الجزئي لدفع الاجاب الكلي وبالعكس
 فلا يتصور عينه قوله الثالث انه اه اشارة الى منع انه لا بد من دعوى البداهة
 في ثبوت الاحتياج الى التفكير في الدليل المذكور لانه انما يتوقف على معلومية ثبوت
 الاحتياج الى التفكير على باهة فضلا عن دعوى البداهة وقد عرفت الجواب عنه
 من الاستدلال الاستدلال الوالد من غيره فتذكر وقوله لجواز ان يستدل به زيد
 بالعينية الاتحاد الذاتي وان كان تغاير اعتبارا وعنوانا وفي الاستدلال بغير التغاير
 الاعتبار كما مر كما في الحدود اندفع المنع وانسد قبل ما ذكره الشرح ليس عين
 هذا فان ما ذكره هو انه لا بد من دعوى البداهة في ثبوت الاحتياج الى التفكير الآن
 ما ذكره الشرح يلزم قوله ولو سلم اه قيل عليه انه اذا سلم كون ذلك عيني
 دعوى البداهة في عدم البداهة الكل فيكون عين دعوى البداهة في عدم
 بداهة بعض التصورات والنقد ثبات واجيب ان منعه السابق على كون
 ذلك عين دعوى البداهة في حكمه مطلقا سواء كان دعوى البداهة في عدم بداهة
 الكل وفي عدم بداهة البعض ومعنى لو سلم اي لو سلم انه عيني دعوى البداهة مطلقا

فانما هو عين دعوى البداهة في عدم بداهة البعض لا في عدم بداهة الكل
 وقوله ولا ملزومة فالاستدلال الوالد لان هذين الدعويين لم يكن بينهما الزم
 حتى تكون احدهما ملزومة للآخر قيل هذا فقال استدلان بين المسالبة الجزئية
 ورفع الاجاب الكل تلازم ما قلنا سلم انها ليست عينها فلا نفي عنها ليست ملزومة
 لها فقوله فاما اشارة الى هذه اشارة الاستدلال الوالد بان ذلك لا يبطال الا غير
 حاكم لمادة التكاليف والمنع المذكور خارج عن المناظرة انتهى على ان الملازمة
 ليست الا بين السالبة الجزئية وبين رفع الاجاب الكلي لا بين دعوى بداهة
 السالبة الجزئية وبين دعوى بداهة رفع الاجاب الكلي كما مر وبينهما بون
 بعيد والمفروض ان هو ما هو قوله هو الامكان الذاتي اه بحسب نفس الامر لا يكون
 لحصوله مانع من الذات او غيره والامكان لا كما كان الذاتي ما لا يكون الذاتي
 مانعا عن الحصول سواء كان له مانع اخر او لا والامكان الاستعدادي ما لا يكون
 طرفه المخالف واجبا لا بالذات ولا بالغير ولو فرض وقوع الجانب الموافق
 لم يلزم حال بوجبه وبسبب الوقوع ايضا وقيل الامكان بحسب نفس الامر عبارة
 عن كون الشئ بحسب نفس يخرج من القوة الى الفعل حالا او مالا وقيل الامكان
 الوقوعي والاستعدادي وبحسب نفس الامر بمعنى وقيل الامكان بحسب نفس الامر
 اعم من الامكان الاستعدادي والوقوعي وحاصله المنع بالتردد به ان اريد بالامكان
 الامكان بحسب نفس الامر فغير مسلم لان ذلك العلق والكوونات الطبيعية مانعة
 وان اريد بالامكان الذاتي انفسية لكن قوله فلا يتوقف اه م بارجاع الى دليله
 وانما يلزم لو كان المراد بالامكان في مفهوم التوقف الامكان الذاتي وليس كذلك
 لجواز ان يكون المراد بالامكان بحسب نفس الامر كما هو الظن من الامكان على امكان
 الذاتي ثم لجواز ان يكون النفوس مختلفة بالانواع فما جاز لنوع لا يلزم ان يجوز
 لنوع اخر وقوله ولو سلم بناء على ان الحق ان النفوس متحدت بالنوع فما جاز
 لفرد من النوع جاز الفرد اخر منه وان المتبادر من التوقف هو التوقف العقلي

ن

فيكون الامكان فيه الامكان الذاتي وهذا تسليم لامكان حصول تلك القوة لكل فرد
 فرد وان المفترق في مفهوم التوقف هو الامكان الذاتي لا تسليم لاحدهما فقط
 والا لا يتم الكل وقيل المعنى لو سلم كون حصول تلك القوة لكل فرد يمكننا بحسب
 نفس الامر وكون المراد من توقف حصوله على التوقف حصوله مع ما يقارنه من الاشياء
 الاحوال والصفات عليه وان كان اخذ تلك المقارنة بطريق الشرطية كما هو الظاهر
 من كلام المحشي او بطريق التوقيف والاول للتوجيه الاول والثاني للتوجيه باقيل
 بعيد غاية البعد ثانيا عند التعريف كما سيأتي وقوله من جملة ما اوردته
 التوقف على هذا ان حصول القوة المذكورة يمنع بالذاتي شرطا للفقدان والآن
 يلزم اجتماع التقيضين واذا امتنع بالذات فالنظر لا يمكن حصوله امكانا
 زمانيا الا بالنظر على هذا التصور فيوقف على النظر توقفا عقليا على هذا التقدير
 هذا على التوجيه الاول واما على الثاني ان حصول القوة المذكورة يمنع بالغير
 وقت الفقدان واذا امتنع بالغير توقفا بحسب نفس الامر على التقدير فافهم قوله
 وقد اشارة نقل بعض تعليقاته ههنا بانه قال من ان له الامر ما من شخص
 الا ويمكن وجود القوة الحديثة فلا يتوقف النظر تارة على النظر بالنسبة اليه
 لا يمكن حصولها بدون قلة المقدمة ثم ولئن سلمنا ذلك العلم بالنسبة الى
 الفاعل بشرط الفقد موقوف على النظر فيكون نظرية بالنسبة اليه وان كانت
 بدائية بالنسبة الى ذاته ويلزم من هذا ان يكون النظر تارة اخرى غاية الخفاء
 بغيره بالنظر الى ذاته كل فرد ولا يخفى من بعد قوله اقول يمكن دفعه اه في التعريفين
 احتمالات لانه اما ان يكون المراد من التعريف النظري الايجاب الجزئي ومن تعريف البديهي
 البديهي السلب الجزئي وهذا ما قال المحشي بقوله في الجملة واما ان يكون المراد من
 التعريف النظري الايجاب الجزئي ومن تعريف البديهي السلب الكلي فيكون التقابل
 بينهما كليا واما بالعكس اي من الاول الايجاب الكلي من الثاني السلب الجزئي
 فيكون التقابل ايضا كليا واما ان يكون المراد من تعريف النظري الايجاب

وان الغير
 لا

الشخص

الشخص فيكون التقابل ايضا كليا وهذا ما قال المحشي بقوله واما ان كان المراد
 اذ واما ان يكون المراد منهما الايجاب الشخص والسلب الشخص بحسب الذات
 فلهذا فالفقد والصحيح منها وبهذا يمنع الكثر ان يام بطريق الحل قوله مع ان جاء
 اه فيه ان اصل البعد ثابت في الجملة كما اعترف به هذا القائل ولهذا قال القائل
 لا يخفى عن بعد بدل قوله وهو بعيد نعم يمكن القول بان الكثر ان يام بالامور البعيدة
 في اصلاح التعريف كموسع بناء انه لو فرض التعدد يلزم ان لا يكون متعدد واللازم
 بطل اما اللازمة فلا لانه لو تعدد العلل على البديل كان فهم هناك امر ان يمكن حصول
 المعلوم المعلوم احدهما بكل منهما واذ كان كذلك كان سببه التي يتوقف عليها
 عليها المعلوم لاحدهما فاذا كان كذلك فيكون لعلته وحده تعددت كانت
 واحدة فلو تعددت كانت واحدة وفيه ان هذا السند يخص فلا يفيد بطلان
 الا ان يلزم المانع مساواة فيفيد في الجملة في شرح المواقف واما تواردهما على البديل
 بخلافه ان لم يكن تعاقبهما بان يكون واحدة منهما بحيث لوجوبه ابتداء وجود
 ذلك المعلوم الشخص فاذا وجدت احدهما وجد المعلوم والمنع وجود
 الاخر اذ لو امكن اما ان بعدم الاول ويوجد الاخرى فان عدم المعلوم بعدم الاول
 وجوبا بايجاب الثانية لزم المماثلة المعدوم وان لم بعدم وجب ان يكون الثانية
 مفيدة بايجاب الثانية مفيدة المعلوم اصل وجوده حصل الحاصل بايجاب الاول
 فيلزم تحصيل الحاصل ولا يمكن ان يقال الثانية تفيد بقاء الوجود الحاصل
 بالاولى اذ يلزم ان لا تكون علته مستقلة فالتوارد على سبيل البديل جائز نعم
 اعترف على بان التوارد محال مطلقا لانه اذا كانت احدهما موجودة
 والاخرى معدومة لزم من وجود الاول وجود المعلوم ومن عدم الاخرى
 عدم المعلوم لان عدم العلة المستقلة يوجب عدم المعلوم واجاب بان
 استلزام عدم العلة لعدم المعلوم الشخص يتوقف على انه لا يجوز ان يكون
 لواحد شخص مستقلا على البديل فكان اثباته دورا قوله هذا انما يتم اه حاشا له

حاصله منع بالترديد اي ان اراد بالتوقف في قوله يتوقف عليها جميع الترتيب
لجول الفاء والكبرى الاولى غير مسلمة لانه يصح على واحد منهما ان يترجم
وجدت وقع الترتيب الصحيح ان اراد انه لا يمكن حصول شيء الا بعد شيء اخر مسلمة لكن
هذا الاول البحث لا يكون لان كون التوقف بهذا المعنى مبني على امتناع التوقف
على التبادر لتوحي الامتناع بل هو على اصطلاحهم فيه ويحتمل ان يكون الجواب
بالنقض اجمالى وقوله على ان المنع اه تسليمها ومدا تسليم ما ذكرنا
حاصله ان المنع المذكور عليهم بطريق الجدول مبني على كمالها وان حقا وان
باطلا قوله اورد عليه ان هذا البراءة انما تنقض التفسير بخصوص الفاء كما هو
الظاهر واما نقض بانه غير مانع لا غير لانه يصدق على التاخر الزماني مع
انه ليس توقفا والظاهر من التاخر الزماني كون الشخص متأخرا في الزمان
بالنسبة الى شخص اخر وقيل يحتمل ان يكون المراد تاخر الزمان عن الزمان المتقدم
وفيه انه لا يبرأ به السؤال لان بين اجزاء الزمان توقف فيكون من افراد المعرف
فقبل عليه انما فسر بالاستتباع بينها عند تعريف العلة على ان المراد بالامر الصحيح
لدخول الفاء التعقيبية لا مطلق الفاء قال في حاشية التجربة عند تعريف العلة بما
يتوقف عليه شيء لا معنى للتوقف الا بالامر يقتضي التاخر الذي هو مبداء اول
الفاء التعقيبية اعني الاستتباع انتهى فعمل هذا لا يبقى متوقفا كون التاخر زماني
توقفا محال فتوكل بعض علماء كالفاعلية بالاختيار والفاعلية القديمة للوقوف
على امجاد والعللة اعادته والعللة الغائية واما الصورة فالترتيب فيها
بالفعل ولذا قال بعض علماء على انه يجوز اه تسليم ما سبق اي سلمنا ان المراد بالترتيب
الصحيح ليس الترتيب الذاتي بل اعم منه فيجوز التفسير بالاعم فلا يتبع كون التاخر
الزماني توقفا على الاستعمال الاول ولا ثم ان كل تعريف غير مانع لا غير فهو فلا
يجوز التفسير بالاعم على الاحتمال الثاني فتوكل كلام على السند النقض اه وجه
الاختصاص ان له سندا اخر وهو فانهم جوزه فانه بمعنى قولنا كيف فانهم جوزه

وثانها

وثانها هذا القول كذا قيل وفيه ان السند قوله الامر الصحيح وقوله فان جوزه
تنويره وايضا كونه التوقف بمعنى الاحتياج سند آخر على ما قيل وفيه ان الاحتياج
والتوقف مترادفان عند المحققين قول فتأمل وما قيل من ان وجه الثالث ان
الظاهر ان يكون التفسير وباللفظ وما يقال ان قوله الامر الصحيح هو الصحيح
سند ام فان اثره في من المنع الا الذي هو في الاستدلال فضعف كما لا يخفى وبجملته
ان يكون وجهه ما ذكرناه سابقا واخفا قوله اي تسليمها نقلا عن حاشية المطالع
الحي يترجم ان البديهة والظلمة صفتان للمسلمة ولا بالذات وبه يصف بهما المعلوم
تبعوا العلم الحاصل بالنظر في شخص آخر من العلم وبذلك العلم خصوص بصدق انه لا
يمكن حصوله بدون النظر ثم قال لا يقال ان عدم العلم حصوله بدون النظر الجواب
توارد العلم المنقلة على معلول شخص على التبادل لانما نقول هذا المنع غير
موجب اذ لا يكفي في نقض التفسير في جزم نقض بل ابتداء من مادة النقض انتهى
ومن هنا علم ان الخلل فيه وجهين الاول ما ذكره والثاني اعتراض التفسير في المنع
ويمكن ان يوجه كلامه بان المراد بقوله هذه المدعى ما يوجب صورة المدعى والموا
من قوله غير بينة والابينة عدم صحة بطريق الكفاية وقوله وليست شعرة واحدة
للسند بانه مستلزم للتزجيم بلا مرجح هذا غاية التوجه وقد قيل بوجه منع
الذي ذكره على صورة الدليل على انه يجب ثبات فاقم وقوله من البين ان ما ذكره
اه ابطا بالوظيفة بانه منع للسند وبانه وارجح غير المستلزم اذ كونه دعوى غير
مستلزم وقوله والا كما به تصويره اشارة الى ان قوله الله سبحانه والدين
المتصور قوله الظاهر انه لا فرق فاما اعتراض عليه بانهم صرحوا بان القوة القدسية
الحاصلة بالترتيب في مدارج العقل بالملك كسابا وخصيلا فلا جرم ان صاحبها
حسن هو فاقولها يحتاج الى الفكر ولا يتوقف عليه كما ان الفقير يحتاج الغنى
ولا يتوقف عليه وبه يظهر ان الاحتياج اعم من التوقف انتهى ويمكن ان يقال ان
اريد بالاحتياج والتوقف العقلية فلهما مساويان او مترادفان فذلك

ان اريد بهما العاديات كما لا يخفى على من تتبع كلام لقوم قوله واما قوله اه قال الأستاذ
 الوالد حاصله بيان وجه التماثل بان الشرط لحفظ السؤال التحكيم في قوله فالامراهون
 ولاحظ السؤال بالترديد في قوله ومن هذا البحث يعلم اه فإشارتهما بقوله
 فتأمل على ما اشار إليه المحقق في آخر هذا القول بقوله اشارة الى ضعف الكلام و
 خفاءه فالاول للاول والثاني للثاني انتهى وقوله فهو محل بحث قيل وجه البحث
 ان المعلوم من هذا اختلاف المعلومات البديهية والنظرية باختلاف الأشخاص
 والارمان لا اختلاف العلوم حيث قال يصدق عليه انه يحتاج اه قيل اشارة
 الى عدم الفرق بين الاحتياج والتوقف ونقل عنه في وجه البحث لان العلم واحد
 بالشخص لا يكون نظريا وبديهيا معا بل احدهما بخلاف المعلوم فانه يجوز ان يكون
 بديهيا بالنسبة الى القوة ونظريا بالنسبة الى الفاعل انتهى ووجهه ان العلم
 الحاصل بالشخص لصاحب القوة غير الحاصل للفاعل بالشخص لان فاعل الحال وكذلك
 العلم الواحد بالشخص لا يلزم ان يكون بديهيا ونظريا بحسب قنيتين قوله غير ظاهر
 قيل في وجهه عدم الظهور لان محل بحث قبل قوله من عرفها والثاخر عنه غير
 لا ثق وقيل وجهه في الشق الاول ان اشارة اليه بعيد وهذا التفسير واما
 في الشق الثاني ان الظان البديهية والنظرية صفة للعلم لا للمعلوم لان التقسيم
 له انتهى والتعبير بالشق بناء على نسخة او في الشق الثاني وفي بعض النسخ
 بالواو اي وبالنظرية والبداهة وهما احتمالات كثيرة بعضها بعيد
 وبعضها ابعد كما خرج قيل عليه ان كلام الشقين نظرا اما في الاول فلان نظرية
 المعلوم وبديهية تستلزم نظرية العلم وبداهة فيكون نظرية العلم معلومة
 في البحث المذكور ضمنا على ان كثيرا ما يذكر المعلوم ويريدون اللازم بالعكس
 واما في الثاني فلمثل هذا المذكور ايضا لان هذا التي هي من السماء والكثارة كثيرا
 مستعمل في البعيد فلا بحث في ذلك ولا يخفى انه قال عن التحصيل اما الاول
 فلان المقصود منه العلم باختلاف بداهة العلم ونظرية البحث بحسب

الشخص

الشخص والاوليات لا العلم بداهة ونظرية ولا شك انه لا يعلم الاختلاف من البحث
 السابق المذكور منه واما الثاني فلان الاعتراض فيه بعدم الظهور ولا شك ان
 استعمال هذا وان كان واقعا في البعيد كذلك غير ظاهر قال بعض الافاضل ان البحث
 القريب وهو الفرق المذكور بين الاحتياج والتوقف وما يلبه وايضا علم من البحث
 المذكور ان من اعتبر التوقف وصفا لمحصل العلم ومن اعتبر الاحتياج جملة
 وصفا للعالم وبه تبين فرق اخر بينهما وادراكا لاختلاف النظرية والبداهة اختلا
 باعتبار نوع العلوم لا شخصها وقوله فتأمل اشارة الى القوة لا الى علوم الصحة
 انتهى وقوله فليتأمل اشارة لا ما ذكرنا قوله اشارة قال الأستاذ الوالد الظه
 انه جواب السؤال مقدر تقديره انه لا حاجة الى قوله بل الكف جهين لان الثاني
 او احد منهما كاف في سببية ايراد تعريف النظر فلا حاجة الى التعرض لهما و
 تقرير الجواب ان هذا التعرض اشارة الى امكان التوهم المذكور او لا بطريق
 الافتضاء وفي الى دفعه ثانيا بطريق العبارة وتنبية ايضا على بعد تخصيص
 سببية تعريف النظر بالتسم الاول كل البعد فيحتاج الى التعرض لهما قوله
 لكونه وجودا لكونه وجودا بحسب الظن واما في الخفيف فعلم مني اذا التو
 عدم من لانه ساهم امكان شيء بدون اخر وبديهية وجودي لان عدم
 التوقف امكان شيء بدون شيء كما عرفت فافهم قيل جعل تخرج المص
 في الثاني فيما سبق لتوطئة تعريف النظر وجعله ههنا التأييد للتوهم المذكور فلا
 منافات لجواز توطئة تعريف المذكور معا انتهى وقريب من هذا ما يقال
 انه لا نزاع في النكات ولو سلم هذا فما ذكر فيما سبق في مقام النع والسند فلا
 ينافي التأييد المذكور والظن ان الكتاب بالمعنى الاصطلاحي وله حصل
 التأييد فلا بد ما قيل انه لا يخفى انه قد سبق لهذا التخرج فيكون غير محتاج
 اليه توجيهان وهذا التأييد انما يحصل على الاول الذي هذا التمهيد دون
 الثاني الذي هو حمل الكتاب على المعنى اللغوي وقوله لكن ذلك التوهم اه

فهما

قف

ثم يفرق على شريطين هذا التوفيق فلهذا إذا اظهرنا فلا يحتاج الى الدفع بقوله بل القسمين
 قوله فقد بعد كل البعد نقل منه في الحكمة هذا بناء على ما ذكرنا من تعريف النظر عن
 القسمين بخلاف ما إذا كان بينهما كما في المطالع فان ذلك يخص ليس بذلك
 البعد كما اختاره الشريف وقيل عليه ولعل الباعث على ذلك هو انه لا ذكر
 او لا تعريف القزوين واخذ النظر فيه كان المناسب ان يتعرض بتعريفه اذ هو اول
 موضع تصور به لكن لما كان الاهتمام بالنسب وهو لم يتعرف الا بذكر القسمين
 فذكر القسم الاخر قبله عقب الاول اشارة بتخصيص السببية الى ان موضعه ذلك
 الا انه اخره منه رعاية لتلك التكنة وعلى هذا لا يكون فيه بعد فضلا عن كل
 البعد وفيه ان ما ذكره بتوحيده البعد ولا يدفعه كما لا يخفى ويمكن ان يقال
 ان التخصيص المذكور بناء على اظهر ما خفي في الجملة واخفاء ما ظهر وقيل
 انما قال هكذا لان الاحتياج اليه من جهة توقف معرفة القسمين عليه كذا
 ادخل في ابراده من توقف معرفة قسم واحد عليه وانما لم يقل او لما عليه
 كافيا في سببية ابراده وما قاله الخ من انه اشارة اه فتوهم فاسد لانه لا يمكن
 توهم هذا الاختصاص من عاقل لا حاجة الى دفعه انتهى وفيه انه ان
 اراد انه لا يمكن توهم هذا الاختصاص من عاقله بحسب عقده فسلم لكنه لا يفيد لانه
 يمكن ان يتوهم بحسب وهم كما يشعر به لفظ التوهم وان الاداة لا يمكن توهم
 من عاقل بحسب وهم فغير مسلم كافي قوله المبني بخلاف عنه وكما في قوله واد
 العام فضاء لا يتناهم قوله على ان يكون الكلام اسوال كانت مدركها الات
 كما هو عند بعض او عقلا كما هو عند المحققين قال الامام العوالي المراد بالمعقول
 الصرف المفهومات الكلية والقضايا التي ليست موضوعاتها شخصا معينا
 فيتناول القضايا الكلية الحسية او غيره وفيه انه يخرج عنه الجزئيات المجردة
 ويخرج القضايا التي موضوعها جزئي مجرد الا ان يعلم الكلية بما هو حقيقة
 او حكما وتخصيص المعنى بالمادى يقال انها لا يجري فيها الاكتساب ايضا ومنها

٢٩
 احتمال اخر وهو ان المراد به ما يقابل المحسوس الفد كما قيل في المعاني قوله مع ما ظهر كثيرا والمراد
 جريان النظر في غير المعقول الصرف كوز حاصل بالنظر كالجزي الحقيقى والقضايا
 الشخصية وما يتعلق به النظر كالجزيئية من التعريف والدليل والمراد بعدم الجزيات
 كونه غير حاصل بالنظر او ما يتعلق به النظر فلا يكون مطلوبا ولا جزء من المراتب
 ولا نفس الكاتب وقيل وجهه ان المعروف يجب ان يكون عين المعرفة في الخارج مقابلة
 في الذهن والجزئي بالنسبة الجزئي اخر ما ان يكون مماثلا او مبينا واما ما كان
 لا يكون عين المعرفة في الخارج وفيه ان المغايرة في الابهن في الحد الام غير ظاهرة
 وايضا ان الجزئيين يجوز ان يتصادقا كما في هذا الضاحك كالباني وايضا هذا مختص
 بخصيص بالصورت ولا يجري في التصديقات وبينه المحقق الشريف بان
 الجزئيات انما تدرك بالاحساس اما بالحواس الظاهرة او الباطنة وليس
 الاحساس مما يؤدي بالنظر الى احساس اخر بل لا بد له من احساس ذلك ظاهرة
 لمن راجع الى وجدانه وكذا النسبة الى الكل وهو بطريق الاولى وقد قيل
 يجوز تحديد الجزئي وقال المحقق الشريف في حاشية مختصر الاصول في بيان
 الضروب ان الشخصية لا تعتبر في العلوم تكون كالطبيعة وسيله هذه الصحة القبلية
 غير معلومة قيل فيه ان هذا التفسير للمعقول بما حصل صورة في العقل تفرج بالرأي
 الاول وان المراد من المعقول ما يختص بالجهولات وهي الكلمات واشارة الى الفادة
 عدول المصنف في التعريف عن لفظ العلوم الى المعقول وهي ان العلوم لفظ مشترك
 لا فرقة معه فلا يبق بمقام التعريف والمتبادر من العلوم هو اليقيني وان كان -
 اصطلاح الحكماء اعلم اليه بشير في تصريح المذكور بقوله وفيه ان ثبت بتمت
 الجهولات من الجزئيات المادية فيجب النعيم وكذا لم يثبت ولكن امكن لان التعريف
 لا بد ان يقصد المحققات والمقدرات عندهم قوله انما لان هذا التوجيه
 هو المناسب للسياق وشاع فيه الشك والامكن فيه التوجيه بوجهه بتقديره
 المضاد اي تصور كان ادراك المعقول والجهول او ان تصور كان المعقول

المجهول او من قبيل الاستناد المجازي والمراد بالسباق قوله كما في الحد والرسم فان الحد
والرسم من العلوم ومقصوده ان يكون التصور والتصديق بمقتضى التصور
والتصديق به ظاهر من السياق وكثيره الاستعمال فلا يكون خلافه في الظاهر يحتاج
لا صرف الخلاف في الظاهر كما توقع قوله الاتفاق واقع اه قال في حاشية المطالع الاتفاق
واقع على ان الفكر والنظر فعل صادر عن النفس لا استحصال الجواهرات من المعلومات ولا تلك
انا اذا اردنا تحصيل مجهول مشعور به من وجه انتقلت النفس منه وحركت في المعقولات
حركة من باب الكيف الى ان نجد مبادئ هذا المظن ثم تحرك في تلك المبادئ على وجه
مخصوص ثم تنتقل منها الى المظن فهناك انتقلت ويزعم الانتقال الثاني ترتيب
المبادئ فذهب المحققون الى ان الفعل المتوسط هو مجموع الانتقالين وفيه مدخل تام
في الصناعة وهو الفكر وذهب المتأخرون الى ان الفكر هو ذلك الترتيب واما الانتقال
فما رجا من الفكر الا ان الثاني لازم له والاول لا يلزم بل هو كالتدافع التراجع انما هو
في اطلاق لفظ الفكر ويراد به النظر في المجهول وقيل الفكر هو الانتقال المذكور والنظر
ملاحظة المعقولات الواقعة في ضمن ذلك الانتقال ويطلق الفكر على ثلثة معان
الاول حركة النفس في المعقول اي حركة كانت وهذا من خواص الانسان ويقابله الخيل
وهو حركتها في المحسوسات والثاني حركتها من المطالب لشعورها بها بوجهها المبادئ الى
ان تجدها وترجع منها الى تلك المطالب اعني مجموع الحركتين والثالث هو الحركة الاولى
اعني من هاتين الحركتين من غير ان يخذل روعة الحركة الثانية معها وان كانت هي
المقصودة منها وهذا هو الفكر الذي يستعمل في مقابلة الحدس انتهى اخصاه هي
المقصودة منها وهذا هو الفكر الذي يستعمل في مقابلة الحدس انتهى اخصاه
وفي حاشية مختصر المنتهى الفكر مجموع الحركتين عند القدماء والحركة الثانية عند المتأخرين
فوقع المناقشات بينهما تأمل فالامام في المختصر الفكر مجموع العلوم المرتبة كما نقله المصنف
او المراد بالترتيب اللازم المرتبة على ان يكون المصدر بمعنى المبني للمفعول كما قال
المصنف ايضا قال الاستاذ الوالد يفتح انهم انفقوا على ان الفكر ما يمتاز به النظر عن

من الغزور وفعل صادر عن النفس في احتمال الجواهر كما انهم انفقوا على ان
الفكر هذا ايضا ولكن القدماء ذهبوا الى ان الفكر مجموع الحركتين وليس الانتقال من
المبادئ الى المظن داخل في الحركة الثانية لانه دفع وكذا الشعور بالمظن ليس جزء
من الحركة الاولى لانها صادرة عنه بعده والمتأخرون ذهبوا الى انه الترتيب اللازم
الحركة الثانية فقط فيلزم منه ان النظر مراد في الفكر على كل واحد من القولين في
في المشهور وان لم يقع هذا الاختلاف صادر من في النظر ما يمتاز به النظر و
فعل صادر عن النفس لا استحصال والاختلاف مبني على الترتيب وهو مبني على عدم
جواز التعريف بالمفرد فيلزم منه الترادف في المشهور وان ابا ما نقله الشارح
من المشهور من يذهب القدماء لكن غرضي الختص بيان مقصود الشارح من الاعتراف
على الناقذ وهو حاصل على هذا التقدير وقوله ربما يفرق هذا الفرق مقابل للذهبيين
وقوله ويدل عليه وقوله والنظر ان تعريف المصنف في حاشية مصادره الا ان يحمل على
الانية انتهى وقوله والترتيب معطوف على الحركتين الاول للقول والثاني للثاني يعني
ان كان الفكر مجموع الحركتين كما هو مذهب المتقدمين فالنظر ملاحظة المعقولات
في ضمن الحركتين وكان الفكر الترتيب اللازم للحركة الثانية يكون النظر ملاحظة
المعقولات في ضمن الترتيب لكن استفاد من حاشية المطالع ان الفرق ليس الا ان يكون
النظر ملاحظة المعقول في ضمن الحركتين ويكون الفكر ذلك الانتقال والحركة كما عرفت
فافهم وايضا لادالة لقوله الناقذ كالترادف في بجواز قوله الناقذ بالنظر ان يكون
الفكر مجموع الحركتين ويكون النظر هو الترتيب اللازم وبالعكس والتعبير بالتشبيه
بناء على عدم انفكاكها غالبا وايضا التشبيه يمتنع على تقدير ان يكون الفكر هو ملاحظة
الملاحظة المذكورة والنظر ما مجموع الحركتين او الترتيب ويمكن دفع الاول بان
المتبادر من التشبيه ان لا يتفكرا اصلا ودفع الثاني بان لا يقال به وقوله والنظر
ان تعريف او قال الشارح الحقيقة حقيقة النظر مجموع الحركتين عند الجمهور وكثيرا ما
يقصر في تفسيره على بعض اجزائه ولوازم الكفاية بما يفيد امتياز اصطلاحا

على ان حقيقة النظر ذلك فيقال هو حركة الذهني الى المبادئ او حركة الى المظهر او ترتيب العلوم
 لتتدرج الى الجوهري او ملاحظة العقول لتتدرج الى الجوهري فيجوز ان يكون التعريف هو هذا
 حسب الحكم فلا يجوز ويمكن ان يجوز من الحركتين بالملاحظة ويؤيد ان جعل في القسم
 الثاني حقيقة النظر مجموع الحركتين وانما فصلنا بما نقلناه من الفضلاء لخصه باطراف المقام
 قوله ليس على ما ينبغي نقل منه في الحاشية لانه اذا كان التعريف شيئا مبنيا على مذهب
 وتعريف اخر مبنيا على مذهب اخر واختار احد واحد منهما لا يقال انه عدل عن الآخر
 بل اختار دون الآخر اما ان كان كلاهما مبنيا على مذهب واحد وكان احدهما مشهورا
 والاخر غير مشهور واختار واحد غير المشهور فيقال انه عدل الا ان يعرف عن ظاهره
 واجيب بان المص لا كان نافلا لمذهب القوم وقد شاع نقل التعريف المشهور بان
 المؤلفين وجرى عليه المص في تصانيفه مخ ان يقال انه عدل عنه الى هذا التعريف وقيل
 وجه عدم اللياقة ان وجه العدول اختار الفرق لا الابداء المذكور والالزم الاحتياط
 المذكور على تعريف المص ايضا لان المراد بالملاحظة ملاحظة العقول لا في فهم
 الحركتين ويمكن ان يقال ان العدول الى ملاحظة العقول مطلقا من المناقضة
 في الفرق المذكور وهو ملاحظة العقول لا في فهم الحركتين كما اختار صاحب
 المواقف بعد نقل التعريف المشهور لا لاجاب الغايم واشكاله عليه بوجهين بقوله
 ونقول اه لا يوفق الحق الشريفي حيث قال ونحن نقول في تعريف النظر على مذهبهم
 بحث ايضا وظاهر ما نقلناه جواب اخر يتناول جميع اقسام التصورات والاشكال
 والتصديقات بلا اشكال ووجه الفهم ما ذكرنا فافهم قوله اما الجواب الاول
 اه ما قال المحقق ليس الثاني والجواب الثاني والثالث كما يظهر من حاشية المطالع وشرح
 المواقف لانه مستفاد من كلامه في الجوابين استفادة ما والاجوبة كلها بطريق
 المنع او مقوض التعريف مستدل وموجبه مانع وهذا الرد ابطال السند فقرره لو
 كان التعريف مركبا من ذلك الوجه والمفهوم لزم اعتبار التعريف في الحد التام في بعض
 المواضع واللازم بطل وقوله فلا تالاهم منع الملازمة للملازمة خاصة انما يلزم

لو كان الصوري المفروضة حدا تاما فلا يتم هذا الجواز ان يكون رسما تاما اكمل من الحد
 وقوله والحد التام تنويره ورد انه يستلزم تخصيص الحد التام والحد لا يكون بينهما
 فرق ويمكن ان يقال يجوز تخصيص لعله وجوب الفرق اعتبارا ايضا ورد ايضا
 بان الرسم التام الاكمل هو مذهب الاقدمين والبحث انما هو في توجبه تعريف
 المتأخرين القائلين بحد جواز الجمع بين الخاصية والفعل وكذا بين الموضع
 العام والفصل فيلزم الخلط في المذهب وان لم يكن للمانع مذهب لكن الجواب
 ما لا يرضع صاحبه ويمكن دفعه بان هذا التعريف المركب من الذاتيات بسبق
 الوجه الموضع من الحد التام قد خول التعريف في الحد التام على ذلك التقدير لان
 حتما لا يمكن القول بكونه رسما وقوله ورد بان الحاصل اه ابطال للسند بانه حد
 تام فلا يكون رسما اما انه حد فلا يوصل لكنه وكل موصل لكنه حد تام اما الكبير
 فله واما الصوري فلان الحاصل في تلك الصورة هو لكنه ويجوز ان يكون اثباتا
 للموضوع وقوله وفيه اه منع تلك المقدمة بسند ان الحاصل هو الوجه العرضي المركب
 من العرضي والكنه اعترض عليه بانه يجعل الكنه مع الوجه وجها لا يلزم كونه
 الكنه وجها فيجعل نفسه وذلك مستنك جدا وفيه ان الاستلزام منفع والسند
 في قوله وبهذا يظهر ضعفه اه اي يكون رسما تاما اكمل من الحد التام ويكون
 الحد التام انما يتحقق ان تصور لفظا بمرادني ثم حصل باقي ذاتياته وحاصل
 ما قيل ابطال للسند المذكور ايضا على جميع الصورة تقبيله انه لو كان التعريف
 مركبا من المفرد والوجه فيلزم اما اعتبار الجزء الواحد من بين الحد التام او لا
 يكون الحد التام حدا تام واللازم بطل لانه لو كان التعريف مركبا منهم ما فاما ان يكون
 المظهر متصورا بذاتي العرض فان كان الاول يلزم الامر الاول وان كان الثاني يلزم
 الامر الثاني فلا يكون التعريف مركبا من المفرد والوجه وحاصل الرد انما يختار
 الشق الثاني ونمنع الكبير اي انما تثبت لو كان الصورة المفروضة حدا تاما و
 ليس كذلك لجواز ان يكون رسما تاما اكمل من الحد التام والحد التام انما

انما يتحقق اذا تصور المظهر بالذات وتحتار الشق الاول ونمنع الكبير ايضا لاننا
 يلزم اعتبار الجزء الواحد مرتين اذا تصور المظهر بالذات وحصل ذاتياته وحرفيها
 بذلك الذاتي ايضا وليس لهذا يلزم لجواز ان يتصور بذاتي ثم حصل باقي ذاتياته
 فقط وعرف جميعها وقوله مع ان القول به منع لبطلان التلوي وقوله نعم اه
 بيان لمشا الفلظ وحاصله انه من قبيل اشتباه الاعتبار بما في نفس الامر
 فحيث لا يجوز اتكراه نفس الامر توهم انه لا يجوز التكرار في الاعتبار وكما فرق
 بينهما قوله فلا نعم انه يلزم اه اعترض عليه بان كلامه مجيد صريح في تركب التعريف
 من ذلك الوجه وامر اخر فلا اعتبار لا اعتبار بالتصور بالوجه وايضا ان المتصور بالوجه
 ان كاه هو الوجه كما هو المذهب المتصور فالخبر المذكور لازم وان كان المظهر فيلزم
 عدو رافع منه وهو كون المظهر محدودا لنفسه وان كان ذاتياته من ذاتياته بان
 كان التصور له لذلك الذاتي فلا يكون الجنس والفصل القريبين جميع الذاتيات
 ويمكن دفع الاول بانه يجوز ان يكون معنى قوله فالتعريف بالركب من المعلوم
 من ذلك الوجه والمفرد وهذا يكفي في الاستثناء ايضا ويمكن دفع الثاني باختبار
 الشق الثاني بانه يجوز ان يكون المظهر من حيث انه متصور بالوجه العرضي جزء من
 من المظهر من حيث انه مطلوب وحده وبالحد التام ويمكن دفعه باختبار الثالث
 بان ذلك الذاتي هو الجنس والفصل القريب فلنا مثل قوله واما ثالثا فلان
 مداراه حاصلة منع الملازمة اي لا يلزم لزوم اعتبار العرضي في الحد التام لانه انما
 يلزم ذلك لو كان مدار الحد التام كون المبادي الرتبة مطلقا ذاتيات حرفة اي
 سواء كانت تلك المبادي حاصلة قبل وضع المظهر او بعده وليس كذلك لجواز
 ان يكون مدار الحد التام اه اعترض عليه بان قوله فلان مدار الحد التام مقدم
 او المتعبر في الحد التام عندئذ هو تمامه على جميع الذاتيات مع الخلو من العرضيات
 كما يفتضح من مدار الحد التام كاهية الحدود وانما لا يفتضح وقوع العرضي في الترتيب
 لولم يعتبر دخوله وذلك امر قد حقيق فيه القول قوله واما الجواب الثاني اه
 هذا هو المذكور في حاشية المطالع الا ان المذكور في تلك الحاشية لفظة الشئ

يدل الذات واما كانه من شرح الواقف فهو انه من عدم اختصار التعريف بالمفرد
 في المشتقات فظاهره ابطال للسند او ابطال للجواب بانه غير حاكم للشكال ١٤ لانه يرد الاشكال
 بالفرد الغير المشتق فلهذا يكون كلامه في تلك الحاشية محمولا عليه قوله لا في مفهوم
 الذاتي عرض عام نقل عنه في الحاشية هذا مبني على ما حقه الحكماء من ان الاجناس
 العالمية منحصر في المعقولات العشرة والافلامان ان يمنع كون مفهوم الذات
 عرضا عام اما عدم اعتبار في الفصل لانه يلزم ان يكون الفصل خارجا لان
 المركب من الداخل والخارج خارج ويلزم ان لا يكون التعريف بالفصل وحده حدا
 ناقصا لو ارد بالذاتي ما يقوم بنفسه الجوهري وبما هو متبناه فلا يكون
 عرضا عاما بل جنس لكن يرد عليه ان المشتق قد يكون صفة للعرض نحو حركة سريعة وبطء
 والعلم قائم بالعالم فلا يكون الذات معنى الجوهري قوله لا انقلب قال انقلب مادة
 الامكان الخاص لان الامكان العام لا ينافي الضرورة اذا توافقا في الكيف كقولنا
 كل انسان حيوان بالامكان العام ومادة الامكان الخاص مثل الانسان ضاحك
 وكاتب ونفس بالفعل لا مثل الانسان ناطق وحسن وقوله فان الشئ الذي
 المراد من الشئ فرد الشك وما صدق عليه الضاحك فهو الانسان لا مفهوم
 الشئ فانه من عام ايضا والمراد بالانسان افراد الانسان كما هو المتعارف في
 الموضوع وهذا مبني على ما قيل من انه لو ارد من المحول ما صدق عليه المحول كما ارد
 من الموضوع ما صدق عليه كانت القضايا باكثر ضرورة لان ما صدق عليه الموضوع
 بعينه هو ما صدق عليه المحول وثبتت الشئ لنفسه ضروري لكن بينهما فرق
 فان المصدق عليه فيما تحقق فيه بالنظر الى المفهوم الذات وفيما قبل انما هو
 بالنظر الى المحول يعني قولنا الانسان ضاحك معناه ثبت ما صدق عليه
 الذات الذي لا الشك على ان الضحك وصف لما صدق عليه الانسان ومعناه
 فيما قيل ما صدق عليه الضحك ثبت ما صدق عليه الانسان وفرق ما
 بينهما ان يجوز على الاول اعادة الجسم والنامي والخاص وغير ذلك

وانما
 يح

من الافراد النوعية ولا تجوز في الثاني الا للشخص كما اريدت من الانسب
في تلك القضية على انه يجوز ان يكون المراد بالذات في المشتقات التي في التعريفات
ما صدق عليه الذات وفي القضايا بمفهوم الذات كما هو المشتقات في القضايا
لكن يلزم فيه خلل اخر قيل وايضا يلزم التكرار في قولنا الانسان ضاحك ثم قيل
فالحسن عدم اعتبار احدهما بل المقيد هو النسبة الى الذات لئلا يلزم التكرار قوله
وفيه نظره منع للضرورة باختبار الشق الثاني بطريق التحمل لكن الملازمة مدالة
فيكون راجعا الى دليلها كما اشار اليه بقوله ضرورة اه قيل عليه ان التقيد بالتفدية
لا بد في المحذور وقولهم ثبوت الشيء لنفسه ضروري انما اراد به ثبوت الشيء المقيد
لنفسه واما ثبوت بلاضميم قيد لنفسه فبطل لا يذهب اليه عاقل وفيه ان الاشتغال
المتصف بالوصف المتفاوت ليس ضروريا بل الانسان المطلق كالضاحك والجانبة
بالفعل نعم اذا كان الوصف لازماله كالكتاب بالقوة كان ثبوت المقيد المطلق الى
الانسان ضروريا كما توهم وايضا قولنا كل كائن ضاحك مادة ممكنة فلا يلزم
الانقلاب فيه اذا الافراد المتصفة بالكناية غير الافراد المتصفة بالضحك
ولا لزوم بينهما وقوله انما اراد به التحمل حيث لجوز كفاية التفسير الاعتباري
في الحمل بل ضميمة القيد كما هو المشهور قوله كلام على السند الاخصر يحتمل
ان يراد انه كلام على السند الاخصر بطريق المنع وهو شنع وان يراد انه كلام على
السند الاخصر بطريق الابطال وهو لا يفيد في البحث الاول الا ان يزعم مسا
مساواته فيفيد في الجدل وان كان مقيد في البحث الثاني بخلاف الاول و
لذا كان الاول شنع قيل عليه قوله ما يكره كلام على السند الاخصر بطل بل هو
اثبات المقدمة الممهدة بوسطه ابطال السند كما هو الظاهر مع ان السند
اخصر فلا يلزم الاثبات وما ذكرناه سابقا يحصل الانتفاء من انه ابطال
لجواز عدم حكم للاشكاله يمكن تقريره بجواب السند لان قوله مع انه يجوز
اه الظاهر اختيار الشق الثالث الشق الاول كون المراد في جميع المشتقات مفهوم
الذات خواتما وخصولا والشق الثاني كون المراد ما صدق عليه الذات في

في الجميع كما هو الظاهر ويحتمل اختيار الشق الثاني ان المراد به كون المراد به ما صدق
عليه الذات في الجملة بل يحتمل اختيار الاول ان المراد به كون المراد مفهوم الذات
في الجملة فلا يلزم شيء من المحذوريين اما الاول فبطل واما الثاني فلان صدق الفصول
على معرفة ضروري فلا يلزم الانقلاب لكن يلزم ان يعتبر في التعريف الافراد كما اثرنا
اليه سابقا ولا مرفية هي التي تعرض عليه بان الفصل والخاصة مشتقات والتفدية
والتفدية بينهما باخذ مفهوم الذات في احدهما وما صدق عليه في الاخر حكم
وفيه ان مفهوم الذات يتكلم بالخواص لخصتها وما صدق عليه يتكلم بالفصول
لجوه بينهما فلا حكم كالا يخفى على انه يمكن الظاهر معارضة على قوله
فلا يجوز اه ان كان السند الا او ابطال السند ان كان السند اقال في حاشية المطالع
لا ثبات تركبة المشتق من داخل في مفهومه ضرورة ثبوت الموضوع الذي ينبس
اليه فيكون مركبا ثم اجاب عنه بانه ليس بشيء منهما محمول على ما صدق تعريفه
بالمشتق فلا يصلح معر فانه وان اخذ منهما محمولا عليه كالثابت له المشتق
منه مثلا عاد الكلام الى مفهومه وان الشيء ليس دخلا في مفهومه فان -
اعتبر محمول اخر لزم اعتبار مفهومك سلسلة الاما لا تنافي انتهى ولا
يخفى انه ضعيف وقوله معتبر فيه اعتباره بطريق الجزئية غير مستعمل اما على
التقيد بغير مقيد الا ان يقال وان كان القيد خارجا لكن التقيد داخل
ثبت المطر وقوله غير صادق عليه اه فيه ان المشتق قد يكون صادقا
افراد المشتق كالوجود على القول بعينية في الواجب فقط كما هو رأي
الحكمة او في الكل كما هو رأي الاخرى فيصدق بعض الوجود وجودا وكل
موجود وجود واعتبر في عليه بان هذا ليس بشيء اذ يكفي المفارقة في
المشتق ومن المشتق منه على الافراد اعتبار الحكم العقلي بانه لا يوجد
الا تابعا لامراخ وهو الذات الموصوف على ما صرح به الفاضل المحشي
في الحاشية الجديدة للمطالع مع انه لم يجمعوا قاطبة على ان الفصل

من الكلمات المفردة والخاصة ايضا كذلك ولذا حملوا مقسم الخاصة الى المفردة
 الى المفردة والمركبة على المحل المتكلم وحكم الشريفي العلامة في الحاشيتين بات
 التمثيل بالجسم النامي في امثلة الكلمات مساحة انتهى وهذا الفرق
 ليس بنام في قولنا حركة سريعة كما سبق الا ان يعنى الذات وينقل من الحاشية
 القديمة بان لا فرق بين المشتق والمشتق منه فلا يعتبر فيه الذات
 مفهوما او فردا ولا النسبة ويمكن ان يقال المراد بالتركيب في الجواب المذكور
 بمعنى ما يكون له جرد وان كان مفردا بالمعنى الذي سيجي وهو المعبر عنه
 في التعريف لا المركب بالمعنى الذي سيجي كما يستفاد من كلام بعض الافاضل
 لكن يرد ان يكون النزاع بين من يجوز التعريف بالفرد وبين من لم يجوز
 لفظيا وايضا لا يلزم مما ذكره المحشي كون المشتق مركبا من الذات و
 والصفة حيا انه المطلق لجوان كونه مركبا من المكان والصفة في اسم المكان
 ومن الالة والصفة في اسم الالة والزمان واسم الزمان فلا يتم التعريف
 الى ان يعنى الذات من المكان والالة والزمان وقيل بهذا الاستدلال على مطلق
 التركيب فليتنا مل وانه لا يخلو ابطال ما ذكره في التعريف
 بالفرد انما يكون المشتقات او ثانيا يدل على السند فلو وقع فيه ان اللفظ
 من الاسمي عند الصم فيجوز فيه النظر والفكر اعتراضه عند ثامل التعريف بالنسبة
 والتميز ما يذكر لانه لا يخلو الحاشية في المتصور البديهي على قبيل التنبيهات
 في المصداقات وسمعت من بعضهم ان التعريف التنبيه ما يذكر لاحضار صورة
 حاصله في الخزينة وكون التعقل مفردا محل بحث اذ هو اراك الكلمات حاشية
 او في حكمها الا ان يراد بالمفرد المعنى الذي سيجي واما الجواب الثالث ان تعذرا
 الرد اما ابطال للوضيفة بانه غير حاكم لمادة الاشكال او ابطال للسند وهو

اخفى فلا يفيد ابطاله كما مر واما يخرج القرينة المختصة عن كونه حاشية ناقضا اذا
 كانت عرقية وهو غير لازم لجوان ان تكون من الذاتيات ولا بد لثبته
 من الدليل لا يقال ذلك الا في الذاتيات اما الجنس او الفصل القريب او البعيد و
 الفصل القريب اعلم بحسب المعنوم من النوع كالمخاصة فلا ينتقل منه اليه
 كما قال في حاشية الفطالغ واما الجنس والفصل البعيد فظ لا نأخذ نقول بخلاف
 ان القرينة المختصة فصل قريب ولا يلزم من عمومية كل واحد منهما عمومية
 المجموع كما قيل في الحيوان الناطق ان بينهما عموميا وخصوصيا من وجه لصدق
 الناطق على العقل فيلزم ان يكون كل واحد منهما اعتم من الانسان بحسب
 الصدق مع ان مجموعهما مساو له فينتقل منه اليه غاية انه يلزم تركيب
 الالهية من امرين متساويين بل هذا غير لازم ايضا كما قيل في الحيوان
 الناطق من ان كل واحد منهما جنس وفصل بالنسبة الى النوعين و
 ان كان خلاف التحقيق لكن هاكيفي في الاستناد فلهذا ولو سلم فيجوز التركيب
 من امرين متساويين عند المتأخرين المجوزين التعريف بالمفرد لكن يلزم
 في ان لا يكون حاشية ناقضا بل تاما كما هو المشهور قال المشهور ان التعريف
 اما بمجرة الذات او بالاول اما بمجموع الذاتيات او بالاول والاول الحاشية تمام
 والمتاقي اما مركب من الجنس القريب والخاصة او بالاول والرسم
 التام الثاني الرسم الناقص كما هو المشهور قال المشهور ان التعريف
 اما بمجرة الذات او بالاول اما بمجموع الذاتيات او بالاول الحاشية تمام والثاني
 الحاشية ناقص والثاني اما مركب من الجنس القريب والخاصة او بالاول والرسم
 التام الثاني الرسم الناقص وفي نظر هذا النظر ينحل من شرح المواقف
 حيث قال ان اعتبار القرينة يخرج عن كونه حاشية ناقضا الا ان يجوز الحاشية ناقص
 المركب من الداخل والخارج قبل عليه ان اعتراض السيد مبنى على المشهور وجوابه
 المحش بالبناء على مذهب البعض لا يقال فلا يتم الجواب اه ابطال

التركيب

للموضيعة بان هذا الجواب غير حاكم لمادة الاشكال لانه لا يتم على راي من جواز التعريف بالمفرد لان من جواز التعريف به لا يجوز اعتبار العرفي في الحد مطلقا كما هو المشهور قبل عليه ان الجيب مانع وان المانع لا مذهب له ولو كان كذلك لا يكون الجواب بالرسم الاكل موجبها ايضا لانه لا يتم على راي المتأخرين وقد عرفت ما فيه فنذكر نعم اه منع لقوله لان اعتبار القرينة اه بطريق التحل تقريره ان لا يتم ان اعتبار القرينة يخرج عن كونه حدا ناقضا وانما يخرج لو كان مدار الحدية على عدم اعتبار الخارج في مطلق المبادئ المرتبة سواء كانت محولة او لا وليس كذلك لجواز ان يكون مدار الحدية اه وقوله فتفطن لشارة ما ذكرناه وقيل وجه التفتن ان الحد لا يكون الا في المبادئ المحولة لان الحد لا يكون الا في الجنس والفصل وهما محمولات الا ان يقال ذلك في الماهية الحقيقية دون الاعتبارية ويجوز تعريف الاصها الاعتبارية بالاجزاء البقية المحولة حيا او رسما كما في البيت الحد وان الاربعة مع السقف وقيل وجهه ان مداره على عدم اعتباره مطلقا عندهم واما ما قيل اه الغرض منه ابطال تنويرات هذا المذكور في الجواب اعني قوله من حيث انها اعم تقريره ان لو صح هذا مطلقا كان الفصل اعم بحسب المفهوم والحال ان الجنس اعم بحسب المفهوم وبحسب الصدق ولو كان كذلك كان المجموع المركب اعم بحسب المفهوم فيكون الحدان تمام مشتمل على القرينة المخصصة فيلزم اعتبار العرفي فيه فلو صح هذا لزم اعتبار العرفي فيه وقيل غرض الفاضل ابطال كلام السند من ان هذا التمايز في الخاصة دون الفصل فكلاهما مستبان في الاحتياج الى القرينة ولا يخفى انه لا مأسس له بالمقام ويمكن دفعه بانه يقتصر القرينة الضرورية الافراد فيعتبر في الفصل الخاصة بانفرادها دون المركبات نعم انه اذا كان اعم بحسب المفهوم فلا ينتقل منه اليه اذ لا دلالة للمقام على الخاص اصلا لكنه لا يستلزم اعتبارها بطريق الجزئية بل يكفي في الانتقال اعتبار القرينة

مطلقا

مطلقا سواء كانت بطريق الجزئية او بطريق الشرطية ويرد عليه ما ذكره سابقا من ان مدار الحدية على عدم اعتبار الخارج في المبادئ المحولة لا في مطلق المبادئ فرد واداه فان المجموع قد يخالف لكل واحد كما قد يخالف كل واحد للمجموع كما في التوازنات وكما اذا امكننا بحل هذه الجزئية جميع الانسان فانه يصدق دون بحل هذه الجزئية كل واحد من الانسان وقوله لا يستلزم منع وقوله والا لكان سند في صورة الدليل وجه العمومية ان الحدان عام عن المحدود خبراته مفصل والمحدود بحل فلو كان المجموع اعم من المحدود لكان الشيء اعم من نفسه بحسب المفهوم قبل عليه ان ذلك المجموع وان كان متحد مع المفرد انا لكنه غيره اعتبارا وكون الشيء اعم بحسب المفهوم من نفسه باعتبار اخر ليس بين البطلان ولا يخفى انه خارج عن المناظرة وقوله ولذا لك سند آخر بطريق النقل وهذا الاشهر عند المتأخرين الذين شرطوا المساواة في التعريف واما المتقدمون فعندهم سائر التعريفات يجوز ان يكون اعم واخص ويرد على ما اشهر انه كما لا يمتنع ان يكون الحدان عام من المحدود بحسب المفهوم للاستلزام كون الشيء اعم من نفسه لا يمتنع ان يكون متجاها للاستلزام كون الشيء متجاها لنفسه وتعبير ضرورة ان المساواة نسبة يقتضي التنسب بين المتمايزين لما هو جوازا كما لا يمتنع واما الجواب الآخر فانه ان اتماه له بس موقوف على تخصيص العرفي بل يجوز ان يكون المراد به منع الكبرى اعني كل تعريف غير جامع فاسد لجوانه ان يكون مبنيا على مذهب المتقدمين على ان الغرض بيان افراد الشهادة التامة والتعريف بالمفرد نادر خداج ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان فيه حذف معطوف اي ترتيب امور معلومة او تحصيل امر واحد ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان هذا التعريف مبني على عدم صحة التعريف بالمفرد ويرد عليه ان من جواز التعريف بالمفرد عرف النظر بهذا في شرح الواقع والحق ان التعريف بالمعاني المفردة جائزة عقلا فيكون هناك

نفسه

حركة واحدة من المطا الى المبدأ الذي هو معنى بسيط يستلزم الانتقال الى المطا
 من غير حاجة الى القرينة الا انه لم ينقطع انضباط التعريف بالمعاني المركبة
 ولم يكن ايضا للصناعة والاختيار فيه مزيدة مدخل فلم يلتفتوا اليه وخصوا احد
 النظر بما هو المعبر انتهى والتدر بالذال بمعنى النادر القليل وفي الموافق
 نذر بالذال وهو المعنى القليل ايضا والحداج بكسر الحاء بمعنى الناقص في تفسير
 المحش شرعا ترتيب اللف وهذا الاعتراف على السند المذكور اضعف الاعتراض
 يستفاد اه وفيه انه لا استفادة لان علته العدول انما هي عدم شمول
 التعريف المصق كما هو الظاهر من تقديم المفعول بل يستفاد من حصص العلية فيها
 سبق شمول التعريف للشهور لان نظار الواقعة في الجمليات والمظنونات و
 التقليديات لكن قوله شمول جميع افراد النظر بالكلية يشترط عدم شمول
 التعريف لجميع الافراد لكنه لا يلزم من عدم الشمول للجميع عدم الشمول لكل
 واحد ووجه عدم الشمول لان المتبادر من العلم اليقيني وهو الاعتقاد الجازم
 المطابق الثابت وبالفيد الاول يخرج الظن والثاني الجرح المركب بالثالث
 التقليدي فيكون المتبادر من المعلوم المتيقن بخلاف المفعول فان شمول
 المظنون والتقليد والمجهول بالجرح المركب والتصور والمتصدق به والمشكوك
 والموهوم والمخيل بخلاف المعلوم وفيه مناقشة نقل عنه في الحاشية
 لان العلم وان كان مشتركاً بين المعاني لكن تقسيم العلم المطلق في اول الفن
 قرينة تدل على ان المراد الاعم الا ان هذا لا يحسم مادة الاشكال النوع بخلاف
 المفعول فلا بد لا يجري فيه التوقع اصلا ولذا امر بالتفطن وفي بعض النسخ
 الحاشية كمن تعميم العلم المطلق في اول الفن اه ولا يظهر ان يكون النسخة
 تغير فهم العلم ويرد عليه ان المتبادر من العقول المعقولة الصرف اعني ما يقابل
 المحسوس والموهوم والمخيل ولو سلم فلا كلام في جريان توقع المعقول الصرف
 في المعقول الا ان يقال لا يأس في ذلك التوقع لاختصاص النظر بالمعقولات الصرفة

من غير حاجة الى القرينة
 لم ينقطع انضباط التعريف
 بالمعاني المركبة

وقد عرفت بما يتعلق به فتذكر يعني ان المتبادر اه إشارة الى ان السياق
 المنبئة على ذلك هو قوله سيما وقد قيده وقال بعض الافاضل الا من السياق
 حمل لفظ الملاحظة على ضمير النظر الاختياري واشار بقوله بانه ان لفظ
 الملاحظة لكونه من الالفاظ الموضوعية للافعال الاختيارية جاز نفسه بقيد القصد
 والاختيار فالسياق يزيل ما فيه من الخفاء كما هو شأن النية وانما بالتقييد
 بالغاية فيوضح تمام الايضاح وكل من الاعتبارات الثلاثة يخرج الحدس
 مطلقا من التعريف نعم اخراج الاختيار له انما هو باعتبار جملة عليه الكسبي
 الترتيبي كما اشار اليه لفظ التوجه والا فلتعلق الاختيار حاصل لصاحب الحدس
 واليه اشار بقوله فافهم وفيه ان المعرف ليس قرينة للتعريف فلا يكون حمل
 لفظ الملاحظة على ضمير النظر الاختياري منها لكون الملاحظة بالاختيار و
 قبل المراد من السياق لفظ التحصيل مع قطع النظر عن كونه علة غائية وقبل
 المراد بالسياق تقييد الكتاب الذي هو فعل اختياري بالنظر الذي هو
 الملاحظة ثم قبل ويمكن ان يكون المراد من السياق كلام الشرح وهو قوله بما لا يختلف
 الملاحظة ولا يخفى ما فيه قيل عليه انه اول البحث فاننا لم ان الملاحظة
 من الافعال الاختيارية وقوله لا تقرر مسلم لو كان من الافعال الاختيارية وليس
 كذلك فانه ان اراد الكلية فغير مسلم وان اراد الماهية فمسلم لكن لا يجدي
 نفعا لجواز ان لا يكون الملاحظة من ذلك البعض الموضوع للافعال الاختيارية
 ولا يخفى انه خارج عن المناظرة لان المذكور في الجواب بطريق النوع لان الاعتراض
 باحدس نقض للتعريف كما قال الشارح فلا ينقض قوله ويؤيد هذا المعنى
 وفيه ان التقييد لا يؤيد لان الغاية لا يختص بالافعال الاختيارية الا ان يراد
 بالغاية العلة الغائية وبهذا يندفع ما يقال لو كان قوله لتحصيل المجهول
 غاية يخرج النظر الفكري عن التعريف لعدم ترتيب التحصيل عليه على انه من غير
 الافراد وان امكن دفعه بان المراد من الترتيب في الجملة او اعم من الترتيب في نفس

يتخلف

في نفس الامر وفي زعمه فلا يتوهم اهـ اما في الحاصل للفعل بناء على ان
اندفاعه ظاهر انفي الاستمرار والمشيهور في تعريف الحدس سرعة الانتقال من المبادئ
الى المطالب حتى وقع في تعريفات السيد وهذا ليس بصحيح لان الحدس ليس
بنفس الانتقال والسرعة الانتقال فيكون تعريفه بالمبين وايضا ان السرعة
والبطء من خواص الحركة والحركة فيه اصلا لا جرة ولا شرطاً والعريف الصحيح كقول
المحقق بل هو سنجح المبادئ التي مرتبة من المبادئ الفياض دفعة والحديث
على فميين احدهما ما يحصل عقب شوق وطلب وثانيهما ما يحصل بلا
شوق وطلب كما اشار اليه بقوله سواء بعد الطلب ولا يقول كذا القسمين
وقال في حاشية المطالع والتحقيق ان الحدس بحسب المفهوم يقابل الفكر
بآتي معنى كان اذ يعتبر في مفهومه الحركة له في مفهوم الحدس عدم الحركة واما
بحسب الوجود بالنسبة الى شيء معين فلا يجامع الحركتين ويجامع المعنى الاول
والثالث واما ختم المحسب الانتفاض بالحدس الواقع عقب شوق وطلب
مع الانتفاض بمطلق الحدس بلا طلب بطريق الاوسط والاشعار بان الانتفاض
وقوله وذلك لانه ايه بيان لعدم توهم الانتفاض المذكور دليل المعارضة
لنكسبة العدول من التعريف المشهور معارضة تحقيقية يقع كلاهما كسبان
في الانتفاض فلا يناسب العدول منه اليه وان اختلف الانتفاض
من غير تصور واختار اي من غير قصد لمن خرج له المبادئ وان كان لمن سخر منه
قصد على ان لا قصد له ايضا بمعنى ترجيح احد المقدرين على الآخر عندهم لكن
في شيء لانه لا يلزم من عدم كون التوهم اختياريا له عدم كون الملاحظة
بعده بالاختيار لكن هذا لا يرددها لانه بطريق المنع كما مر مع ان التقييد
اه اعترض عليه بانه لما ثبت الاختيار في قسم منه ولو اجمالا فكيف يخرج
القسمان بالغاية لان الغاية موجودة في قسم والحاصل ان الغاية لازمة
للاختيار فان كان اجمالا فاجمال وان تفصيلا فتفصيل وفيه ان المراد بالاختيار

نظ
لوقوع بالحدس الواقع
عقب طلب دون
وقوله بناء على
لنوع الانتفاض
صح

فيه هو الكسبي التركيبي لما سبق على ان المراد بالاختيار الملزوم للغاية الاختيار
التفصيلي اعني الاختيار في الالتفات الى كل واحد من المبادئ المخصوصة كالمشي
من المحسب فيكون الغاية محولة عليه ايضا فمن قال اهـ تزيج على قوله مع ان
التقييد بالغاية يخرج ايضا وهو القائل الاعتراض على الشئ بان قوله سيما
وقد قيده بقيد اولوية اعتبار القصد والاختيار وعدم الانتفاض به مع انه لا
اولوية له بل هو ادى في من اعتبار القصد وكذا عدم الانتفاض به ادى في من عدم
الانتفاض بالاختيار وقبل مفصوده الاعتراض على الشئ بان قوله سيما وقد قيده
بقيد التأييد له بناء على ما قال المحسب سابقا مع انه لا تأييد لان قيد الاختيار
يخرج القسمين وهذا يخرج قسما واحدا وهو الحدس بلا طلب والقسم الاول هو الحدس
بلا طلبه ووجه الحفاء ظاهر مما سبق فلا وجه لما قيل لا خطي لان الغاية موجودة
في الاول لما سمعت من الشئ من ان قيد اختيار ولو اجمالا كما سنعرف به والاختيار
لا بد له من غاية ولو اجمالا فهذا منشأ كلام القائل على ان الغاية والاختيار
متلازمان سندهم فاخرج احدهما اياهما يستلزم اخرج اياهما بالافرق
ومنهم من اشكاه اشكل المشكل مبرريات حيث قال ان اراد
حصول المبادئ في الذهن وفي صورة الحدس لا بالقصد والاختيار فحصولها في
صورة النظر كثيرا يكون كذلك كيف واكثر المبادئ امور بدائية لا يعلم انها
من حصلت وكيف حصلت وان اراد ان التوجه والالتفات الى المبادئ
الحاصلة في صورة النظر بالقصد والاختيار دون صورة الحدس فم لا يظهر
من ذلك فرق بين التوهمين اصلا انتهى الباد في قوله بان ثابت الاختيار
متعلق بالفرق لا بان اشكال فلا يرد الاشكال اذا المراد اهـ هذا الاختيار
للتفق الثاني وبيان الفرق بالاختيار في النظر دون الحدس اذا المراد من الاختيار
اه وهذا الاختيار موجود في النظر بخلاف الحدس ويرد على المشكل ايضا
انه منع السند اذ الجواب المذكور بطريق المنع كما مر الا ان يقال يقول بانه ابطال

للسند ويرد على المحس ان الفرق غير تام لانه لا يجري في التعريف بالمفرد مع انه
 الحق من العدول وايضا ان الحدس يجامع المعنى الثالث اي الحركة الاولى كما سبق
 في تحقيق السند فيوجد في صورة الحدس الالتفات الى كل واحد من المبادى
 المخصوصة لتحصيل الترتيب وسنخرج المبادى المرتبة حيث قال ايقنه
 كما ان الخرك في العقولات فاطلع على مبادى مرتبة تامة واعلم ان اه
 معارضة على مناسبتة عدول المقم حاصلة انه لما كان التعريفات متساوية في
 الانتقاض وتكلف دفعه فلا يناسب العدول اليه لكن المقدم حق يمكن دفعه
 بانها وان اشتركا في اصل الانتقاض لكن جهة الانتقاض في التعريف المشهور
 اكثر من التعريف بالمفرد وكون المتبادر من العلم هو اليقين ومع هذا مشتمل على
 اللفظ المشترك الى غير ذلك مما ذكره المحس في تعريف المقم فهو من امتنا
 سلكا بالنظر الثاني والثالث فلان التعريف المشهور اخذ فيه منه فيه التادى الى
 مجهول ولا مجهول بعد النظر الاول لان النظر الاول يزيل المجهول وكذا تعريف المقم
 حيث اخذ فيه تحصيل المجهول سواء كان النظر حكا والمجهول تصويرين او
 تصديقين فيخرج ما بعد الاول عنهما فينتفضان طرءا وحكا واما انتفاضهما
 طرءا فلان التبيينات داخلة فيهما لانه يصدق على ترتيبهما وملاحظتهما ترتيب
 امور معلومة للتادى الى مجهول وملاحظة العقول لتحصيل المجهول مع انها من
 اخبار النظر فينتفضان طرءا واما الانتفاض باجزاء النظر طرءا فلا يصدق على ترتيب
 موضوع الصفري او منزلتها ومحمولها وموضوع الكبرى او منزلتها ومحمولها
 ترتيب امور معلومة للتادى الى مجهول ويصدق على ملاحظتهما ملاحظة
 العقول لتحصيل المجهول وكذا ترتيب المقدم والثاني فيهما وملاحظتهما
 وكذا ترتيب اجزاء الجنس والفصل وملاحظتهما واما الانتفاض بترتيب
 الطرفين والنسبة الحكيمة او بعض طرءا فلا يصدق عليه ترتيب امور معلومة
 للتادى الى المجهول ولذي هو الوقوع او لا وقوع ويصدق على ملاحظتهما ملاحظة

فهما

المعقول

العقول لتحصيل المجهول ونقل عنه في الحاشية ان ههنا اربع صور ثلثة ثنائية و
 وواحدة مجموع الثلثة وفيه ان الصور في الاربع لان اجزاء القضية اربعة عند
 المتأخرين الا ان يقال انه مبني على مذهب المتقدمين كانهما المختار عند المقم
 قيل المراد العلم بالوقوع او اللاوقوع قصورا وتصديقا وفيه ان الظن ان المراد
 هو التصديق كما اشار اليه بقوله في القضية وكذا المتبادر منه التصديق ثاملا
 وتوجيه اه ودفع الانتفاض بالنظر الثاني والثالث بان المقم وان علم بالنظر
 الاول لكنه مجهول من وجه آخر بالنسبة الى الثاني والثالث وما بعدهما ونقداس
 حاصل ما قيل في التكلف من ان المراد من التادى الى المجهول والتادى الى المجهول
 من حيث انه مجهول بذلك التادى الى لم يعلم بذلك التادى وان علم بمؤد آخر
 ولا يخفى ان المقم سبب الشروع في كل واحد من النظر الثاني والثالث وما بعدهما
 لم يكن حاصلا بتلك الاظهار وقيل عليه تعريف المقم ودفع الانتفاض منه
 بالتبيينات بان الترتيب فيها ملاحظتها ليس لتحصيل المجهول ولالتادى
 اليه بل لازالة الخفاء عن معلوم يكون المقم بداهة فيه ان البدهة لا تنلزم
 العلم بالمقم فيرد الاشكال بالتبيينات على البدهة المجهول وقيل النظر النقض بالتبيينات
 خالفه الفاء لان التبيينات ليست لتحصيل المجهول اذ هو مختص بالمجهول
 النظري كما مر ومع قطع النظر في ذلك فلا ينبغي ان يسلك فيه احد
 بان المتبادر من التحصيل ما هو مختص بالمجهول النظري وفيه عرفت ما فيه
 ودفع الانتفاض باجزاء النظر بان المتبادر من التحصيل هو التحصيل بالفعل
 فلا يصدق التعريف على الاجزاء اذ تادى بها بالقوة فاندفع النقض بدون
 الاحتياج الى التكلف وفيه انه يرد النقض بملاحظة جزئية الاجزاء اذ التادى
 فيها بالفعل وقيل في تكلف دفع الانتفاض الثاني انه اريد بالمجهول في تعريفه
 في تعريفين جهدا قويا بالحمل على الفرد الكامل ولا يخفى ان المجهول الكامل انما
 هو في النظرين دون البدهة وان التسف بعض البدهة بالمجهول ولا يخفى

هـ

ولا يخفى انه ليس تكلفا لانه حمل على الكامل والكامل متبادر والحمل على المتبادر
واجب في التعريفات بلا تكلف وفي تكلف دفع الانتفاض الثالث بان المراد
بالامور المعلومة في قولهم ترتيب امورها ان لا يكون شي من المؤتى خارجا عنها
وقس عليه تعريف المقم وفيه انه يخرج ما لا يكون بين الانتاج فيكس المساوات
وفي تكلف دفع الانتفاض بترتيب الطرفين والنسبة بان المراد بالامور المعلومة
ما يكون موقوفة بذاته الى الجهرول المجرد ما يتوقف على التاخر ولا يخفى ان مجموع
طرق القضية والنسبة ليس تهما ويؤدي الى الوقوع واللا وقوع وقس عليه
تعريف المقم وفيه انه يخرج الاشكال الباقية ايضا بناء على ان المراد بالتاخر
في الذهن وسبجي والفظ ان المجموع في الاوليت يؤدي الى الوقوع واللا وقوع
وايضا يخرج عنه فيكس المساوات كما سبق وقد قيل ايضا ان النظر الثاني
والثالث غير وارد اذا التحصيل والتاخر في التعريفين براد بهما الاستعلام بقرينة
الجهرول فالمراد ان كان معلوما بالنظر الاول فالثاني لا تكون نظرا واطلاق
النظر عليه من مجاز التشبيه ان كان مجرولا فهو النظر الاول والتعريف صادقا عليه
وقد اورد هذا التحصيل في بعض تعليقاته على تعريف القدم للتدليل ونعنف
احتمال المجاز على سبيل التنبيه بانه غير فله وانما خبر بان مطلق التعريف
في المرتبة المنع وامثال ذلك في احصاء اصلاحي التعريف لا تعد تكلفا وفيه
ان التكلف حمل اللفظ على خلاف المتبادر وكون امثال ذلك الاحتمال خلاف
المتبادر فلا يشك فيه احد ويمكن دفع الانتفاض باجزاء النظر وترتيب
الطرفين بان المتبادر من التاخر والتحصيل هو القريب كالمشهور
من ان موصل القريب للتصور القول الشارح والموصل القريب للتصديق
هو الحق فلا تكلف في الحمل على المتبادر قوله القاعدة والقانون لفظان
اه الاصل والقاعدة والقانون والضابط والمثله كلها الفاظ مترادفة
ولم يذكر غيرهما لعدم ذكره في الشرح نعمنا وقد ينوهم ان القانون اسم

لموضوع القضية الكلية كالفاعل في قولنا كل فاعل مرفوع وهذا فاعل لان خلاف
الاصطلاح قيل انما قال هكذا اشارة الى ان منهم من يقول ان القاعدة اعم وقوله
ووصف القاعدة جواب لسؤال مقدر تقريره ان هذا الوصف مستدرك لانه مأخوذ
مأخوذ في مفهوم القاعدة وتقرير الجواب انه لا يلزم من كونه مأخوذا في مفهوم
القاعدة كونه مستدركا لجواز كونه كاشفا عن مفهومها بتقدير الموصوف ان قضية
كلية اه كما في قولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ويمكن
دفعه بان يجوز ان يكون القاعدة بمعنى القضية مطلقا بذكر الخاص واردة العام
اوانه صرف القانون بالقاعدة تعريفا لفظيا وتوقفا ثانيا بانها كلية ان تعريفا
استميا قدر لفظ موضوعها بناء على ان اللام في الجزئية عوض عن المضاد اليه
اولا عهد اي الجزئيات المعهودة وهي جزئيات موضوعها والمراد بالحكم المحكوم به
اي المحمول وانما اعتبر الموضوع لاجراج الشرطية منها اذ لا يتحقق جزئيات
الموضوع لهما ولك ان تقول ان اعتبار الموضوع لان المتبادر من الجزئيات
تلك القضية الكلية ولا جزئية لها اذ ليس لها الا الفروع اي القضايا الشخصية
المندرجة تحنها ويمكن ان يقال المراد من الجزئيات الفروع وايضا الاحكام
من اضافة الجزئية للكل كذا لا يحصل فائدة اخراج الشرطية ويراد منها القضية
الكلية كما هو المتبادر منها فيخرج الشرطية بعد وفيد الشرطية الكلية لان
غير الكلية منها يخرج بفيد الكلية ان اجزاء الفن اه والمستفاد من
من كلام المحقق الشريف في حاشية مخفر المنهني ان اجزاء الفن يجوز ان يكون
شرطية حيث قال مطلقا الحملات في العلوم تحمل على الضرورية ومطلقا
الشرطيات على اللزومية وما نقل عن الشيخ من اجزاء العلوم حملات كليات
موجبات يجوز ان يكون مخصوصا بالعلوم الحكمية كما هو المتبادر من
اطلاق العلوم عندهم وح لا يلزم ان يكون قاعدة العلم مطلقا موجبة
لا يلزم ان يكون حملية فلا يلزم تقييد القانون في تعريف المنهني

ولكن

لان المنطق ليس من الحكمة الا ان يقال انه مبني على قول من عده من الحكمة
ان تريداه يريد انه يمكن دفع المحذور بالسالبة الكلية بلا احتياج الى تقدير احد
الموضوع بان يراد بالجزئيات جزئياتها زيادة تعلق بتلك الكلية وذلك
لان المراد بالجزئيات جزئيات تلك الكلية كما عرفت والظن من الاضافة المعنوية
ان المضاف زيادة اختصاص وتعلق بالمضاف اليه وزيادة الاختصاص انما هي
بان يكون صدق القضية موقوف على تحقيقها ووجودها والقضية التي يتوقف
صدقها على وجودها انما هي الموجبة لان السالبة لا يتوقف صدقها على وجودها
جزئيات موضوعها لانها تصدق مع استغنائها وهذا لا يتم في الموجبة الكاذبة
مع ان التعميم لهما واجب في التعريف الا ان يتم الصدق لما في نفس الامر ولما في
في التزم فافهم وصدق الشرطية اه لانه يصدق قولنا ان كان الغطاء طائرا
فهو جسم وهذا التوجيه هو الحاسم للشكال بخلاف الاول كما اشار اليه بقوله فعلى
هذا اه وقوله من غير حاجة اه ناظر الى خروج الشرطية لا الى خروج السالبة
وحدها اوجيبا ولو قال من غير حاجة الى تقدير الموضوع تفصيلا لكتبة بالموجبة
لكان اشمل وقيل اخرجهما ان المراد عملية موجبة كلية كما اشتهر به التعريف
الشهور للقانون هو امر كلي منطبق على جميع جزئياته يتوقف احكامها منه
قوله والظن ان السباده اما تحقيق للمقام اودفع توهم خروج القانون الذي
احكام جزئياته بدورية لان الاستنباط لا يكون الا في القانون النظري الذي احكام
جزئياته نظرية فلا يكون التعريف جامعا للقوانين البديرية كما شكك
منتج وقيل ان القانون لا يكون بدوريا بل نظريا لكن يرد عليه ما سبق في بقوله
فيخرج ان كان يراد عليه ولكن الدفع سهل وقيل يحتمل ان يكون تحقيق للمقام
او تعريف على الشئ بان تعريف القانون بمرجوع لانه يخرج منه الكلية التي
تساها بدورية اولية عليه فيخرج اه بان يحتمل اه هذا هو المشهور
يلزم ان يكون الاستدلال بالقواعد على الفروع يشكك الاول بل

ينج

بل يصح بالاستثنائي ايضا وانما اعتبار الشك الاول لان المنتج في الحقيقة في الاشكال
الباقية مرتدة اليه واما الاستثنائي فقد قيل انه مرتد اليه ايضا لكن لا حاجة اليه
في الاستثنائي لانه بدوري الانج ايضا وانما سميت الصغرى سهلة الحصول لان
حصولها سهل لانها تحصل من ذات الموضوع اي جزئيات المعينة ووصف الموضوع فلا
يحتاج الى الخارج مثلا يقال زيد في قولنا ضرب زيد فاعل وكذا فاعل مرفوع فزيد
مرفوع وكقولنا الحيوان جنس وكل جنس ما يتوقف عليه الايصال والحيوان
الناطق حد تام والجمل حد تام موصول للكنه وقولنا كل انسان حيوان قضية
موجبة كلية تنفكس موجبة جزئية الى غير ذلك وذلك الاستنباط يستعمل
وتلك النتائج فروعاً لكن يشكك بما اثر علم الكلام المتعلقة بالواجب تعالى
وصفاته ثام لا يقال العلم بالكلية يتوقف على العلم باحكام الجزئيات فلو استنبط
احكام الجزئيات منها يلزم الدور انا نقول العلم بالكلية يتوقف على العلم
باحكام الجزئيات اجمالا والعلم باحكام الجزئيات تفصيلا يتوقف على العلم
بالكلية لكن الاشكال بالكلية الاستقرائية التام اذ العلم بالكلية الاستقرائية
يتوقف على العلم بالجزئيات تفصيلا والعلم بالجزئيات تفصيلا يتوقف على
العلم بالكلية ثاملا فيخرج القضية الكلية اه يحتمل ان يكون اعتراض
على الشئ ويحتمل ان يكون تحقيق للمقام كما مر وقوله كقولنا كل نار حارة الاولى
ان يقول كل واحد نصف الاثنين مثلا لانها من المحسوسات لامن الاوليات الا
ان يقال المراد بالاوليات مالا يحتاج الى دليل او تنبيه مطلقا وهو البديهي
الجلّي فافهم حاصدها يعني يتوهم انه يحتاج في بيانه الحاجة الى اخذ
مقدمة الاخرى او لا وانها ثانيا لانه تلك المقدمة نظرية فلا بد من استنباط
استنباطها ثانيا وهذا الاعتراض على دليل المقام بانه يجب فيه اخذ مقدمة
اخرى وهو ما منع منع للتقريب او الملازمة او منع القضية بالسند
اعني كفاية في المطا او نقض اجمالي للدليل وقوله حتى يشبث

ان يلازم الاولين وقوله وهذه التوقع فلهذا ابطال للسند بانه لا حاجة الى اثبات تلك المقدمة واخذها فيه اذ بعد اثبات وقوع الخطائية من اللانسان لا يتصور كون الفطرة الانسانية كافية في ذلك التمييز والالم يتصور وقوع الخطاء فيه من صاحبها وفيه نظراء الاول تقديم الشق الثاني على الاول وهو هنا احتمال ثلثة احتمالات والمذكور اثنان منها الاول انه لا حاجة الى اثباتها مطلقا سواء كان بوقوع الخطاء او بغيره وهذا هو الشق الثاني المذكور والثاني انه لا حاجة الى اثباتها بغير وقوع الخطاء وهذا وان لم يذهب اليه وهم بالفعل لكن يمكن ان يذهب اليه وهم فيكون رده نافعا وان قل ولم يلتزم الشارح ولم يدع ان رده كثير النفع فلا يكون في المقابلة واجيب عنه بان مراد الشارح والمض هو ان وقوع الخطاء من العقلاء الكاملين يفيد عدم كفاية الفطرة مع الاحتياج الى العاصم بالضرورة فلا يبقى الا اثبات العدوم المذكور احتياج وفيه انه يجوز ان يكون افادة لعدم الكفاية بديها وافادة للاحتياج نظر الى توسط عدم الكفاية واعتراض عليه ايضا بان ما ذكره في مقام السند لا يصلح للسند بانه مثبت لعدم الكفاية انما ثبت للاحتياج الى القانون العام لا لاثبات تبريع الاحتياج الى المنطق على وقوع الخطاء وفيه ما لا يخفى و اعلم ان منهم اه المدعى هو صاحب المطالع قسم هذا رده على المقص حيث فرع الاحتياج الى المنطق على وقوع الخطاء في الفكر فقط ولم يدع عدم بداهة صور الافكار وموادها انتهى ولا يخفى ان السياق اكد منه وصور الفكر التصوري القول الشارح وصور الفكر التصديقي المجردة ومواد الفكر التصوري الكمليات الخمس ومواد الفكر التصديقي الفضائيا واحكامها والموضوع والحمول والمقدم والمأخوذ تفصيل على ما في شرح المطالع وحاشية انه اذا تقرر ان البعض من كل من تصديق ضروري وان البعض من كل من نظري فاما ان لا يمكن اكتساب الضروريات او يمكن والاقل بطلان اذا ثبت انه يمكن اكتساب النظريات

من الضروريات

من الضروريات في الجملة سواء كان بالواسطة او بالذات فقول المطالب النظرية شائعة جدا وليس يمكن اي مطر براء من اي ضروري كان فانه اول البطلان بل لا بد ان يكون لكل مطر نظري ضروري بل لها متبعية مخصوصة اليه بها يتوصل منها اليه كالجنس والفصل للمتعينة النوعية وكالمقدمة البقية المشتملة على الحدود لا المطالب البرهانية ولا يمكن ان يكتب من تلك الضروريات باق طريق براء بل لا بد منها من طرق معينة ولا بد لتلك الطرق المخصوصة من الشروط والاضاع مخصوصة وحج اما ان يكون العلم بوجود تلك الطرق المخصوصة والشروط المعينة وصحتها بالنسبة الى كل مطر ضروريا ولاول اول بطلان في العلم يقع غلط في الافكار لكنه واقع قطعاً واذا لم يكن العلم بالطرق الجزئية والشروط المخصوصة ضروريا في جميع المطالبات كانت الحاجة اه واعترض عليه بعض المحققين اه حيث قال يخفى ان يقال عدم وقوع الفاظ انما يلزم لو كانت معلومة فضرورتها لا يستلزم ذلك على تقدير العلم بها انما لم يقع اللفظ فيه اذ اذروا عين العلم بها لا يوجب رسايتها والحق ان هذه المقدمة مستدركة في البيان فان اثبات الاحتياج الى المنطق لا يتوقف على ذلك نعم اثبات الاحتياج الى العلم موقوف عليه وليس المدعى كذلك وكذلك تفصيل العلم الى التصوري والتصديقي مستدرك اه وبين المحشي المحقق مستدركا بانه قد علم ان كل مطر لا يمكن ان يكتب متبعية ضروري فرض بل لا بد من اكتسابه من ضروري مخصوص وطريق معين يتوقف صحته على شروط مخصوصة وكذلك ثبت الاحتياج الى المواد والطرق والشروط التي يتوقف عليها اكتساب المطالب النظرية وهذا هو الاحتياج الى المنطق فلا حاجة الى المقدمة القائلة به بان العلم بتلك الطرق والشروط بجزئية ليس ضروريا وقد جازية المحقق الشريف اه حيث قال لان الذي ثبت الاستياج اليه في تحصيل هو معرفة المواد والطرق والشروط الجزئية وليس يلزم من الاحتياج اليها

الاحتياج الى القواعد المتعلقة بكتابتها فان من علم ان العالم حادث
 وكل حادث وله صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجد
 ان الموجبتين الكلمتين في الكل الاول ينتجان موجبة كلية والحقبة ان
 اذا ثبت الاحتياج قلنا في اثبات الحاجة الى كليتها طريقان احدهما
 ان العلم بتلك الجزئيات ليس ضروريا بالنسبة الى كل مطر وان كان ضروريا
 بالقياس الى بعض المطالب ولذا لك تمكن بعض الناس في الكتب بدون
 المنطق وان لم يتمكن ذلك العلم ضروريا احتيج الاستخراج من الكلية الشاملة
 عليها لا حصول اليقين بالاحكام الجزئية انما هو من القواعد الكلية الشاملة
 عليها لان احكام جزئيات آخر لان الاستقراء والتمثيل لا يفيد الا يقينا ذلك
 العلم هو المنطق وسنرى ما فيه وثانيهما ان ان نسبت الحاجة الى العلم بهذه
 الجزئيات بالنسبة الى المطالب التي لا يتنازع في ذلك العلم اما ان يكون تعاملا
 تفصيليا متعلقا بخصوصية تلك الجزئيات التي لا ينحصر في عدم واما اجماليا
 متعلقا بها على وجه كلي والاول بطل وهو الثاني هو المنطق فثبت الاحتياج
 اليه وهذا الطريق واف بالمق دون الاول لشماله على تلك المقدمة التي بيانها
 انتهى بعبارة وقوله وهو العلم بالكليات قبل علم العلم بالكليات ايضا
 على سبيل التفصيل متعسر بل متعذر بناء على ان مسائل العلم تزداد يوما فيوما
 بتلاحق الافكار والآثار الى ان يراد المدونة بالفعل وفيه نظراء منع
 لقوله ان الطريق الثاني واف بالمق بطريق التحل ويمكن اتمامه اثبات المهم
 اعترض عليه من جوه اما اوله فلا حصول القدرة انما يتوقف عليه على ان يكون
 جميع الافكار غير منتهية ومن الجائز ان يكون الافكار في الواقع منتهية
 الا ان يدعى البداية في عدم تنهايتها وان لم ينفع واما ثانيا فلا تجوز
 ان يكون القدرة بمعرفة افكار كثيرة كما في مسائل العلم بمعرفة بعضها ملكية
 الاستخراج ولا حاجة الى الجميع الا ان يقال الكلية بعضها يفيد معرفة بعض بخلاف
 الجزئية واما الثالث فلان قوله من البين انه لم يناف لقوله بان المقصود

والآراء

اللهم الا ان يقال المراد بالمعرفة معرفة جميعها اجمالا وتفصيلا وفيه ان متوقف حصول
 القدرة الثانية عليها على ان يكون جميع الافكار وان كان متناهي لكنه قريب
 في غير المتناهي وغير منقط وايضا ذكر قوله او تفصيلا ليس على ما ينبغي لان المعرفة
 التفصيلية قبل الشروع في الافكار الجزئية الغير المنهية في عدد ممتدة فتعفن المعرفة
 الاجمالية وانما يتحقق بالكليات وايضا لا يلزم منه الاحتياج الى المنطق فالاول
 تركه الا ان يقال المراد قبل الشروع فيها في ذكره ابطال وتعيين الآخر لكن يرد عليه
 ان حصول القدرة بتوقف على معرفة الكلية وهي متوقفة على الشروع في الافكار
 الجزئية التامة لان معرفة بعض مكسب الكلية النظرية تحصل من افكار
 الجزئية وايضا ان معرفة بعض الجزئي يفيد معرفة بعض مكسب اذا كان بينهما
 جامع ثامت ووجه التفكير هذا وقيل وجه التفكير اشارة الى ان في كون المق بين
 الحاجة الى المنطق في حصول القدرة التامة بحسب وقوله على ان يكون صيغة
 المضارع فيه ان يفوق يصدق الكذب وقد يجوز التخيل ونحوه يعلم ما انتم
 عليه للتعليل كما صرح في معنى اللبيب ورد من حمل التكثير ايضا وان اراد
 ان قيل هذا اشارة الى ما يجوز بعض الافاضل في حاشية شرح المطالع من
 وقوع الخطاء في البداهية الاولى ايضا قبل معظم البحث الاول منذ رجع
 في النظر الاول والرابع والخامس في النظر الثاني من الشرح وايضا كلام الشارح صريح
 في ان وقوع الخطاء على وجه الشروع يستلزم عدم كون جميع الطرق بداهية
 وتستلزم الاحتياج الى المنطق في الجملة فالترديد في ذلك فينبج وانكار الخطاء
 الشارح خطأ ومضاربة للضرورة انتهى وفيه ثامت واجيب ايضا باختبار
 الشق الثاني اذ كونها بداهية غير اولية يستلزم احتياج اليقين بها الى
 الى الكلية لان حصول اليقين بالاحكام الجزئية مطلقا انما هو من القواعد الكلية
 لان احكام الجزئيات آخر وفيه انه يكفي في اليقين باحكام الجزئية البداهية
 احكام جزئية آخر لا بد لنفسه من دليل لكن ما ذكره المحقق سابقا من مقم

جزئية

الاستنباط للنظريات والبداهيات يريد ما ذكره القائل اصلا اه بالنظر
 الى النوسين لا بالنظر الى افرادها كما في السؤال الرابع قيل عليه هذا يعيل الى
 مذهب الامم من ان التصورات كلها ضرورية وفيه نظر اذ لو كان كذلك لزم
 ان لا يقع الاختلاف من العلماء المتبحرين في تعاريف العلوم وغيرها مع انه
 وقع اشتراك وفيه ما لا يخفى من الخلل وقيل هذا محل بحث لانه مبني على عدم
 جريان المطابقة واللامطابقة في التصورات وذلك محل بحث انه منع
 السند على ما لا يخفى قال المحقق الشريف في شرح المواقيت لا يوصف التصور
 بعدم المطابقة فاذا ارادنا من بعيد شيئا هو جرم مثلا وحصل منه في اذهاننا
 صورة انسان فتلك الصورة صورة الانسان وعلم تصورتي به والخطا اتماما هو
 في حكم العقل هذه الصورة للشيخ المرتضى والتصورات كلها مطابقة لما هي تصورات
 له موجودا كان او معدوما لممكنا او مستعصا وعدم المطابقة في احكام العقل المطابقة
 لتلك التصورات انتفى فالحاصل انهم اختلفوا في جريان الخطا في التصورات
 فاختاروا انهم اختلفوا في جريان الخطا في التصورات فاختاروا ان الخطا لا يجري
 في نفس التصورات بل في الاحكام المقارنة لها كما بينه ويمكن دفعه بان جريان
 الخطا في الحكم المقارن له يكفي في الاحتياج الى مباحث التصورات ونقل عن
 صاحب المحقق ان الخطا كما يقع في الافكار التصديقية باعتبار
 صورها وموادها كذلك يقع في الافكار التصورية بموادها وصورها وقيل
 ان الافكار التصديقية يحتاج الى الافكار التصورية فتبوت الاحتياج الى
 القانون في احد القسمين في قوة تبوت الاحتياج الى الآخر وفيه انه خارج
 عن المقام اعني مباحث المتعلقة بالموصل اه المراد بالموصل اعم من ان يكون
 قريبا او بعيدا حتى تدخل مبحث الكليات الخمس ايضا وكذا المراد بالموصل الى
 التصديق واما الشاهد فاختار الشق الاول ونقول المراد وقوع الخطا
 على وجه الشروع كما مر ثم لا يخفى على من تتبع المناظرات في التعريفات والادلة انه

انه يكون الخطا في صورة الافكار التصورية وموادها وكذا في مواد الافكار التصديقية
 وصورها وانكارها مكابرة واما رابعاه واجيب بان الاعتبار في الاحتياج
 الى القانون على ما سبق في المحلثة النسوبة الى الله هو ان اذهن مع القانون ~
 اصوب عن الخطا والعدم من قبيل الكليات اضبط وافكار ذلك مكابرة و
 واما خامسها واجيب بان اوسط الناس هو الذي صدر عنه الخطا والافتن لم يفكر
 اصلا فلا يتعين له وسطا طرف ومن اصاب دائما فلا يكون وسطا بل من صاحب
 القوة القدسية وفيه انه يجوز ان يقع له افكار قليلة مثل فيصيب فيها فيكون من
 الاوسط قيل يمكن ان يقال البعض البتة عليهم فانهم متفقون في الماهية فكما جاز
 وقوع الخطا على بعضهم جاز على الباقين ولا يخفى انه لا يدفع الاستراض المذكور ~
 ويمكن ان يجيب عنه الجواب في الكل باختيار الشق الثاني والزام الامر
 الاحتياج الى القانون من المنطق ولو فانونا ولو احدا متعلقا بالتصور والتصديق
 وبصورة الفكر او بمادته في جميع الافكار لفرد من افراد الانسان لكنه بعيد غاية البعد
 كما سبق ولان الظاهر انه محتاج اليه لكل واحد من الاوسط وانه محتاج اليه بجميع جوانبه
 والا لكان تدوين بعضها بل اكثرها مستدركا لكن في كون جواب الاول مسموعا
 خطا فافهم يجوز ان يحصل اه قيل عليه ولا يخفى ان القول بحصول ~
 العلم اليقيني بالجزئية من غير الكليات ينافي ما نقل آنفا من المحقق الشريف
 في الطريق الاول من ان العلم اليقيني بالجزئية لا يحصل الا من الكليات وفيه انه
 مانع والمانع يمنع مكله فكيف ما قاله المحقق وايضا برده عليه انه لا يبرهن اليقين
 بالجزئية بل يكفي الظن بها فيجوز ان يحصل هذا الظن من الاستقراء والتأمل
 من جزئية اجزاء التقليد بها او يكون احكام الجزئية جزمية مركبة ولو سلم
 ان اليقين بها لازم فلا نفي ان العلم اليقيني بها لا يحصل الا في الكليات واما ~
 ثبت لو كانت الكليات يقينية وهو غير معلوم لجواز ان يكون بعضها طنبيا
 او جزميا مركبا لا بد لنفي اليقين من دليل وقوله سواء كان اه قيل قوله على سبيل

النظر ناظر الى الجواب بقوله فلا نم ان العلم اه وقوله والتبنيّة إشارة الى الجواب بقوله
لا نم ان وقوع الخطاء اه انتهى محل مناقشة قيل عليه هذه المناقشة مردودة
اما اول فلان المراد بالصونية العلم من قبل الكليات الصونية من العلم الحاصل من قبل
المجزيّة وذلك بين لا يحتاج الى بيان واما ثانيا فلان الكلام في اثبات الاحتياج
في الجملة والصونية على الوجه المذكور كاف في ذلك فلا وجه لقوله سيما اذا كانت
اه وانت تعلم اه وهو قوله ان لا نم ان وقوع الخطاء اه واما قال اولالات
الوجه المذكور ثانيا لا يرجع اليه وهو قوله ولو سلم فلا نم ان العلم اه وهو ظ قبل عليه
ان ما ذكره ليس راجعا الى التردد الاول بل الى الشق الاول منه الا ان يقال الرجوع
الى جزء الشئ رجوع اليه او يقال انه راجع اليه بقوله بالقوة بملاحظة الشق
الثاني انتهى ويمكن ان يقال ان المضاعف معذور او راجع الى الشق التردد الاول فيكون
قوله فيما سبق يمكن ان يجاب عن كل واحد ناظر الى الاول ايضا بلا استثناء وخفاء و
ويمكن حمل ذلك النظر اه قيل عليه هذا سقط الكلام كيف ومورد النقل هو الش
ولم يعتبر له وجه ملو ما نقل عنه كما اعترف هذا المحل بقوله قال في الحاشية اه ومن البين
ان المنقول لا يحتمل الايراد الثاني والثالث وفيه ان الحاشية المنقول ليس بثبوتها
قطعا فيحمل النظر المذكور في الشرح لما ذكره ولو سلم فيجوز ان لا يقصد من وجه
النظر المذكور في الحاشية المحصر فيه بل يجوز ان يقصد ايراد بعض وجه النظر وكذا
الحال في قوله وحمل الجواب اه ايراد او اندفاعا ولو الى قانون واحد نقل عنه
في الحاشية ان بيان لقوله في الجملة اي ولو كان الاحتياج الى قانون واحد اه وقوله
متعلق بالموصول الى التصور المستعصم او التصديق جواب عن الاشكال الثاني
باختيار الشق الثاني واثبات التقريب او ابطال السند المذكور وهو قوله
اذا المقتضيات الاحتياج اه وقوله بصورة الفكر او مادته جواب عن الاشكال
الثالث باختيار الشق الثاني واثبات التقريب او ابطال السند ايضا وقوله
في معرفة جميع الافكار جواب عن الاشكال الرابع باختيار الشق الثاني واثبات الص

التقريب او ابطال السند ايضا وقوله في معرفة جميع الافكار جواب عن الاشكال
الرابع باختيار الشق الثاني واثبات التقريب وقوله مطلقا اما بالنظر الى
المعرفة اي سواء معرفة كل واحد او معرفة المجموع من حيث ويحتمل ان يكون
ابطال السند بالنظر الى الافكار سواء كانت الافكار بدهرية او نظرية ويحتمل
ان يكون بالنظر الى العصمة اي سواء كانت العصمة في كل واحد او العصمة في المجموع
وقوله لفرد من الافراد الانسان جواب عن الاشكال الخامس باختيار الشق
الثاني واثبات التقريب او ابطال السند وقيل الجواب الخامس هو قوله
والعصمة عن الخطاء فيها لكن بعد ذلك اه فيل يحتمل ان يكون لفظ بعد
بفتح الباء اي بعد ذلك الالتزام فالملط اي الاحتياج الى المنطق بين ويحتمل
ان يكون بضم الباء وهو الظم فهو عادة كما ذكره سابقا في آخر الحاشية
السابقة تنبيهها للعافلين وفيه انه يابى منه لفظ لكن ولفظ بين ووجه البعد
انه يلزم ان يكون المنطق بكلا قسميه محتاجا اليه وبمباحث الصورة المادة
غير محتاج اليه وايضا الملط هو الاحتياج لكل فرد من افراد الاوالمط وهو الظم
واورد ايضا على الجواب الرابع بان جميع النظر لم يورد على فرد من افراد الانسنة
بل انما يورد بعضها كما ثبتت الاشارة وح يجوز ان يكون كل فرد غير محتاج
اليه بالنظر الى ما يورد عليه وح لم يلزم منه احتياج احد في تحصل ما اورد
عليه والمطلوب خلافة واجيب عنه بان المراد بالجميع جميع ما يورد عليهم انتهى
ويرد على الاولوية المذكورة انه لو سلم انها غير بعيدة فهي في مقام الاستدلال فيرد
عليها المنع ولكن ان يحتمل اه اعترض عليه بمثل ما سبق في قوله ويمكن
حمل ذلك النظر وقد عرفت الجواب عنه ويمكن دفع هذه الاشكال كما سبق في تعريفه
القاعدة فتذكره والنظر المذكور منع التقريب والجواب المذكور ان اثبات
التقريب الاول اثبات التقريب بنعيم المحتاج اليه والثاني اثبات التقريب بتجريب
الاحتياج اليه وكلاهما بعيدان ولو سلم فيمنعان في مقام الاستدلال و

وقد جعل في بعض الحواشي اه وهو مير خيا حيث قال وجه النظر انه انما يلزم
الاحتياج الى القانون المذكور ان لم يكن طريق في تحصيل المطالب العلمية غير
الفكر فان طرق التحصيل تخليقة البشر عن الشواغل والتوجه الى المطالب لبقاظ
سلبه الحق الصريح والجواب ان الحاجة الى المنطق انما هي بالنسبة الى ما يستفاد
المطالب القدسية النادرة وجوده يستفاد عنه وقيل وجه النظر ان بعض
العلوم كالعلوم المنظمة كالهندسة لا يحتاج الى القانون ووجه الجواب ان المراد
به الاحتياج في الجملة او يقل ان الاحتياج الى القانون ليس للاكتساب بل
للاصونية ما يبحث فيه اه البحث في اللغة التفتيش وفي الاصطلاح
يطلق على معان ثلث الاول المناظرة والمباحثة والثاني اثبات النسبة
الاجابية او السلبية بالاستدلال والثالث حمل الشيء على الشيء واثباته له
وبينه وبين الثاني عموم وخصوص من وجه لنصا قهما في اثبات حدوث الشيء
بالدليل وصدق الثاني بدون الثالث في اثبات ان العاقل ليس بمنصف
عن المؤثر بالدليل وصدق الثالث بدون الثاني في اثبات ان الاحراق للثار و
قيل ان الحمل والاثبات بدون الاستدلال غير معتبر لان البحث انما يكون بالاستدلال
فيكون الثالث اخص مطلقا من الثاني قبل المعبر في الموضوع البحث بالمعنى
الثالث فالمراد حمل الاعتراض الذاتية على موضوع العلم ثم فيه
يخرج بقيد الذاتية اه اي خرج بقيد الذاتية التي هي صفة للاعتراض المضافة
الى التضمير التراجع الى ما نوع موضوع العلم الذي اثبت لذلك النوع ما هو عرض
ذاتي للموضوع كقولنا كل حيوان متحرك في الحكمة الطبيعية التي موضوعها
جسم طبيعي والحيوان نوع منه والمتحيز عرضي التي للجسم وكذا يخرج نوع العرض
الذاتي الموضوع العلم الذي اثبت لذلك النوع ما هو عرض ذاتي الموضوع
العلم كقولنا كل متحيز عرضي له شكل طبيعي والمتحيز العرضي نوع من مطلق
المتحيز الذي هو عرض ذاتي للجسم الطبيعي والمتحيز العرضي والشكل الطبيعي ايضا

عرض ذاتي له قوله اذا لم يثبت لشيء منها اه فيه انه يجوز ان يكون العرض الذاتي
الموضوع العلم عرضا ذاتيا لنوعه لجواز ان يكون العارض بوسطة الجزء الاعم
الذي هو موضوع العلم عرضا ذاتيا لنوعه عند المتأخرين وكذا الحال في نوع
العرض الذاتي ونقل عنه في الحاشية وهو انه كما يقع موهوم موضوع المسئلة في
في العلم نوع موضوع وعرضه الذاتي ونوعه كذلك يقع محمول المسئلة من
الاعراض الذاتية لهذه الثلث وقوله على التحقيق متعلق بيبقى وقوله داخله
حال من الفاعل وقيل مفعوله والمراد من التحقيق ما ذكره الشارح بقوله
وذلك البحث اما ان يقول بجملة تفصيل ما ذكرنا كقولهم كل حيوان
له قوة النفس مثال لكون موضوع المسئلة نوع موضوع العلم كما قال الش
فان الحيوان نوع من الجسم الطبيعي الذي هو موضوع الحكمة الطبيعية وقوة
النفس من الاعراض الذاتية للحيوان وقوله كل متحرك له جهة مثال لكون
موضوع المسئلة عرضا ذاتيا لموضوع العلم واثبت له عرض ذاتي له وهو
له جهة كما قال الشارح ايضا وقوله كل متحرك بركبتين مستقيمتين -
ساكن بينهما مثال لكون موضوع المسئلة نوع العرض الذاتي كما قال الش
ايضا لان المتحرك بركبتين مستقيمتين نوع من مطلق المتحرك والساكن
بينهما عرض ذاتي فلا يتوهم ان الساكن عرض ذاتي للجسم فان العرض الذاتي -
مطلق الساكن لان الساكن بينهما اما دخولها في التعريف على التحقيق فلا بد بصدق عليها
انها ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وقيل ههنا امران آخران فتفطن قبل
سلبه ان المراد رجوع البحث فيه اليها ان يرجع البحث فيه ان بحث كان اليها
فلا يصدق التعريف على نوع موضوع العلم موضوع العلم الذي يبحث فيه عن
اعراض الذاتية ضرورة انه لا يرجع الى الاعراض الذاتية لنوع موضوع العلم
سائر الابحاث التي في العلم وكذا لا يصدق على العرض الذاتي بحث في العلم عن
اعراضه ولا على نوع ذلك العرض الذاتي لما ذكرناه بعينه انتهى وقيل وهذا

هو البناء من عنوان البحث المعروف باللام فلا ينقض التعريف بها ضرورة حتى
يحتاج في الرفع الى التحمل فيه من اعتبار بقيد الحيثية ويبقى الثاني فقط
قبل لانهم لم يتخذوا في تعريفهم الا الاعراض الذاتية للموضوع فيخرج الاول والثالث
من تعريفهم لانه لم يثبت لهما ما هو عرض ذاتي للموضوع ويبقى الثالث في داخله
فيل عليه لا وجه لبقاء الثاني فقط دون الاخرين الا يجعل ضمير اراضه الى موضوع العلم
لا الى ما ورحمتم التعريف لفظا ومعنى اما لفظا فلبقاء الوصول بلا عائد واما
معنى فلا يخرج يكون مستملا على الدور وايضا مبني الجواب المذكور على رجوعه الى
ما ويمكن دفعه بان الضمير يرجع الى ما لا الى موضوع العلم لكن لما لم يبين التفصيل الذي
ذكره الشارح واقعا عند المتأخرين لم يعلم تحقيق الاول والثالث عندهم ومادة النقص
لا بد ان تكون متحققة فلا يرد النقص بهما والثاني متحقق عندهم واما دخول الثاني
فبني على ان العرض الذاتي للعرض الذاتي للموضوع عرض ذاتي له وهو مراد المحشي
فلا يرد ما اورد فامر وبهذا يدفع ما يقال ايضا ان الفرق بين التحقيق والسفلة
ببقاء الثلاثة في التعريف على التحقيق وبقاء الثاني فقط فبذلك على اللفظ خلاف التحقيق
فان حاصل التحقيق ان موضوع العلم ما يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لنفسه او
لنوعه او لعرضه الذاتي او لنوعه عرض ذاته الذاتي واللفظ ما يبحث في العلم عن
العرض الذاتي لنفسه داخل في التعريف المذكور ولا يخفى ان كلامه من الثلاثة ما يبحث
في العلم عن العرض الذاتي لنفسه وجوابه حاصل الجواب منع لدخولها بتحرير التعريف
بان قيد الحيثية معتبر فيه وقوله لان اثبات او تنوير للسند وقوله على التحقيق مرتبط
بالجواب اي هذا الجواب بقريضة المقابلة باللفظ ومحمول ان يكون مرتبطا بقوله -
راجفة وتاكيد له لكن يابى عند المقابلة قبل الجواب مشترك بين التحقيق واللفظ
فما منع لقوله ويعلم منه الجواب على اللفظ اجيب ان الجواب بقيد الحيثية مشتركة
بينها لكن قوله لان اثبات الاعراض لتلك الامور مختص بالتحقيق ولا
يخلو في وجهك اه نقض للتعريف بانه غير جامع لافراد المعرودة لانه لا يصدق

على موضوع

على موضوع العلم الذي يبحث في العلم عن عرض ذاتي واحد له مع انه من افراد المعرود
بناء على ان جميع الاعراض اما لما فوق الواحد او لما فوق الاثنين وقوله اذ الظاهر
جواب منه يمنع تحقيق المادة بسند ان اللفظ - بل متكررة قبل المراد به ما
بقا باللفظة لا الواحد وما بدل على الكثرة قولهم كل علم كثر وكقول الشارح انه
العصاة على تحقير المنتهى كل علم سائر كثيرة وكثرة المسائل بسبب كثرة الثمرات
كما قيل لكن يجوز كثرة المسائل بسبب كثرة الموضوعات مع وحدة المحمول
لكن هذا في مقام المنع فلا يتوجه دفعه بالمنع ويجوز الاحتمال العقلا اه
فيل عليه ان مجرد الاحتمال انما لا يجدي نفعا في نقض التعريف اذ كان التعريف
بالامور الحقيقية لا الاعتبارية واما اذ كان التعريف بالامور الاعتبارية فيجوز
فيه نفعا كما مر جوابه وكون اجزاء التعريف من قبيل الاول دون الثاني محتمل
تفكر وفيه انهم صرحوا ان مادة النقص في التعريفات مطلقة وانقسامها
الاستقرائية لا بد ان تكون محققة ولم يفرق بين التعريفين نعم قيل يناسب
للتعريفات الاعتبارية ان تشمل المحققات والمقدرات على ان هذا في مقام
المنع كما مر فالمنع غير متوجه على انه يجوز اه تسليم لتحقيق المادة وتحرير
التعريف بان يجوز ان يكون المراد به ولما كان هذا مجازا في التعريف ايده بما
وجده في كثير من النسخ لكن يرد ان اللفظ ليس هذا بنا على ما قال المولى
البحاي في قول الكافية المرفوعة هو ما اشتمل على علم الغا عليه من ان انما قال -
كذا لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد لكن هذا ايضا في مقام المنع فلا يفيد
منه ويمكن ان يجاب عن الاختلاف بان الموضوع الذي يبحث في العلم عن عرض ذاتي واحد
كاد وانه تعريف لكثير الوقوع على قبلي الجواب عن نقض تعريف النظر كما عرفت فانهم
المشهور اه اعلم ان الاحتمال في الاحتمالات في الاعراض مطلقا ثمانية الاول
ما يعرض لذاته والثاني ما يعرض بجزء المساوي والثالث ما يعرض للخارج المساوي
وهذه الثلاثة اعراض ذاتية عند المتأخرين والمتقدمين وما يعرض للجزء الذي يعرض

ذاتي سند المتأخرين عرض غريب عند المتقدمين والخامس ما يعرض للخارج
 الاخص مطلقا والسادس ما يعرض للخارج وهو الاخص من وجه والسابع ما يعرض
 للخارج الاغم مطلقا والثامن للخارج المبين والرابع الاخيرة اعراض غريبة بالاد
 بالاتفاق نقل عنه في الحاشية وتلك تلك ان تحمل المتأخرين على متأخرى من
 الفضلاء كالعلامة الرازي والمحقق الشريف لانهم حققوا واختاروا مذهب
 المتقدمين من الحكماء في تعريف الذاتي لكنه بعيد ونقل عن حاشية المطالع
 الشارح من البين ان المتأخرين لم يريدوا بما ذكرنا من ان العارض للجزء الاغم عرض
 ذاتي انه من حيث اصطلاحهم الخاص بهم حتى يكون حاصل كلامهم ان يصطاح على خلاف
 اصطلاح المتقدمين بل بعد ان تقرر سند هذا المذهب عنة انه لا يبحث في العلم الاغن
 الاعراض الذاتية حالوا تعين الاعراض الذاتية فبعضهم وهم اكثر المتأخرين اعتقدوا ان
 العارض للجزء الاغم داخل فيه والمحققون منهم ذهبوا الى ان يشترطوا فيه المساوات وجعلوا
 خارجا عنه ودخل في الاعراض الغريبة وهذا يؤيد على ان المراد بالمتأخرين المحققون
 منهم ويمكن ان يقال المراد من قوله لذاته في الجملة اعم من ان يكون لذاته او مجردا من
 قبيل علوم الحاز والمراد من قوله المساوية المساوي الخارج فينطبق على مذهب المتأخرين
 قبل يمكن ان يكون مشهورا في حق ولا يرد الاعتراض عليه لانه قال لم يفت الى ما
 ما يفتروا ودفع بان المتأخرين الذين هم اصحاب الترجيح الناقلون المذهب هكذا نقلوه وكان
 لفظ الجزء سقط من تعريفهم سواء في قول النسخ وقيل لفظ المتأخرين وقع وهو من قول النسخ
 واجيب ايضا بان المراد متأخر المتأخرين ولا يتوحيه اه قبل فان التوجيه ايضا ليس
 لهم فانه لو كان التوجيه لهم لم يحتج اليه المسامحة ولا الفرق بين عموم العلم وعمول
 المسئلة وفيه ان التوجيه بين عنه المسامحة لان المسامحة استعمال اللفظ في خلاف المتبادر
 والتوجيه المذكور خلاف المتبادر من التعريف وفيه بعد لفظا ومعنى اما لفظا
 واما معنى فلانه لا يلزم لفظا قوله واما تعريف المتأخرين وان كان يمكن الجواب
 بانه لا يجري البحث فعمد ايرادنا لتعليم المتأخر لتأييد القول وقوله وتوجيه

عطف على الايراد والمراد من التوجيه هو التفسير المذكور بقوله اي يرجع البحث اه
 قبل ويجمل احتمالا فيه نوع بعد ان يراى ما يذكرون في قوله فيما بعد واما تعريف المتأخرين
 حيث اه وهو البناء على المسامحة او على الفرق ووجه النقض انه يخرج عنه موضوعات
 العلوم كما ينبغي من البحث احدهما الدعوى ان اللاحق بواسطة الجزء الاغم
 لا يتحقق ان يكون مرادنا متبا مجزا عنه في العلوم كما اشار ان اللاحق بالشيء بواسطة
 جزء الاغم لا يكون مختصا والعرض الذاتي للشيء المحو عنه يكون مختصا به
 انما ناسى الشكل الثاني فاللاحق الشيء بواسطة جزء الاغم لا يكون مرادنا متبا
 مجزا عنه بل ناسى انما العرف فلان اللاحق للجزء الاغم بالشيء مشترك بينه و
 بين غيره وهذا مذكور ايضا واما الكبرى فلان العرض الذاتي المحو عنه مطلوب
 الاستعداد المختص بالشيء ومطلوب الاستعداد المختص به واما الكبرى فمذكورة
 بقوله وكذلك اه واما الصغرى فلان الاعراض الذاتية المحو عنها هي الاثار
 المطلوبة لموضوعاتها المتحى انا والاثار المطلوبة لموضوعاتها المطلوبة
 الاستعدادات المختصة وفيه نظر اه اجيب عنه بان الواقع في الاستدلال
 انما هو التحسان الاحسنية والمقدمة القائلة بالاشياء انه ثابتة لا يتطرق
 عليه الخلل في هذا النوع بل نقول انما ذكره في سند المنع انما هو ان كون تابع الدخيل
 الاغم مجزا حسن في الجملة واما ما ذكره من ان احسنة فيكم فها او لا فيكم في الاثبات فيكم
 انما لا يشترط فقط مجزا عند حسن بل كونه تابع الدخيل الاغم المشتبه كذلك كما هو في المقدمة
 وبكيفية هذا القدر في اثبات المقدمة المرفقة به فيكون المراد بالاحسن
 بمعنى احسن كالايه والايخص والمقدمة القائلة بالاشياء في بردها على هذا النظر بالانتم
 ان يكون المحو عنه في العلوم في الاثار المطلوبة لموضوعاتها متحى بل احسن
 ان يكون المحو عنه فيها الاحوال المستندة اليها اسنادا تاما غايته ان الشيء
 تابع الدخيل المشترك في اصل الحسن كما هو في قوله باختصاصها او على وجه الشهور

انظر الثاني وار
 على هذه المقدمة

والتساوي ولا ان الاحوال المستندة بواسطة مختصة متساوية لها بحاجتها بالنسبة
 الى احوال مستندة بواسطة مختصة غير متساوية فلا يرد ما يرد واما اننا نأبى ان يمنع
 لقولنا مطلوب الاستعداد المختص بالشيء مختص بحاصله اننا لان ان الآثار المطلوبة
 بواسطة الاستعدادات المختصة بالشيء مختصة به لانه لما جازاه وقوله كما لم يتحرك وان
 اخص من مطلق الجواب بشرط الاخص من الآثار المطلوبة لانه يتحقق في ضمن نوع واحد فقط
 بل يتحقق في ضمن نوعين او اكثر فالمتحرك يتحقق في الافلاك والجمادات كمن يتحقق
 في الارض والحيوان ايضا مثله بخلاف المتحرك والحيوان بالنسبة لا الحيوان فانه وان
 كان كل واحد منها اخص من الحيوان لكنها ليست من الاعراض الذاتية له لعمومها في ضمن انفس
 فقط قيل عليه ان هذا المنع لا يفي بالمقدمة القائلة بان الآثار المطلوبة للشيء لا بد ان
 تكون مختصة به والدليل على ما ذكره اظهر من ان يخفى لان قياس الاعم الى الاخص في رسمه الفارق
 لان الاخص لا يتجاوز عن الموضوع بخلاف الاعم وهو الوجه بان اعتبارهم الاول دون الثاني وفيه
 ان المنع والتبريق المقدمة المذكورة لان سند المنع قوله في الجواز وقوله لانه لما جاز ان
 يكون اه تنوير السند والسند المذكور لا يجمع المقدمة المم فيكون المنع مستند بهذا السند
 مفرها غايته ان التنوير لا يصلح للتنوير وينبغي ان لا يتم بل نفس التنوير ليس يلزم بل نفس
 السند ليس يلزم واما الدهر عوي غائب بانه اظهر من ان يخفى واما ذكره من الدليل
 ليس بتمام لانه ليس السند والتنوير قياس الاعم الى الاخص بل الجواز فقط وايضا ان كان المراد
 بان الاخص لا يتجاوز الموضوع بخلاف الاعم اه انه يلزم خفاط المسئل كما هو الظاهر وكما قيل
 فيكون الدليل الاول واجعا الى الدليل الثاني وان كان المراد المعنى الاحير فليبين حتى تتكلم
 عليه واما اننا نأبى ان يمنع لقوله ان لا يتحقق الدالح للبحر الاعم مشترك قيل عليه بان السند
 المذكور بط القول بانه عام مشترك مع القول بان اللاحق بواسطة اخص في قوة التقيض
 وايضا ما ذكره في مقام السند لا يصلح للسندية او القياس على الذات والمب وواضا فليس
 مع الفارق ان ذات الموضوع وما يساويه لا يتجاوز عن الموضوع بخلاف الاعم وفيه ان السند
 لا ينافي للشيء ولا في قوة التناقض لان التناقض لا يكون الا بين قضيتين

الحيوان

والسند ليس بقضية لانه من قبيل التصورات سيما اذا كان بطريق الجواز والخلل
 في الثاني في ظهر مما تقدم فتذكر قلنا مل فليوجه التامل انه لا يجوز كون اللاحق به
 للذات او المساوي اخص لانه يلزم تخلف مقتضى الذات في بعض الافراد وتختلف
 المعلوم عن العلة التامة في الصورة الثانية وكذا في الاعم والمثال المذكور ليس
 من هذه القبيل وفيه انه انما يلزم تخلف لو كان الذات او المساوي علة كافية
 وهذا ليس يلزم كيف ولو كان كذلك يلزم ان يكون ثبوت الاعراض الذاتية
 للموضوع ضروريا فيكون جميع مسائل العلم ضرورية وقيل وجه التامل ان جعل
 الاخص من الاعراض الذاتية منه على عدل شامل عسبيل التفاضل من الاعراض
 الذاتية كما هو الظاهر من كلام الشيخ اه انتهى فتأمل واما اربع اعراض
 عليه بان ما ذكره من تسليم كون اللاحق للبحر الاعم خارجا عن الاعراض الذاتية المحيوش
 عنها في العلوم داخل في مطلق الاعراض الذاتية فهو قول صحيح بل هو صريح لان
 مرادهم بالاستدلال اخراج اللاحق المذكور عن الاعراض الذاتية المحيوش عنها في العلوم
 على ما نقله في آخر استدلالهم واعترف به في اول حاشية لاهي مطلق الاعراض الذاتية
 كما نوههم ههنا بل نقول هذا منع لمقدمة معدومة وفيه ما فيه يلزم
 مسائل العلم اه مثلا اذا جعل المسائل من الاعراض الذاتية للانسان بواسطة الحيوان
 لم يتميز مسائل العلم الذي هو موضوع الحيوان من مسائل العلم الذي هو موضوع
 الانسان لان اذ قيل في العلم الاعلى الحيوان مكش وفي العلم الادنى الانسان مكش
 لم يتميز ان قول الانسان مكش من مسألة العلم الاعلى والادنى والعلم الاعلى
 العلم الذي موضوعه اعم والعلم الادنى العلم الذي موضوعه اخص والعلم
 الاوسط العلم الذي موضوعه اخص والاعلى واعرف من الادنى فقوله الذي موضوعه
 اه في الموضوعين تعريف لهما وفيه انه يلزم التخصيص لا التخصيص لانه يلزم خلط
 المسائل الاعلى باللاوسط وخلط مسائل الاوسط بالادنى الا ان يراد بالادنى ما عدا
 الاعلى والاعلى ما عدا الادنى ويرد عليه انه يلزم ايضا خلط المسائل منذهب

في معرفة العلم

المتقدمين فيما قبل الانسان ضاحك حيث يجوز ان يكون في العلم الاشارة بان
يجعل موضوع العلم موضوع المسئلة ويجوز ان يكون من العلم الاعلى بان قيل
نوع موضوع العلم موضوع المسئلة الا ان يقال الخلط فيسبح فتقليد اولي و
الخلط على مذهبه كثير لا على قياس ما ذكره المحقق لانه لو سلم ان الذي هو
اشارة الى منعه السابق وهو قوله لا ثم ان اللاحق للشيء بواسطة الجزئية
لا بد ان يكون الاثم اه قيل ان كلامنا من عدم الوقوف على معنى كلامهم بل هو تكلم
فيما ليس من مرادهم لان الخلط الذي ادعوا لزومه على تقدير جعل اللاحق المذكور
من الاعراض الذاتية المبحوث عنها انما هو خلط المسائل على ما يفرح منطوقه
استدلوا لهم لاخلط العلوم كما توهم ومن البين ان موضوع العلم الادنى نوع موضوع
الاعلى فاذا وقع نوع موضوع العلم الاعلى موضوع مسئلة من مسائله وكانت
محمولة هذا اللاحق المشترك في موضوع اللاحق المذكور محمولة في العلم الادنى او من
العلم الاعلى وموضوعها نوع موضوع العلم الاعلى على اننا نقول ان محمولها ايضا
نما يميزه عندهم كالموضوعات وبنات في ان يكون تمايز العلوم بها لانهم لم يعتبروها
اكتماء بالموضوعات على ما صرح الشريف واثار المقص انتهى ونقل هذا
مدار التسليم ولو سلم ذلك اه قيل عليه انه مردود بدليل في لفتح الخلط المذكور
كون علمين كذلك واما كون كل علم كذلك فغير لازم او كان اه قيل السطر
ان او الفاصلة بمعنى او الواصلة لان لزوم الخلط انما يتحقق بتجميع البحث
والكون المذكورين لا الكمال واحدهما على انه يلزمهم اه ترقى من المنع
الى النقض الاجمالي حاصلا ان ذلكم جار على مذهبيكم في الصورة المذكورة اعني
المحرك والسكن مع تخلف المدعى عنده عندكم وقوله الا ان يقال منع الجربان
او منع الكبرى وهي كل دليل شانه كذلك فهو قيد باظهارها بالمانع قوله فلا يتوهم
المستوهم مير عياث حيث قال هذا غير مسلم وانما يصح المذكور ان يكون ~
تفصيلا له لو كان البحث في كل واحد من الاقسام المذكورة عن الاعراض الذاتية

الخلط فلا بد ان يستلزم على ما في العلم الادنى

لوموضوع العلم وليس كذلك واجاب عنه المحقق باثباته لم يتحرر ان كونه تفصيلا لما
سبق بعد اعتبار المساحة والثواب لا مطلقا مطلقا ولما كان هذا في مقام الاستدلال
بينه بقوله كما يدل عليه اه لكونه من قبيل اثبات اصطلاح اه قيل عليه ان الشارح
موجب للتعريف وهو في مرتبة المنع وبكيفية التي احتمال ولا يحتاج الى اثبات ولما دلل
بقوله اثبات اصطلاح اه ليس بشيء انتهى وايضا لفظ الاصطلاح ليس موقفا
لان الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال اللفظ في معنى لا يكون في اصل الوضع و
لا بعده اه قيل عليه انه بعيد بل قد ادعى الثاويل السابق على التوجيهين بوجوب
التكرار في كلامه فغيبه انه لا يفيد الفاء كما لا يخفى على سبيل التفصيل اه هذا
اعتراض على السند بالمنع الا ان يقال المق منه منع دعوى الاحتياج الى الجوابين ~
المذكورين لانه يمكن دفع الاعتراض باحد هذين الجوابين واعتراض عليه بان البحث
عن تلك الاحوال لا يمكن ان يكون تطفلا على ما يستفاد من كلام الشيخ وغيره كيف
وكونها من الاثرات والمصالح الباطنة من ان يخفى والاحتمال الثاني على المساحة
المذكورة وفيه ان الاثرات البحث عن احوال موضوعات العلوم لا عن احوال
انواعها وايضا لو سلم انه عين المساحة المذكورة فلا حاجة الى المساحة بخصوصها بل
يجوز ان يكون تطفلا عطفاً عليه باه وفيه ان كونه عطفاً تفسيرا
بعينه على ان كون التعريف قرينة لما بعده ليس اولى من العكس بل العكس اولى كما
لا يخفى ووجه التدبر ما ذكرناه وكأنه اراده فيكون المعنى اما تعريف الشيخ
فقد نص منه اه بحيث لا يحتاج الى المساحة والفرق واما تعريف المتأخرين
اه فاللعطف عليه بحسب المعنى لكان اوفق اه وجه الاوفقية انه لما لم يرد
التفصيل بالتأنيدين فالمقام مقام التعريف التفرع والمق منه اه ~
حاصل الاعتراض ان تعريف موضوع العلم تعريف بالمباين لانه لا يصدق على
موضوع من موضوعات العلوم وقوله بوجهين متعلق بالرفع وانما لم يذكر البحث
عن العرض الذاتي للعرض الذاتي لان البحث عن العرض الذاتي للعرض الذاتي للموضوع

بحث عن العرض الذاتي للموضوع كما مر ويصدق التعريف على موضوع العلم بالـ
 بالنسبة اليه وقوله كما في الامثلة بيان لتحقيق المذكور مع بغير ما سبق وقوله بناء
 انه تعليل لعدم الصدق وكون ظاهر التعريف التخصيص المذكور مع بغير مما
 سبق فنذكر

التي هي من شتيه اولاً ثم
 ما قدر الله اجزاء لم يكتب في هذه
 نسخة ٢١



